النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 17 شوال 1427هـ الموافق 8 نوفمبر 2006 العدد (78) Wed. 17/10/1427 - 8 Nove. 2006 No. (78) 40 ريالاً 16 صفحة

العصامي المدهش

■ سامي غالب

فُجع الوسط الصحفي ثالث أيام العيد برحيل الزميل حميد أحمد شحرة جراء حادث مروري مقيت وقع في نقطة القناوص على الطريق بين حرض والحديدة.

في مسيرته الصحفية القصيرة نسبياً، سطَّر حميد شحرة قصة نجاح باهرة، وقدَّم للصحافة اليمنية نموذجاً يحتذى لصحافة مستقلة ملتزمة بقضايا الناس، وذلك منذ أسس قبل 6 سنوات صحيفة «الناس» التي فرضت حضورها على القراء عبر موازنة رهيفة بين الرصانة في المخبر والجاذبية في المظهر، لتتصدر قائمة الصحف المستقلة في زمن قياسي.

حميد شحرة الشاب الطالع من أسرة «إبِّيَّة» فقيرة، برع في فن الإدهاش، معتمداً على موهبة أصيلة وشوق جارف إلى التعلم. وهو

التتمة في الصفحة 4

نبيل خوري: واشنطن ستدعم الحكومة اليمنية في مؤتمر المانحين

■ «النداء»

أكد نبيل خوري -نائب السفير الأمريكي في اليمن- أن واشنطن ستدعم معنوياً وسياسياً الحكومة اليمنية خلال مؤتمر المانحين المقرر عقده في لندن الأسبوع المقبل.

وقال إن البعثة الامريكية إلى المؤتمر ستطرح برنامجاً لمساعدة اليمن خلال العامين القادمين، يعتمد بشكل أساسي على المساعدات من المؤسسات التقليدية كوكالة التنمية الدولية ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

وحول المؤشرات السلبية عن اليمن، التي أوردها تقرير هيئة صندوق تحدي الألفية (الأمريكي) المعلن الشهر الماضي، أوضح خوري أن هذه المؤشرات عكست أوضاع اليمن في السنتين الماضيتين، لكن الانجازات التي حققتها الحكومة اليمنية مؤخراً، كالانتخابات الرئاسية والمحلية، سيظهر أثرها (الإيجابي) في تقارير لاحقة.

وفي حوار أجراه موقع «نيوز يمن» في خدمة خاصة بـ «النداء»، يتحدث الدبلوماسي الأمريكي عن الأولويات في العلاقات اليمنية الامريكية، ويعرض رؤيته حيال الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في سبتمبر الماضي، مشدداً في هذا الخصوص على أن الانتخابات خطوة إيجابية، وأن على المعارضة أن تعمل من الآن على تفادي تكرار أخطاء العملية الانتخابية في الانتخابات النيابية القادمة، من خلال اقتراح معالجات وآليات قانونية.

● نص الحوار ص 6، 7

النداء على خط الحدود

رحلة عذاب لآلاف اليمنيين بحثاً عن النعيم في «أرض الأحلام» النفطية

يومياً تُرحل السلطات السعودية العشرات من اليمنيين كباراً وصغاراً عبر منفذ حرض الحدودي، وأمثال هؤلاء يعاد شحنهم عبر المطارات. ولكن اراضي المملكة تستقبل يومياً اعداد مماثلة من الفارين من جحيم الفقر، الباحثين عن نعيم الجوار الجالس على بحيرة من النفط. وما بين رحلة الذهاب المحفوفة بالمخاطر ورحلة العودة المذلة سيل من الاهانات والمعاملة اللا انسانية التي يتعرض لها اليمنيون.

غير أن تفاصيل كثيرة لا تزال مجهولة عن هذه الظاهرة وتناميها فقد حصلت «النداء» على معلومات مهمة عن العلاقة القائمة بين المهربين على جانب الحدود مع اليمن وبين القائمين على حراسة الحدود من الجانبين اليمني والسعودي.

تفاصيل تكشف عن عمق المصالح التي تشكلت بين الطرفين معززة بعلاقة حميمة قد يهددها خلاف حول مبلغ من المال وتعريها الدماء.

● تفاصيل أوفى ص 2

مؤتمر لندن.. صالح يقود أول محاولة رئاسية لاستثمار الانفتاح السياسي "فنياً"

■ نبيل الصوفي

رغم أنه الرابع بعد مؤتمرات: لاهاي 1996م، بروكسل 1997م، وباريس 2002 للمانحين، فإن مؤتمر لندن المقرر في النصف الثاني من الشهر الجاري، يحمل دلالات مختلفة، مثلما يحمل أماني اليمنيين من أنصار الرئيس علي عبدالله صالح -في السلطة والمعارضة، عكس خصومه في كليهما- في أن يحقق لليمن علاقة شراكة "فنية" مع المحيط الإقليمي الذي فقدت اليمن دعمه الفني رغم تحسن علاقتهما السياسية مع تصاعد معطيات "الاستقلال" السياسي للأخير، والذي أنتج في بعض المحطات "أخطاء إستراتيجية" كالتي ترافقت واحتلال الرئيس العراقي السابق صدام حسين للكويت في 1990م.

ومثلما أن مؤتمر لاهاي أخرج اليمن -بدعم هولندي كبير- من مأزق استحقاقات ما بعد الحرب الكبرى التي عرفتها بين سياسييه صيف 1994م، وبخاصة ما عرف حينها بـ"الملفات المضادة" التي عمل عليها خصوم صالح الذين كانوا أكثر قدرة وعلاقات دولية، فإن مؤتمر لندن ينتظر منه تحقيق تحول كبير في علاقات اليمن بالمحيط الإقليمي، ولعل هذا ما تعكسه المعلومات غير الرسمية عن أن صالح سيزور الرياض في طريقه إلى لندن. والتصريح الذي طال تأخره عن "تقدير اليمن وبخاصة الرئيس علي عبدالله صالح للملك عبدالله بن عبدالعزيز لمواقفه الإيجابية المشرفة تجاه اليمن".

ومع الإعلانات المتكررة للحكومة اليمنية عن مشاركات دولية مختلفة في مؤتمر لندن، فإن أهمية الأخير هي في أنه مؤتمر خليجي من أجل اليمن بدعم أميركي أوروبي (بريطاني في الأساس). وليس "مؤتمر مانحين" كما يوصف رسمياً من اليمن.

وكانت اليمن وبجهود مباشرة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي نجحت في نقل المؤتمر الذي كان مقررا عقده في صنعاء أو عدن أو حضرموت، إلى لندن خوفا من "حضور خليجي باهت وعدم جدية في المناقشات"، وعكس نجاح اليمن في الحصول على موافقة بريطانية لاستضافة المؤتمر بل والدعوة له وبخاصة لتشجيع ما يوصف بـ"تجديد اليمن إصلاح التوجه العام منذ التعديل الحكومي الأخير" في 11 فبراير الماضي.

التتمة في الصفحة 4

القمش في البرلمان السبت في قضية حاشد

■ أحمد الزكري

هدد النائب أحمد سيف حاشد -عضو لجنة الحقوق والحريات بمجلس النواب- بالاعتصام والإضراب عن الطعام في قاعة مجلس النواب حتى الموت إذا لم يستدع مجلس النواب رئيس جهاز الأمن السياسي غالب مطهر القمش لمساءلته بشأن حجز النائب حاشد لمدة ساعة في شهر رمضان أثناء مشاركته في اعتصام يطالب بالإفراج عن الناشط الحقوقي علي الديلمي.

جاء ذلك عقب اعتراض حاشد وعدد من النواب أبرزهم عيدروس النقيب وعبد الكريم شيبان على عدم حضور رئيس جهاز الأمن السياسي اليوم إلى المجلس بناء على قرار النواب.

وطالب حاشد بتشكيل لجنة خاصة لتقصي الحقائق بشأن ما يجري من ممارسات في سجون الأمن السياسي وصفها بالمنتهكة للدستور والقانون مستشهداً بما مورس من تعذيب

التتمة في الصفحة 4

القمح والدقيق: ندرة في السوق.. وفرة في المخازن

■ بشير السيد

كشفت مصادر في وزارة التجارة والصناعة ان تجار الدقيق والقمح رفضوا إنزال السلعتين إلى الأسواق وبيعها بالأسعار التي حددتها لهم الحكومة في السابق.

وقالت إن التجار وهم أصحاب المطاحن: الرويشان، وصوامع الغلال، والحباري، إشترطوا على وزير التجارة والصناعة اعتماد أسعار جديدة للسلعتين لانزالهما إلى الأسواق غير تلك التي باعوا بها اثناء الدعاية الانتخابية وكذا في شهر رمضان، معلنين عدم استعدادهم لتحمل مزيد من الخسائر نتيجة فوارق الأسعار التي طرأت على الدقيق والقمح إثر أزمة عالمية.

كما أوضحت أن مطاحن هؤلاء التجار غدت تعمل بطاقة انتاجية لا تتعدى الـ30٪ من الطاقة الكلية لها بما فيها صوامع الغلال التابعة لمجموعة هائل التي كانت تعمل بطاقتها الكلية أثناء ما كانت بقية المطاحن متوقفة في الشهرين الماضيين.

واعتبرت توحد التجار في ظل الأزمة (وهو ما لم يحدث سابقا) يعد نوعاً من التحكم في السوق واعتماد سياسة الاحتكار، خاصة بعد تفريط الحكومة بالقطاع العام الذي ظل يمثل توازناً في

التتمة في الصفحة 4

مأساة السجناء المعسرين مستمرة.. ولا جديد من لجنة رمضان الرئاسية

■ علي الضبيبي

مأساة السجناء المعسرين وأسرهم تبدو مرشحة للاستمرار برغم كل المناشدات التي أطلقوها، وبرغم اللجان الرئاسية التي يُعلن عنها سنوياً، وبرغم أنف القانون، الذي يجرِّم إبقاء أي سجين رهن السجن بعد إنقضاء مدة الحبس المحكوم بها عليه.

● السماوي

● العلفي

المسؤولون عن الملف، وفي مقدمتهم القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى وعبدالله العلفي النائب العام، أظهروا على مدى الأيام الماضية ميلاً حاداً إلى التجمل بالصمت، أو التشاغل بالاجتماعات واللقاءات المهمة، وذلك لتجنب تقديم أية إيضاحات بشأن نتائج المهمة التي أوكلها الرئيس إليهم لحل قضايا المعسرين. أما هؤلاء الذين رُهنت مصائرهم بمدى قدرة رجال مجلس القضاء وقادة المؤسسة الأمنية، على الإمساك بصريح القانون، فقد ذوت آمالهم، مجدداً، وكما في كل عام، وراء أسوار السجون المركزية.

«لم يفرج إلا عن بضع عشر سجيناً أطلقهم في رمضان التاجر الحجاجي»، أكدت لـ«النداء» سميرة داوود منسقة «منتدى 17 يوليو لأطفال وأسر السجناء».

وكانت اللجنة الرئاسية أعلنت قبيل عيد الفطر أن مئات السجناء سيتم الإفراج عنهم بفضل مكرمة فخامة رئيس الجمهورية.

لكن سميرة داوود أكدت في تصريحات لـ«النداء» عدم وفاء اللجنة بإعلانها، متحدية اللجنة أن تبادر إلى نشر أسماء المفرج عنهم في وسائل الإعلام.

مصادر خاصة أكدت لـ«النداء» عدم صحة ما نسبته وسائل إعلام من تأكيدات لرئيس اللجنة القاضي عصام السماوي أو لمصادر فيها، عن اطلاق مئات السجناء المعسرين، تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية.

وبينما تنتظر حقيقة الحصيلة النهائية لمهمة اللجنة الإفراج عنها، بدأ

التتمة في الصفحة 4

تعتقد الجهات المانحة ومعها السلطات السعودية أن رصد مزيداً من الدعم لبرامج مناهضة الهجرة غير الشرعية سيحد من عملية تسلل عشرات الآلاف من اليمنيين سنوياً إلى المملكة.. لكن ثمة علاقة سرية جداً هناك بعيداً عن الأنظار في الحدود المتداخلة، بين المهربين اليمنيين وحرس الحدود السعودي.
إنها بلا شك علاقة مصالح هي الأخرى متداخلة، تعلن عن نفسها بالدماء.

■ بشير السيد
Basheralsaaeed@yahoo.com

حرس الحدود السعودي والمهربين اليمنيين

علاقة في الظل

● إجازة قسرية

بقدر من الحظ لم يكن فيصل الصنعاني في عداد الموتى. قد يعود إلى منزله في قرية «مبخرة» الحدودية في مديرية حرض خلال الاسبوعين القادمين. لكن من غير المرجح أن ينسى أول عيد يمضيه على أحد أسرة قسم رقود الرجال في مستشفى حرض العام، والذي يستلقي عليه منذ الرابع عشر من رمضان، عندما اصيبت رجله اليمنى بكسر (في الركبة) على يد اصدقائه من حرس الحدود السعودي.

فيصل (35 عاماً، وأب لـ:محمد، وعناء) من الذين يعملون على نقل المتسللين اليمنيين إلى الأراضي السعودية.

العبور الى عمق غير مرئي

يعتزم عقب شفائه والتئام جرأحه تقديم شكوى بالجنديين السعوديين إلى قائدهما، يقول أنه منذ أن تعرف على هذين الجنديين (سلطان وسعيد الزهراني) من حرس الحدود السعودي لم يسبق لهما أن قاما بأخذ أي شيء من اغراضه دون موافقته خلال الست السنوات السابقة، وهو ماحدث لأول مرة، ورفضه فيصل في الرابع عشر من رمضان أثناء قيامه بعملية نقل احد المتسللين. كان كعادته يحمل علاقية القات معه، «اخذوا حقي القات ووضعوه في السيارة حقهم وأنا ما قبلتش وقمت بأخذه بالقوة وتحركت فطلبوا مني التوقف فما عبرتهمش فسمعت الرصاص فهربت فمسكوا الزبون حقي (المتسلل) وقاموا بمطاردتي بسيارة الجيش وصدموني في رجلي اليسرى». لكنه، حد قوله، تمكن من النهوض وحاول الفرار مجدداً فلحقوه وانهالوا على رجله اليمنى بالضرب «بصميل بوليسي» مصنوع من الخشب حتى كسرت رجله من الركبة.

فيصل اراد برفضه إعطاء حرس الحدود السعودي علاقية القات الخاصة به أن لا يعتادوا على أخذ حاجياته متى شاءوا، حسب قوله. ويستغرب من ردة فعلهم التي لم يتوقعها فهم اصدقاؤه منذ ست سنوات ولطالما قام بشراء العشاء لهم وأي اغراض يطلبونها منه، وغالبا ما يدفع الحساب «حتى يسكتوا ويجعلوني استمر في عملي». كما أنهم كانوا يساعدونه ولا يعترضون طريقه. ويكشف فيصل عن وصول 800 ريال سعودي بعثها هذان الجنديان له، لكن «أبيت. غرامتي في المستشفى اكثر من 250 ألف ريال يمني».

هو مصرّ على تقديم شكوى بهما بعد أن صارت الشكوى عادة له وزملائه العاملين في نقل المتسللين مما يوحي بتجاوز العلاقة إلى أبعد مما نتصور. ويصب لعناته على القات والجنديين كلما تذكر أن موسم التهريب هذا العام سينتهي دون أن يستفيد منه كما في الأعوام السابقة التي حقق فيها أموالاً وفيرة استطاع بها مواجهة ايام القحط التي ستعود عقب الموسم الذي سينتهي في ذي الحجة (كانت «النداء» قد تناولت ذلك في العدد الماضي).

الدماء تتجدد

فيصل من المهربين القلائل الذين تعرضوا لاعتداءات جسدية فالكثير ممن يختلفون مع حرس الحدود السعودي يتعرضون لطلقات نارية، كما يفيد مدير مستشفى حرض العام أيمن مذكور، الذي قال إن المستشفى يستقبل في الشهر من حالة الى حالتين من الحالات المصابة بإطلاق ناري. وأكد أن غالبية الحالات التي وصلت إلى المستشفى شفيت، ومنها: «ن.ج» (46عاماً) هو الآخر من ابناء منطقة مبخرة، تعرض قبل 9 أشهر لطلق ناري في رجله اليمنى من قبل أحد حرس الحدود السعودي عندما اختلف معه اثناء ادخاله كمية من القات إلى الأراضي السعودية وكان المبلغ الذي اعتاد الجندي اخذه منه غير مكتمل، لكنه يقول: «المسامح كريم والمعيشة صالحت بيننا». لقد تصالحا من اجل المصلحة، هكذا تبدو الصورة في الحدود: مصالح مشتركة لكنها في الظل، لا يكشف عن تفاصيلها سوى الدماء. فكثير من المهربين يعتبرون تغاظي حرس الحدود السعودي عن اعمالهم ناتجاً عن تقدير لظروفهم المعيشية الصعبة.

لا حاجة للتنكر

يجب على الزائر لمدينة حرض أن يتخلص من جميع العُقد قبل دخوله هذه المدينة الرافضة لاتفاقية سايكس بيكو، والمعتنقة للعولمة. كما أنها مدينة تخلو من مظاهر الانتماء لدولة سوى في سندات الرسوم والتحصيل في جمرك حرض.

ولا يحتاج اكتشافها ارتداء زي أهلها (فوطة أو معوز وفنيلة داخلية نص كم) وكذا إخفاء آلة التسجيل والكاميرا ودفتر الملاحظات كما نصحني الزميل احمد القرشي المنتمي لهذه المدينة التي تنقطع فيها الكهرباء (التابعة لبعض التجار) كل خمس دقائق، كما أن مشاريع وايت الماء من المشاريع التي كتب لها النجاح في هذه المنطقة، وكذا الدراجات النارية.

يومان في مدينة حرض، كافيان لاشباع كثير من الفضول الصحفي الذي سيدرك أن الجوع ليس السبب الوحيد وراء استمرار ظاهرة التهريب، فتواطؤ الاجهزة الامنية اليمنية والسعودية قد يشكلان السبب الرئيسي.

عشش تنام على الحداثة

على خط العجائز شرق جمرك حرض نلحظ عششاً متباعدة هي لأهالي قطنوا هذا المكان فهو أحد خطوط التهريب. وسيبدو لافتاً حجم التناقض في الصورة فغالبية القاطنين في هذه العشش التي توحي بمدى فقرهم يركنون سيارتهم الفارهة بجوارها كما أن لهم من المغامرات ما يترك آلاف التساؤلات.

فهذا محمد (26 عاماً) يتحدث عن قصة هروبه من السجن السعودي (سجن شرطة جيزان) في الخامس والعشرين من شعبان الفائت أي قبل اللقاء به بـ21 يوماً، قال: «سجنت في سجن شرطة جيزان شهرين بتهمة لفقها ضدي ضابط سعودي معروف معي»، ويبتسم بالنصر: لقد تمكن من الفرار دون أي مساعدة كما يدعي.

محمد الذي عرفنا من مصادر مطلعة أنه اتُهم بتهريب مواد محرمة للأراضي السعودية لم تفلح تأكيدات الأمن اليمني في إخراجه من سجنه في السعودية بمذكرات تفيد بعدم تورطه في هذه الأعمال وأنه حسن السيرة والسلوك. لكنه يكشف أن الضابط السعودي الذي حبسه بدون دليل كان حينها في خلاف معه. ويؤكد أنه لا يعمل سوى بتهريب الدقيق من الأراضي السعودية إلى اليمن إذ يجني بعد الكيس الواحد ما معدله 1000 ريال يمني. ويضيف وهو يستقبل رسائل الـ«GSM» في هاتفه الزلزال أنه احياناً لا يستفيد من بعض عمليات التهريب.

وكان ابو محمد، وهو الآخر يصب اللعنات على حرس الحدود السعودي الذين قتلوا عليه 7 حمير كان يستخدمها بتهريب الدقيق، فخوراً بعودة ابنه ويقول: «تهريب الدقيق هي شغلنا الوحيد» منذ كان طفلاً. كما أنها حرفة أورثها لابنائه الصغار الذين يجهل اعمارهم والذين يبدو أن اصغرهم لا يتجاوز الخامسة. وهذه هي مأساة أطفال حرض الحدودية فهم يقضون طفولتهم على الحمير ويعملون في تهريب الدقيق وهم أكثر الذين يضبطهم الحرس السعودي ويقوم بترحيلهم ليستقبلهم مركز حماية الطفولة الذي بدوره يسلمهم لأهاليهم.

ينبغي إعادة النظر

خالد محمد قاش (12 عاماً) من ابناء منطقة الخدور، المشهورة بأطفالها العاملين في تهريب الدقيق وكذا من المناطق التي يفضل كثير من مهربي الاطفال والنساء استخدام اراضيها الحدودية للتسلل. مضى عليه في مركز الطفولة قبل اللقاء به في الـ16 من رمضان، ثلاثة ايام. لقد أمسك به في الحدود وتم ترحيله. يقول إنه يعمل في تهريب الدقيق منذ سنتين ويتقاضى مقابل تهريب كيس الدقيق 500 ريال يمني.

ويضيف أنه يعمل لحساب أحد المعاريف في المنطقة كما يؤكد أن مئات من أطفال منطقته يعملون في هذه الحرفة.

ويتحدث عن المشاكل التي يتعرض لها هو ورفاقه أثناء عمله، وبلهجته التهامية يقول ان الحرس السعودي احياناً «يضربوك يكسروا صوابيعك ويسجنوك ويرموا الحوامر (الحمير)». ويذكر قاش إن «الهزازي والحسني» جنديان سعوديان هما من يقومان دائماً بالاعتداء عليهم.

قاش، الذي صبغت اشعة الشمس لون شعره بالأحمر وكذا كثير من اطفال منطقته المتواجدين في المركز، ينتظر وابن خاله قدوم والده لأخذهما.

يظل تهريب الدقيق، برغم ما يتعرض القائمون عليه من خسائر، مصدر الرزق الوحيد لأهالي المنطقة الحدودية. وهي حرفة يؤكدون على الاستمرار فيها، الأمر الذي يوحي بأن مكاسبهم منها تفوق حجم الخسائر، وهو ما يسلط الضوء من جديد على وظائف حرس الحدود اليمني قبل السعودي. فمن غير المحتمل ان تقع المسؤولية على عاتق اليمن وحدها؛ إذ على السلطات السعودية أن تعيد النظر في حدودها من الداخل.

● أجيال من الألم

■ علاقة مصالح وصداقة تخطت الحدود بين المهربين وحراسها

● إلى المجهول

● يحاصر مضجعه بأحدث التقنيات... ويبتسم

ياء النداء

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

ماذا لو...؟!

ماذا لو أن حميد الأحمر لم يتصل تلفونيا بالزميل علي حسن الشاطر، ولم يطلب منه الاعتذار على قصيدة شعرية قبيحة نشرتها صحيفته، وبدلا من الاتصال، قرر أن يمارس دوره "الطبيعي" كشيخ كبير ونافذ من أولئك الذين اعتادوا أن يأخذوا حقهم "بأيديهم" وأمام المارة والمتسولين وكل قوانين الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية، كما حصل – مثلاً– مع صاحب "حبيش" مؤخرا، أو مع الدكتور حسن مكي من قبل!؟

الجواب هو أن الشيخ حميد الأحمر في تلك الحالة سيبقى هو نفسه الشيخ حميد الأحمر الذي لن يجرؤ أحد أن يمسه بسوء، فضلا عن التهديد برفع حصانته البرلمانية. ليس هذا وحسب بل ربما ترتفع أرصدته في الوجاهة والنفوذ لدى السلطة والمجتمع. ولماذا نذهب بعيدا في الافتراض وقد حصل هذا في الواقع، وحينها لم يكلف الجناة أنفسهم سوى ذبح راس أو راسين بقر وكفى الله المؤمنين شر التنديدات وبيانات التأييد والتضامن التي نسمع عنها هذه الأيام.

لسنا بالطبع مع مثل تلك التصرفات والممارسات الإجرامية التي يقوم بها بعض أصحاب النفوذ من الضباط والمشايخ ضد أبناء شعبهم من المناطق والمحافظات الأخرى، ولكننا – في المقابل – نرفض بالمطلق استخدام القانون أو التلويح بالمؤسسات الدستورية كورقة سياسية ضد الخصوم وبهدف معاقبتهم على مواقف وآراء مخالفة للسلطة، ليس لأن ذلك يمثل إهانة للقانون والمؤسسات الدستورية وحسب، بل ولأنه يستهدف الإبقاء على تقاليد القبيلة والعشيرة وجعلها تتحكم بمصائر البلاد والعباد وإلى أبد الآبدين.

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

ممنوع الاجازات

هل يجب على كل شخص أراد مغادرة منزله في الاجازات تحويله إلى ثكنة عسكرية حتى يتفادى سرقته أو يفعل كما يفعل بعض المسؤولين بإقفال الشارع الذي يقع فيه منزله حفاظاً على سلامة تأمينه من لصوص الاعياد والسرقات التي باتت سمة ملازمة للاجازات، خاصة الاعياد؟!

حقيقة لا اعتقد أن أمراً كهذا يمكن أن يحدث حتى في الدول المشابهة لظروفنا. والغريب ان تكون ردود افعال الاجهزة الامنية تدعو للحيرة عندما يبررون فشلهم في وضع حد لهذه الظاهرة الغريبة عن اخلاقيات المجتمع اليمني بتحميل المواطنين تبعات هذه السرقات التي يتعرضون لها، بدعوى عدم ترك اشخاص في المنازل، وكأن البلد لا يوجد بها وزارة داخلية تكلف خزينة الدولة اعتمادات مفتوحة الارقام. والعجيب في هذا الموضوع ان معظم السرقات تقيد ضد مجهول.

منذ ايام قرأت تحقيقاً مهماً نشر في موقع وكالة الانباء اليمنية «سبأ» حول ظاهرة سرقة المنازل في الاعياد ودهشت كثيراً لتصريح احد ضباط المباحث الجنائية حول هذا الموضوع حيث حمل المسؤولية كاملة على المواطنين الذين يتركون منازلهم دون حراسة وكأن على جميع الاسر اليمنية عمل جداول «نبطشية» بالحراسة خاصة بأفراد هذه الأسر، فتساءلت في نفسي: طيب ماذا تعمل الاسر المحدودة العدد؟! ثم ما هو دور اجهزة الأمن في هذا البلد؟!

العبدلله تعرض قبل عدة سنوات لحادثة سرقة بالرغم من أني كنت اسكن في شارع مهم هو شارع حدة وكان المنزل على ناحية الشارع لكني خضت تجربة مريرة باللجوء إلى الاجهزة الامنية بداية من إفتقار القسم الذي ابلغته بحادثة السرقة التي تعرضت لها ثم مروراً بالاستعانة بأفراد الاجهزة الجنائية الذين لم يتحركوا شبراً من مقر عملهم حتى وعدتهم بتحمل نفقات يومهم. ولكم ان تتصوروا شعور شخص تعرض للسرقة وما زال مطالب بالدفع مهما كانت الاسباب.

في القسم فوجئت بعدم وجود ورق لتحرير محضر بلاغ السرقة ولا يوجد خط هاتفي لابلاغ العمليات. وبعد البلاغ فوجئت ان الهرم الذي يمكن ان ينتابك اثناء التعامل مع الاجهزة الامنية يمكن ان يدفعك بالصميل للرضى بقضائك وقدرك. وهناك قناعة عند كثير من المواطنين ان ما سرق لا يمكن ان يعود اطلاقاً.

ولأني اعرف ان د. رشاد العليمي وزير الداخلية شخص مثقف ويقرأ كل ما يكتب عن وزارته، اتمنى منه ان يعيد النظر في طريقة عمل الاقسام وعمل حصر لامكاناتها لأن الاقسام هي الانطباع الأول عن وزارة الداخلية عملاً بالمثل الشعبي: «ما ينفع البيت العطل..» ثم يعيد قراءة التحقيق الذي نشر في موقع وكالة الانباء اليمنية «سبأ» وأنا متأكد ان معالي الوزير سيتخذ الاجراءات المناسبة تجاه هذه الظاهرة التي تقول: ممنوع الاجازات في هذا البلد.

●●●

عندما سمع الناس بموت الزميل الرائع حميد شحرة تساءلوا: لماذا يرحل الناس الطيبون ويبقى الأشرار؟ فقلت انها مشيئة الخالق عز وجل.

●●●

الاستاذ احمد الميسري! احترم مواقفك ورباطة جأشك وهذا ما تعودناه منك.

فيصل بن شملان معقباً على نبيل الصوفي:

لم أقترح على قيادات اللقاء المشترك أن تستقيل

ورد في مقال للأستاذ القدير الصحفي اللامع نبيل الصوفي في العدد الماضي من صحيفتكم الغراء بأنني قدمت مقترحاً لقيادات أحزاب اللقاء المشترك بأن تستقيل.
وأود هنا أن أنبه وأنفي أنني قدمت هذا المقترح لأحزاب اللقاء المشترك أو لغيرها.
شاكراً لكم جهودكم الطيبة في حرية التعبير ورسالة الصحافة.

فيصل عثمان بن شملان – 2006/10/21

توضيح من الكاتب

مع كل التقدير للمهندس فيصل بن شملان، أوضح للقارئ أنني تلقيت توضيحا سابقا من أحد قيادات اللقاء المشترك بعد مقالي في العدد الأخير من "النداء" يفيد ذات موقفه.

الذي يهمني هنا التوضيح أن ما أوردته عن بن شملان ناتج حصيلة نقاش قالت لي فيه شخصيتان قياديتان في حزبين داخل اللقاء المشترك نفسه، أحدهما عمل رفقة المهندس طيلة الحملة، والآخر قيادي في الهيئة التنفيذية للمشترك، أن المهندس تحدث عن تجارب الأحزاب التي تنادي بالتغيير، إذ تغير قياداتها بعد كل انتخابات لا تفوز فيها كتأسيس حقيقي لهذا التغير المنشود الذي لا يعد إدانة لمطالب تغييره بقدر ما هي تجربة إدارية راقية للمجتمعات الأكثر حضارة، وأنه قدم ذلك كمقترح، لكن هل في اجتماع رسمي أم أنه مجرد حديث جانبي هذا ما لم أنشغل به في مقالي ومن ثم لم أبحث عنه. إذ ذكرت الأمر ذكرا عرضيا.

وعموما لعلي وقد كانت إشارتي للمقترح مجرد إشارة عابرة، لم أوفق في توظيف المعلومة المتعلقة به.

وهنا أشكر المهندس فيصل، وكل من اتصل أو أوضح. وللجميع التحية.

نبيل الصوفي

انتهاك الدستور لا نسبة النتيجة

محمد عبدالملك المتوكل

أعجبتني فكرة الزحزحة التي اقترحها الزميل نبيل الصوفي في مقاله في «النداء» عن التعلم من مدرسة الشعب، حسب طلب رئيس الجمهورية. وذكرتني هذه الزحزحة بزحزحة الصديق والزميل نصر طه مصطفى ومن نفس الموقف وقد يكون لنفس الأسباب.

والزحزحة والتدحرج لعبة ممتعة ومشوقة وقد تكون مفيدة ومضيفة لخبرة وليس فيها ما يعيب ما لم يسقط المتدحرج إلى مستنقع آسن قد يعجز عن الطلوع منه وإذا ما طلع بحكم التعرية فقد يحتاج إلى وقت وجهد كبير ليتطهر من مخلفاته سواء أمام نفسه أم أمام الآخرين.

في المقال ثلاث قضايا شكلت همَّ الزميل نبيل، هي: شرعية النظام، براءة الانتخابات من التزوير، وأداء المعارضة. وإذا كنت أتفق معه في أهمية تطوير أداء المعارضة –مع التحفظ في مفهوم الزحزحة– فإن قضيت الشرعية والبراءة من التزوير، بحاجة إلى نقاش أكثر رصانة وأكثر موضوعية لأنهما مرتبطتان بقيم نضال اليمنيين وتضحياتهم خلال قرن من الزمن في سبيل الانعتاق من الاستبداد وحكم الفرد ومن أجل بناء دولة المؤسسات.

يعبر كاتب المقال عن ضيقه ممن يشككون في شرعية النظام الذي اكده الشعب في الانتخابات، إلا إذا كانت المعارضة –حسب ما جاء في المقال– هي الشعب وهي من يقرر الشرعية، والكاتب ايضاً يرجو نسيان الحديث المكرر عن التزوير والخروقات، فالرئيس يكفيه 51٪ التي أقرت بها المعارضة عند الحديث عن النسبة.

ويرى الكاتب ان الحكم ليس حكماً عسكرياً مستبداً وإلا لتطلب معارضة سرية ثورية.. والكاتب في الاخير يطالب بمعارضة تتفادى الحدة التي تناسب اتحاد القوى الشعبية كحزب صغير.. ويأتي في النهاية اقتراحه بالزحزحة بحيث يقترب الاصلاح من المؤتمر والاشتراكي من الاصلاح والوحدوي من الاشتراكي.. لم يفصّل الكاتب كيف تتم الزحزحة لكنه احتاط فأكد بين قوسين أن تكون الزحزحة في الامكانية والقدرة لا الموقف والتحالف، ولا أدري هل يعني بذلك أن تكون هذه الأحزاب لديها الامكانية والقدرة على استخدام المال العام والوظيفة العامة والقوات المسلحة والأمن كما هو الحال مع الحزب الحاكم الذي تقترب منه!!

لقد فات الكاتب ان شرعية اي نظام تأتي من رضا المواطنين وقناعاتهم.. وفي اي نظام ديمقراطي يعبر المواطنون عن خيارهم ورضاهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة وآمنة لا استقواء فيها بسلطات الدولة وامكانياتها لا ترغيباً ولا ترهيباً مما يؤثر على الارادة الحرة للمواطن في الاختيار. وهنا يأتي السؤال: هل كانت انتخابات العشرين من سبتمبر 2006 كذلك؟ إذا لم تكن كذلك فنتائجها غير شرعية ولو حصل الفائز على 99.9٪.

القضية هنا ليست قضية نسبة وانما هي قضية الانتهاك للدستور والقانون والاخلال بشروط التنافس، والتأثير على الارادة الحرة للناخب.. ولذلك نص دستور الجمهورية اليمنية وقانون الانتخابات ووثيقة الاتفاق بين المؤتمر والمعارضة على حيادية مؤسسات الدولة وامكانياتها.. فهل تم الالتزام بالدستور والقانون والاتفاق؟ إذا تم ذلك فالانتخابات شرعية ونتائجها شرعية، وإذا لم يتم الالتزام بذلك فالانتخابات بكل نتائجها غير شرعية لأنها جرت خارج اطار الدستور والقانون وخارج امر الله بالوفاء بالعهود.. والكاتب يعرف والناس يعرفون والمراقبون الدوليون يشهدون كيف تم الاستقواء بمؤسسات الدولة وامكانياتها من قبل المؤتمر الشعبي ابتداء باللجنة العليا التي ادارت الانتخابات، وممارسات ذوي النفوذ من اعضاء المؤتمر، وانتهاء باموال الأوقاف ومساجدها. والاستاذ فيصل بن شملان مرشح المعارضة للرئاسة لم يرفض تهنئة منافسه لأنه هو لم ينجح ولا لأن منافسه أعلن فوزه؛ ولكنه – كما أوضح– امتنع عن التهنئة لأن الانتخابات لم تكن نزيهة ولا حرة، بصرف النظر عن النسبة.

صحيح أن التحول الديمقراطي تحول تدريجي وهذا ما جعل المعارضة تقبل التعامل مع الأمر الواقع، لكن لا يصح ان يطلب من المعارضة ان تقر الزيف والانتهاك للدستور والقانون وتسكت عنه وتبارك نتائجه حتى يصبح الانتهاك للدستور والقانون تقليداً مقبولاً يتكرر في كل انتخابات. والعكس هو ما يجب ان نطلبه من المعارضة، وهو ان تعري هذه الانتهاكات بقوة حتى ترسخ في وعي المواطن أن ما جرى من ممارسات خاطئة لا علاقة لها بالديمقراطية بل هي ضد الديمقراطية وبذلك تحمي المواطن من اليأس من امكانية التغيير عن طريق العمل الديمقراطي فيتجه إلى البحث عن البدائل التي اشار إليها الكاتب.

اما الحديث عن طبيعة النظام، هل هو نظام عسكري استبدادي ام نظام ديمقراطي، يمكن الاستدلال على طبيعة النظام من سلوكه. فالنظام الذي يظل فيه القرار فردياً ويغيب في ظله دور المؤسسات، ولا سيادة فيه للقانون ولا فصل بين السلطات ولاتتبع فيه القوات المسلحة السلطة المدنية، وينهار الوطن كله –كالصومال– اذا غاب القائد الرمز يظل نظاماً فردياً استبدادياً حتى لو تلفع بشكل ديمقراطي زائف.. اما وسيلة المواجهة فقد لا تتطلب الفعل الثوري التآمري السري –كما اشار الكاتب– ما دام هناك مجال للنضال السلمي والديمقراطي.. ولا شك ان ذلك لا يخفى على الكاتب لكنها حذلقة صحفي فطن اراد ان يختبر قدرته على إرباك من يحاججه.

لابد من الاعتراف ان الانتخابات الرئاسية هذه المرة أفضل من سابقتها. لكن لكي تكون الانتخابات القادمة –بما فيها البرلمانية– أفضل لا بد من تجسيد اخطاء الممارسة وعدم الاعتراف بشرعيتها او بشرعية النتائج التي أفرزتها مع القبول بالأمر الواقع ومواصلة النضال السلمي والديمقراطي، مادام متاحاً، وحتى تكون الارادة الحرة للشعب والخالية من كل ضغط أو تزييف أو ترغيب أو ترهيب هي التي تقرر الحكم وأهله.

وإذا كان المغرب اليوم يحاكم المرشحين للبرلمان الذين قدموا من اموالهم الخاصة رشوة للناخبين فما بالك بمن يقدمها من المال العام!!

اليمن قدمت تضحيات غالية خلال ما يقرب من قرن في سبيل الحد من سلطة الفرد وتوسيع صلاحية المؤسسات وأن يكون الدستور وسيادة القانون هما العهد الوثيق بين الحاكم والمحكوم، فإذا ما تعدى عليها الحاكم –سواء كان فرداً أو حزباً– فقد نقض العهد بينه وبين شعبه واتبع هواه، والله تعالى يقول: «ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا»، وانتهاك الدستور والقانون ونقض العهود يعتبر إسرافاً وفساداً، والله تعالى يقول: «ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الارض ولا يصلحون». والاعتداء على حق الأمة في الاختيار الحر ظلم، والله تعالى يقول: «ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار».

مع كل ما سبق، وادراكاً من المعارضة لمتطلبات المرحلة فقد أقرت بالأمر الواقع وقررت مواصلة مسيرة النضال السلمي والديمقراطي.. والإلحاح على المعارضة بالاعتراف بشرعية انتخابات مزيفة، دليل على أن من فازوا في «انتخابات بني مطر في سوقها» يشعرون اكثر من غيرهم باهتزاز شرعية حكمهم لانهم يمتلكون من المعلومات مالا يمتلكه غيرهم.

وأرى ان هناك فرصة امام المؤتمر الشعبي وقيادته لدعم الشرعية عن طريق الانجاز والتطبيق الأمين والفعال لبرنامج المؤتمر وبرنامج الرئيس والتركيز على ما جاء في البرنامجين. والحث على التنفيذ خير خدمة يقدمها العزيز نبيل والصديق نصر للمؤتمر وللرئيس وللشعب بدلاً من الانشغال بالنفخ في مبخرة قد احترق عودها وخمدت نارها، والرئيس ليس بحاجة إلى مزيد من حملة المباخر فقد اعماه دخانها، لكنه بحاجة ماسة إلى صديق صدوق ومستشار أمين وناصح يرى الحق فينصح الرئيس باتباعه والله متولي السرائر.

ملحوظة

كان لديَّ احتمال كبير بفوز مرشح المؤتمر، لاعتبارات عدة. بل وكنت أتمنى ذلك في هذه المرحلة، لعلمي أن الفئة الحاكمة ليست مستعدة –بأي حال– للتداول السلمي للسلطة، وقد تتكرر قصة الجزائر؛ لكن ما كنت اتمناه ان يكون الفوز بالارادة الحرة للناخب وحتى يترسخ النهج الديمقراطي بتقاليده الصحيحة وتتفرد الساحة اليمنية على المستوى الاقليمي بسمعة تعيد لها ما خسرته من سمعة بعد حرب الصراع على السلطة 1994م؛ لكن: لله في خلقه شؤون.

مؤتمر المانحين.. وعود تنتظر إصلاحات

عـدا الالتزام الوحيـد الذي قطعته دولة قطر على نفســها بتحمل نسبة10٪ من اجمالي المبلغ الذي حددته اليمن لتمويل مشروع تأهيل اقتصادها لإدماجه في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لم يحدد أي طرف دولي حجم التزامه في هذا البرنامج.

سـلة وعود امتلأت بها وسـائل الاعلام المحلية ورددتها وسـائل الإعـلام الحكومية باعتبارهـا انتصاراً وتأكيداً على نجاح مسـعى صنعاء لاستعادة ثقة المجتمع الدولي بأدائها بعد الانتخابات الرئاسية، غير أن ما هو حاصل لا يدل على ذلك.

في الخامس عشر من الشهر الجاري سيكون الرئيس علي عبدالله صالح على رأس وفد اليمن إلـى العاصمة البريطانية، وهو يدرك أن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لن تقدم أي التزام جديد عدا ما رصدته في موازناتها من مساعدات.

ويظـل الرهان في المؤتمـر على ما سـتقدمه دول مجلس التعاون الأخرى، وتحديداً السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، واليابان وكوريا الجنوبية.

التعهد الذي قطعه وزير الدولة للشـؤون الخارجية السعودي نزار مدنـي ومعه وزير الماليـة الكويتي خلال الاجتماع المشـترك لوزراء خارجيـة ومالية دول الخليج واليمن، ولم يترجم إلى ارقام، والخلاف القطري السـعودي حول إدارة الاموال التي سـتجمع لتنفيذ برنامج تأهيل الاقتصاد اليمني يضعان حكومة عبدالقادر باجمال امام تحدي تجاوز مرحلة الاسـتقطاب فـي منطقة الجزيرة العربيـة بين الدوحة والرياض وصمت مسقط.

كما أن تجاهل الدول الرئيسة المانحة لهذا المشروع يعكس حالةٍ عدم الثقـة القائمة اليوم بين هذه البلدان والحكومة اليمنية، خصوصاً وان الأخيرة لم تف بالتزاماتها تجاه الاصلاحات ومحاربة الفساد وتوسيع المشاركة ووقف الانتهاكات لحرية الرأي والتعبير ومحاكمة المتورطين في جرائم الاعتداءات على الصحفيين خلال العام الماضي.

وحيـث ان الحكومة قد أدركت صعوبة نجـاح طلبها بالعودة إلى قائمة الدول المرشـحة للاسـتفادة من صندوق تحـدي الألفية التابع للخارجية الامريكية، وتجنبت تجديد الطلب إلى حين انجاز ما التزمت به، فإن مغامرتها بالذهـاب إلى مؤتمر المانحين والحصول على مبلغ 48 مليـاراً لتغطية احتياجات التنمية لمدة عشـر سـنوات، قد جعلنا امام اختبـار جديد؛ لأن هـذه البلدان تربط مسـاعداتها بجملة من المتطلبات في مقدمتها وجود ديمقراطية وحرية تعبير وغياب الفسـاد عـن اجهزة الدولة، وهي متطلبات خليجيـة ايضاً؛ إذ أن اتفاق وزراء دول مجلس التعاون على ايجـاد آلية غير محلية لإدارة الأموال التي ستجمع لتنفيذ مشاريع تأهيل اليمن تأكيد على غياب الثقة في اجهزة الدولة اليمنية.

المنتدى الديمقراطي للمرأة يدشن مرصداً للحركة النسوية في الشرق الأوسط

لا حرية للنساء ولا مساواة دون نظام ديمقراطي عادل، ودون شفافية وحكم رشيد.

هـذا مـا خلصـت إليـه المشـاركات فـي المنتدى الديمقراطـي الثانـي للمـرأة الـذي أختتـم الأحـد الماضـي تحـت شـعار: «عامـان مـن التحـول الديمقراطي: الانجاز والفرص الضائعة».

بمشـاركة نخبـة مـن الناشـطات والمدافعـات والمهتمـات لقضايـا المـرأة مـن (20) دولـة عربية وإسلامية من الشرق الأوسط وناشطات في مجال حقوق الانسان في اليمن.

كما أكدت المشـاركات خلال المنتدى الذي استمر ثلاثـة أيـام على اهميـة ربط قضية المـرأة بقضية الاصلاحـات عامـة فـي المنطقـة والدعـوة لتعزيز مشاركة المرأة سياسياً وبشكل فاعل.

وأكدت رئيسـة منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسـان (منظمـة المنتـدى) على أهميـة تصحيح المفاهيـم المغلوطة والسـلبية تجاه مشـاركة المرأة وقضاياهـا وإنخراطها في المجال العملي والحياة السياسـية وقالت في كلمـة إفتتاح المنتدى إن هذا الملتقـى يعتبر فرصـة للحوار الجاد حـول قضايا تمكين المرأة سياسياً بخاصة وتمكينها إجمالاً في بقية المجالات الأخرى.

وانتقـدت بعـض الأنظمة العربيـة التي لا تزال تحكـم بالعقليـة الديكتاتورية الرافضـة والممانعة مـن إعطاء المـرأة حقوقها القانونيـة والنظر إليها كشريك فاعل.

وكشـفت عن معوقـات ومضايقـات أمنية قامت بها الأجهزة الأمنية لهذه الأنظمة لتعويق مشاركة ناشـطات في اعمال المنتدى كمـا انتقدت الحكومة اليمنية التي اتخذت اجراءات أمنية وبيروقراطية لتعطيل حضور بعض المشاركين من الخارج.

وناقـش المشـاركون عـدة محـاور: (عامـان من التحـول الديمقراطـي، والآليـات الحاليـة ومـدى نجاحها، والرؤية المسـتقبلية، وكـذا دور المراصد النسـوي الديمقراطـي الـذي دشـن علـى الشـبكة العنكبوتية يوم الإختتام باسم المرصد النسوي).

وجـاء المنتـدى الديمقراطـي الثانـي للمـرأة والـذي نظمـه منتـدى الشـقائق بالتعـاون مـع مشروع الشراكة للشرق الأوسط وصندوق الأمم المتحـدة للمـرأة الفيدرالية الدوليـة والاقليمية. تنفيـذاً لتوصيـة المنتـدى الديمقراطـي الأول للمرأة العربية وانعقد في ديسمبر 2004 والذي نظمـه كذلـك منتدى الشـقائق بمدينـة صنعاء، الـذي أوصى حينهـا بضرورة عقـد مؤتمر بعد عامـين لتقييـم ورصـد التحـولات الديمقراطية والاصـلاح السياسـي والمبـادرات الحكوميـة والمجتمع المدني المتعلقـة بذلك وأثره على واقع المرأة في المنطقة.

إنشاء محطتين للرصد الزلزالي في اليمن

■ **بشرى العنسي:**

مـن المفتـرض أن تصل إلـى اليمن خلال الأيـام القادمـة بعثة المانية مـن الـ(GFZ)، حسـب عبدالخـالـق الغابـري مديـر إدارة الطـوارئ البيئية فـي وزارة المياه والبيئة؛ وذلك لتقييم الاحتياجـات اليمنية في إطار التحضيـر لاحتماليـة تقديم مشـروع فدعم الإنـذار المبكـر والحد من مخاطـر الكوارث في اليمن. وسـتقوم البعثة بدراسة مواقع لإقامة محطتـين للرصد الزلزالـي إحداهما سـتكون فـي جزيرة سـقطرى، بينما لم يتم تحديد موقع المحطة الثانية حتى الآن.

تأتـي هـذه الزيارة بناءً علـى المخرجات والنتائـج التي خرج بها الاجتمـاع الثالث لمجموعة التنسـيق الدولية لنظام التخفيف والإنـذار المبكـر للتسـونامي لـدول المحيط الهنـدي الـذي انعقـد فـي اندونيسـيا في اغسطس الماضي.

وتضمنـت تلـك المخرجـات مقترحـاً مقدمـاً من اللجنـة الدولية لعلوم المحيطات التابعـة لليونسـكو (IOC) لبنـاء قـدرات اليمـن في نظـام الإنـذار المبكـر. ويتضمن المقتـرح تنظيم ندوة وبرنامج تدريبي حول التوعيـة البيئيـة، ودعـم الفريـق الوطني. إضافـة إلى إعـداد تصـورات لكيفية تنفيذ مـا يسـمى بالـTsunami Teatche الذي وقع ضمن انشـطة الـIOC، في أقرب فرصة ممكنة وإرسـالها إلى السـكرتارية الدولية.

وبالنسـبة للمنظمة العالميـة للأرصاد فقد تم الاتفـاق علـى متابعة الجهـات المختصة بالتنسـيق لزيارة بعثة تحديد الاحتياجات الخاصـة بتحديـث شـبكة الرصـد الجوي فـي اليمـن ودعم نظم الاتصـال بها. كما تم الاتفاق مع المركز الآسيوي للحد من مخاطر الكـوارث علـى البـدء بالترتيبـات لإدراج اليمـن فـي عضويـة المركـز بحيـث تتمكن مـن الاسـتفادة مـن برامـج دعم المشـاريع والتدريب الذي يقدمه المركز.

تجدر الإشارة إلى أن إنشاء نظام إقليمي للإنـذار المبكـر للتسـونامي لـدول حـوض المحيـط الهـندي، يهـدف إلـى دعـم وبنـاء قـدرات هـذه الدول فـي عدد مـن الجوانب، حيـث بـرزت أولويـة تصميـم وبنـاء نظام إنذار مبكر لكارثة التسـونامي لدول حوض المحيط الهندي، بعد إقراره في المؤتمر الذي انعقد في اليابان بداية العام الماضي 2005 والـذي جاء بعـد كارثـة التسـونامي التي حدثت في 26 ديسمبر 2004م مباشرة.

وحسـب مـا جـاء فـي تقرير المشـاركة اليمنيـة فـي اجتمـاع اندونيسـيا فـإن اليمـن لم تشـارك في عمليـات واجتماعات وفعاليات الإعداد لهذا النظام إلا في مرحلة متاخـرة فـي إطار ورشـة العمـل الاقليمية التي انعقدت في بانكوك في وقت سابق من هذا العام.

العصامي المدهش

(تتمة الصفحة الأولى)

فـي رحلتـه القصيـرة، لكن الزاخـرة بالإنجـازات، تقدَّم في وتيرة متسـارعة إلى ذروة النجاح الصحفي، لكأنه أراد ألاَّ يفـوت فرصة لتكريس المثال الذي أراد تجسـيده، مسـابقاً الإهمـال والتسـيب والمـوت المجانـي الـذي يوزعـه علـى البسطاء فاسدون ومستهترون ومهربون من كل صنف.

سـعى فقيدنـا الغالـي حثيثـا للتوكيـد علـى أن المـذاق الحـق للنجاح يتأتىَّ من إنجاز المسـتحيل فـي بيئة موغلة في التقليـد، تقرِّر مصائر أبنائها حسـب مواطن ولاداتهم، وطبق معايير قرابية وعصبوية.

رحل العصامي المتعلم المدهش.

ما عادت عيوننا تلحظه لأنه قرَّر ألاَّ يغادر قلوبنا قط.

مؤتمر لندن

(تتمة الصفحة الأولى)

ومـع تصاعـد الاهتمام الخليجي باليمـن منذ قمة أبو ظبي، وضغط "أميركي بريطاني" مباشـر وقوي على دول الخليج بتحمل مسـؤولية "الجوار" لدولـة توصف بأنها "قابلـة للاختراق". فـإن الخليجيين، وعبـر اللجنة الفنية المشـتركة بين وزارة التخطيط اليمنية ومجلس التعاون، أظهـروا جديـة كبيرة في مسـاعدة اليمن بـذات الطريقة التـي تعمـل بهـا "هيئـة تحـدي الألفيـة الأميركيـة"، إذ وبتقديـر من الاثنين (مجلس التعاون والهيئة) فإن اليمن بحاجة للأداء الفني أكثر من التمويل. إذ تقول كل تقارير المؤتمـرات السـابقة، والقـروض الميسـرة التـي تحصل عليهـا اليمـن، والاسـتعدادات الدولية لدعمهـا أن اليمن "تعاني من مشـكلة الإدارة الحكومية للتنمية ومشاريعها وتمويلاتهـا". إذ ورغـم أن اليمـن لاتزال فـي مرتبة دنيا على سـلم الدعم الدولي، فإن الحكومة تعاني من مشـكلة تصريـف الدعـم المقرر فهنـاك قروض يتـم تحويلها بعد إقرارها لصالح اليمن، وهناك شكوى دولية من عدم تنفيذ المشـاريع المقـرر لها الدعـم، وهناك عائد مـالـي كبير مما يخصص للتنمية في اليمن.

ومع النجاح الملحوظ الذي حققه الصندوق الاجتماعي للتنميـة فـي اسـتيعاب ملاحظات المجتمـع الدولي حول المنـح والقـروض، وإدارته التي تحظـى بالرضا الدولي، فـإن المانحين يريدون أن تجـاري الحكومة الصندوق في تحسين إدارتها للدعم ومشاريعه، لأن "الصندوق لا يمكن تحويله ليكون بديلا عن الحكومة وأجهزتها المعنية".

ولذا خاضت اللجنة الفنية المشتركة نقاشات كبيرة من أجل "ضبط الطلب اليمني وفقا للاستعداد للتنفيذ وليس وفقا للحاجة". ورغم تصريحات المسـؤولين اليمنيين عن أرقـام متعـددة حول المتوقع مـن مؤتمر لندن فـإن إعادة قراءة نتائج المؤتمرات السـابقة يظهر أن المشـكلة ليست في حجم الالتزامات الدولية ولكن في قدرة الحكومة على استيعابها.

ومـن هنـا تبدو رئاسـة الرئيـس علي عبداللـه صالح لمؤتمـر من هذا النـوع، وهي المرة الأولـى، تأكيدا لجدية الرئاسـة مشـاركة المانحـين تحمـل مسـؤولية تنفيـذ الاتفاقات. كما أنها المحاولة الرئاسـية الأولي لاسـتثمار الانفتاح اليمني الكبير على الخارج ولكن سياسـيا فقط، باتجـاه "اسـتثمار فني" لهـذه العلاقات، تأكيـدا لاعتبار العلاقـات الدولية "مـورداً مهماً من مـوارد المالية العامة للدول الحديثة".

ورغـم أن الحكومـة اليمنيـة سـتقدم للمؤتمـر خطة التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة الثالثـة للتخفيـف مـن الفقر 2006–2010، والبرنامج الاسـتثماري العام 2007–2010، وتقريـر عـن إنجـاز أجنـدة الإصـلاح الوطني، وثيقة سياسـة المساعدات، ودراسة عن القدرة الاسـتيعابية للمسـاعدات، وآليـات تنفيـذ المشـاريع التنموية، وتقرير تقييم الاحتياجات القطاعية، ملخص التعـداد العـام للسـكان و المسـاكن، تأهيـل اقتصـاد اليمـن للاندماج فـي اقتصاديات دول مجلـس التعاون الخليجي، فإن الإعلان عن هيئة خليجية لمساعدة اليمن هي الإنجاز الأهم المنتظر أن يخرج به مؤتمر لانكاسـتر هاوس.

ومـن المقـرر أن يسـتمع المؤتمـر لوثائـق مـن البنـك وصنـدوق النقـد الدوليين، والأمم المتحدة، حيث سـيقدم الأول مراجعة سياسـة التنمية، وإسـتراتيجية المساعدات القطرية لليمن، وتقييم مناخ الاسـتثمار في اليمن، تحليل استدامة مديونية اليمن الخارجية. فيما سيقدم صندوق النقـد مشـاورات البنـد الرابـع، والفوائـد الاقتصاديـة المحتملة من توسـيع مجلس التعاون الخليجي من خلال انضمام اليمن. وسـتقدم الأمم المتحدة دراسـة الاقتصاد الكلـي والفقـر، وإطـار عمـل الأمم المتحـدة للمسـاعدات التنموية، التقييم القطري المشترك.

البرلمان يحدد

(تتمة الصفحة الأولى)

للناشـط الحقوقـي علـي الديلمـي أثنـاء حبسـه، حد وصفه.

وانتقـد رئيس الكتلـة البرلمانية لحزب الإصلاح د.عبد الرحمـن بافضـل عـدم إفـراج هيئة رئاسـة النـواب عن لجنـة الحقوق والحريـات وهو أحد أعضائهـا، قائلاً إن انتهـاكات حقوق وحريات المواطنـين والصحفيين طالت أعضاء مجلس النواب ولا تزال لجنة الحقوق غير مكتملة إذ لـم تنتخـب مقرراً لها منذ إعادة تشـكيل اللجان مطلع العام الجاري.

وأوضـح بافضـل أنـه منـع مـن زيـارة سـجن الأمـن السياسـي فـي حضرمـوت للاطـلاع على ما يجـري فيه بحكم ما يمنحه القانون من اختصاصات.

على صعيـد آخر أثمرت مطالبات النواب باسـتدعاء وزيـر التجارة والصناعة على مدى أربعـة أيام متتالية لمسـاءلته بشأن أسـباب ارتفاع الأسـعار بموافقة هيئة الرئاسـة باسـتدعائه السـبت ليوضـح للنواب أسـباب ارتفـاع الأسـعار فـي حـين كان نائـب رئيـس مجلـس النـواب يحيـى الراعـي طالب لجنـة التجـارة بالمجلس بإعـداد ملـف عـن الأسـعار والمخالفـات قبل اسـتدعاء الوزيـر ليتسـنى للمجلـس مواجهة الوزيـر بما يحدث حتـى يؤدي اسـتدعاؤه إلـى نتائج مثمرة، كمـا قال، إلا أن القاعة أصرت على اسـتدعاء الوزير دون الحاجة إلى ملف سابق.

وكان بافضل أوضح أن كرتون التونة ارتفع من 5 آلاف إلـى 9 آلاف وهـي مصنعة محلية ولا علاقـة لها بارتفاع سـعر الدولار الذي لم يرتفع حد وصفه، ورد عليه النائب نبيل باشا أن كرتون وعلبة التونة يستوردان من الخارج بالدولار

القمح والدقيق

(تتمة الصفحة الأولى)

السـابق. وأوضحت أن الحكومة باعت شركة التجارة الوطنية عدن والمؤسسة العامة للتجارة والحبوب اللتين كانتـا ستكسـران الاحتـكار فـي حالـة وجودهمـا وكـذا المؤسسـة الاقتصادية الممول الرئيس لوزارة الدفاع وهي الأخرى مخازنها فارغة.

وتوقعـت المصـادر أن اسـواق الدقيـق والقمـح التي تشـهد شـحة هذه الأيام سـتزداد بشـكل كبير في الفترة القادمة إذ قد يتجاوز سعر كيس القمح (4000) ريال.

وقالت ما من حل سـوى صيغة توافقية تحقق مصالح الجميع بما فيها المواطن إلى أن تنتهي الأزمة عالمياً.

وطبقـاً للمصادر فإن المخـازن الخاصـة لهؤلاء التجار وصوامعهـم تحتـوي علـى كميـات كبيرة من السـلعتين المشـتراة بالأسـعار السـابقة قبـل بـروز ازمـة القمـح العالمية.

لكنها استبعدت قيام الحكومة بإصدار أوامر بتفتيش هذه المخازن حتى لو كان المبرر كسـر الإحتكار ولمصلحة المواطنين.

وقالـت إن التجـار كان عليهـم أن لا يضللوا المواطنين عندما التزمو البيع بالاسـعار التي حددتها لهم الحكومة أثناء الدعاية الانتخابية وشهر رمضان.

وشـهدت اسعار الدقيق والقمح مزيداً من التصاعد إذ وصل سـعر كيس القمح في عديد من مناطق الجمهورية إلى (3200–3500) ريال، أي بزيادة عن السـعر السـابق (600–900) ريال وبلغ سعر كيس الدقيق (2650–2800) بزيادة (500–800).

ومـن المتوقع أن يقـف وزير التجـارة والصناعة خالد راجـح شـيخ أمـام مجلـس النـواب فـي جلسـته التـي سـيعقدها السبت القادم للمساءلة عن اسباب الارتفاعات السعرية.

وكشـفت مصـادر مطلعـة بـأن «شـيخ» اصـدر تعميماً مطلـع الاسـبوع الحالـي لمسـؤولي الـوزارة يمنعهم من الإدلاء بأي تصريحات صحفية. وفسرت المصادر الإجراء بعجـز الـوزارة عن الوفاء بالوعود التـي إلتزمت بها في هـذه التصريحـات التي بدت تشـكل احراجـاً خاصة أن التجار رفضوا الاسـتجابة لمطالب الـوزارة او التفاوض معها.

إلـى ذلك أفـادت معلومات حصلت «النـداء» عليها بأن العديد من البيوت التجارية الوطنية انزلت قائمة بأسعار بعض منتجاتها احتوت على زيادة في الاسـعار السابقة ومنها البسـكويتات ومشـتقات الألبـان وبعض المعلبات والزيوت والشاي المستورد والمعبأ محلياً.

مأساة السجناء

(تتمة الصفحة الأولى)

أقـارب سـجناء معسـرين التفكيـر بتحريـك دعـاوى قضائيـة ضـد القائمين على المنشـآت العقابيـة، وأخرى تطلـب تعويضـات مالية من وزارة الداخليـة جراء الظلم الـذي وقـع عليهـم بسـبب إبقائهـم فـي السـجن خلافاً لصريح القانون.

وكانت «النداء» نشـرت في عددها السـابق تصريحات للمحامي نبيل المحمدي يقطع فيه بأن إبقاء السجناء في السـجن رغم انتهاء مـدد عقوباتهم «جريمة توجب عقاب مرتكبيها».

سميرة داوود ناشدت في تصريحات لـ«النداء» العلماء وجمعيات حقوق الإنسان وكل المعنيين بالقضية، التدخل لوضع حد لهذه المأسـاة. ولفتت إلى أن أطفال السـجناء صاروا عرضة للضياع، وبعض أسرهم يتهاوى في سوق الجريمة.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامـي غالـب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

من اقتصاد المستعمرة إلى حقوق تعز.. تيه شاب يمني متفوق، في انتظار وزير التعليم العالي

مـروان الغفـوري
thoyazan@hotmail.com

في منتصف التسعينات، بالتحديد في العام 1995م، كان عبدالحافظ علي عبدالغفور، الشاب القروي واسع الملكة العقلية، يفاخرُ زملاءه العراقيين والعرب في جامعة المستنصريّة ببيمنيّته.. بينما يقتربون منه لقراءة الطالع اليمني عن كثب، للتعرّف على هذه البلاد الحاضرة الغائبة في ذاكرة التاريخ.. كانت اللحظة مناسبة لهم للملمة شعث السؤال واستجلاب المعرفة عن الجنوب العربي عبر عينيْ هذا الشاب العبقري الذي تجاوز كافة زملائه في الدراسات الاقتصادية -قسم تنمية وتخطيط- لعامين متتاليين. لم تمض فترة طويلة على إعلان نتائج السنة الثانية في الجامعة وتسمية حافظ، كما يلقبه أصدقاؤه،الأوّل على طلبة القسم.. حتى عاد، بشكل نهائي، إلى قريته المنهكة في وادي الضباب..الريف المجروح في سماء تعز، قبل أن ينجز مهمّته الحضارية التي انتدب لها نفسه، وحيداً بمعزل عن أي داعم أو محرض خارجي. لم يكن عبد الحافظ من الذين يدرسون على نفقة الدولة، فقد كانت جدّته المناضلة(رحمها الله) هي التي تقف وراء نفقته.. تستخدم قليلها في تحصيل مبلغ مالي زهيد من حصّالات أبنائها وبناتها، لعل حافظا يجد فرصة شبه ملائمة للتحصيل العلمي. ماتت جدّته، أوانتقلت إلى مكان آخر مليء بالمحتاجين(كما يروي أهل الفاقة). المهم في الأمر أنها اختفت تماماً، تاركةً أمر(حافظ) للفراغ الطلق. مرّت قرابة أربعة أعوام، عقب رحيل الجدّة، انتهت خلالها صلاحية شهادة الثانويّة العامة واحتفظت روحُ حافظ بتوهّجها.. برغم كل شيء، غصباً عن كل الفاقة، وقصص الجيران الهادمة والعدوانيّة.. احتفظ بكائنه السماوي ضداً لخصومة وشيكة مع الأشياء. وكعادة المجتمعات البدائيّة فقد التف عليه أقرباؤه في حفلة صاخبة شبيهة بمشاهد صيد الغزلان عند قبائل جنوب الصحراء الأفريقيّة.. شربوا تاريخه الأبيض منذ الإبتدائية الأولى، ودهنوه برائحة الفشل.. مشرّعين لأنفسهم طقوس الهدم.. وهكذا، فلم يكن حافظ هو القربان الألف لمولوخ، آلهة الدم والفناء، في هذا البلد العظيم.. المنهك كأعمدة الضوء!

قرر أن يعود إلى الثانوية مرّة ثانية، بعد ست سنوات من مغادرتها. لم ينتظم في دراسته، لطول المسافة بين موقع المدرسة و بيته القروي المتهالك.. وفي ساعة إعلان النتيجة كان يتفوّق على الجميع كعادته. فالذين يعرفونه جيّداً يدركون تماماً سر زواجه الكاثوليكي بالمعرفة وقدرته على مناورتها. بحث عنه أصدقاؤه بعد الثانوية الثانية فلم يجدوه.. واكتشفناه، معاً، يتخرّج من كلية الحقوق، جامعة تعز، حاصداً الترتيب الأوّل بامتياز مع مرتبة الشرف.. من أصدقائه من رآه لأول مرّة بعد غياب دام لأربع سنوات.. لقد رأوه على منصة التكريم وهو يتسلم شهادة تقدير مِن وزير التعليم العالي، السابق، د. راوح. وعند بوّابة الجامعة، نظر إلى السماء وابتسم، بينما كنت أدسّ جبل صبر في قلبه ليزداد إيماناً بالوطن والقادم. عاد إلى مدرجات الجامعة، منتظراً قرار التعيين. وكعادته مع المنطق، يقف دائماً في الجانب الصحيح بينما يتّسخ المنطق بالخطيئة.. قفز آخرون إلى مكانه المستحق في الجامعة بقدرة قادرين غير وطنيين(للأسف) في حين تلاشى حافظ في تفاصيل عهد جديد من رواية الغياب الكبير لعدالة أبناء الأرض.

قرأ عن المعهد العالي للقضاء، فتقدّم للمنافسة.. كنا واثقين، جميعاً الذين نعرفه، من أنه سيفوز بالنتيجة وسيخسر المحصّلة. وهكذا فقد كانت النتيجة تصرّح بحصول حافظ، كعادته،على الترتيب الأوّل، في الاختبارات الشفوية والتحريريّة، من بين 135 طالباً تقدّموا للدراسات العليا في المعهد. وفي ساعة الحسم تم استثناء حافظ من قائمة المقبولين اعتماداً على تقرير طبّي مليء بالتخلف العلمي. كان التقرير يوصي باستثناء حافظ من القبول بوصفه: غير لائق صحّياً. وكتوضيح لهذه الجملة العنيفة يقول التقرير: وجدنا HBeAg في نتائج فحص الدم. ولأني طبيب فسأترك أمر التعليق على هذه الفضيحة للمهتمين بالطب. فوجود مثل هذا الأنتجين في دم المريض يعكس (كما هو مفترض علمياً)نشاطاً فيروسياً عالياً في الكبد، وهو ما لم تثبته كل فحوصات وظائف الكبد المخبرية والإكلينيكيّة.. ولا الموجات! كما أن النتائج نفسها تنسف قيمتها من خلال التأكيد على نظافة الدم من أي معاملات فيروسية أخرى، في حين تشير حقائق الطب إلى إمكانية أن تكون هذه النتيجة بسببCross Reactions أي وجود مشابهات للجزيء الفيروسي في الدم تعطي صورة قريبة منه في الفحص المخبري.. لقد شرح الأمر لهم عبر توصيات طبيّة محايدة.. فاكتفى الجميع بالحوقلة وتعزيز الأمنيات بمستقبل أفضل خارج معهد القضاء، بمن فيهم رئيس مجلس القضاء الأعلى، المطلع على المشكلة بشكل حقيقي وقريب. خرج حافظ من معسكر الاستعداد (ستة أشهر) لدخول معهد القضاء.. نسف أحلامه المؤقتة، وعاد إلى حلمه الأخير بيمن كبير يرى فيه النور من كل جانب.. سمع عن وزير التعليم العالي د. باصرّة.. قرأ مقابلاته، تابع أفكاره وسياساته، فامتلأ بالشجن الوطني من جديد.. تقدّم بطلب الموافقة لنيل درجة الماجستير في القانون الدستوري، في جامعة عين شمس.. وما زال حتى الساعة يرابط في مكان تحت الشمس، في انتظار هذه الفرصة التي يأمل أن تكون متصالحة مع منطق الأشياء والحق.. وها هو، عينه مثبّتة في المستقبل برغم كل شيء، في زاوية مهملة في جبل صبر يرتّب إنسانه المتهدّم كقاع بُحيرة.. يعُد وقع أقدام الراكضين في مبنى التعليم العالي، يتأمل صورة المثقف د. باصرة.. و يحاول أن يبتسم للغد، فقلبه لم يمُت.

● مرسوم سياسي للبيع

● شظته أيادي البطش «مخطوط في الطب»

● أثر زائف

● منهوبة بالتهريب

برود قارس ،غير متوار، وكما لا ينبغي إهدار طاقة من أي نوع لاستجلائه. اذ يسع -تحديداً- من يطأ أياً من المحاكم المبسوطة امامها قضايا استباحة واهدار الآثار اليمنية اكتشاف كم أنها مركونة على مبعدة من بؤر الاحتفاء والرعاية.

محكوميات ناعمة ذات ملامسة رخوة ومتفسخة في آن، بتعبير مسؤول أثري، تشي كما لو أن المدانين يتلقون دغدغة تميتهم أمناً وسلاماً.

أزيد من فوهة يمكننا الولوج عبرها إلى تفصيلات الطامة الآخذة في التمدد، فمن العام 2004م -والذي ضبط في أحشاء مطار صنعاء قرابة 1000 جزئية أثرية كانت آيلة للإنسراب من بين اصابع السلطات الأمنية بالتأكيد، بينها قطع برونزية وحجرية وسبائك ذهبية وعملات ومخطوطات ايضاً - يمكننا البدء.

■ محمـد العلائـي
alalaiy@yahoo.com

دغدغـة المتورطـين ليـس حـلاً

الآثار.. في طست مثقوب!!

● قانون أبرهة في المزاد

تالياً، نهاية يناير 2005م على وجه الدقة، وجد العراقي شاكر اياد نفسه متوسداً قبضة رجال الأمن الذين صادفوه في شقته وسط العاصمة وبحوزته نحو 780 جزئية تراثية ثمينة تنطوي على نقود إسلامية بائدة ومجسمات فنية للغاية مضافاً اليها كيلو جرام من الذهب القديم.

وساعة كان 3 سوريون، مطلع العام الفائت، يتحينون الفرص على التخوم الحدودية مع الجارة السعودية لتهريب 21 قطعة عائدة للعصرين السبئي والحميري وأخرى للعصر الاسلامي، باغتتهم السلطات الأمنية اليمنية بإلقاء القبض عليهم وإيداعهم دائرة مكافحة الجريمة المنظمة.

وليس من شك في أن خلية مما سبق لم تكن تنشط في الظلام فقط وإلا لكانت حسمت تدابير تبعد عنها غائلة المحاكمات وإن انتهت في الأخير «ببوسات مغلفلة».

إلى هنا لم تنته قائمة من تهافت، قدراً ربما، إلى أيد ،على أية حال، بدت أمينة وحانية كفاية، بل لحق سمير جاد الله أردني وعمر السنوسي سعودي، الأخير لفقت له سيوف فضية ومخطوطات كان يحسبها عتيقة وجديرة بالمجازفة غير أنها خدعة لعبت ضده باحتراف.

زار اليمن بدايةَ بذريعة ترميم وصيانة المساجد واعمارها، موكلاً أمر استجلاب ما أتى لأجله، حقيقة، لـ«محمد عبدالله الزبيدي»-يمني. مع عودته من الزيارة الأولى كان الزبيدي قد جمع له قدر ما ينبغي من المخطوطات الفريدة، استطاع الأول الاجتياز بها المنافذ وإخفاءها من ثم وعاء متماهياً في الغموض.

يبدو أنها صفقة مربحة جرته مرة أخرى لمعاودة الكرة ولكن هذه المرة ترصدته المصيدة فوقع فيها. ذلك أنه في طريق عودته الثانية قبض عليه من الأمن السعودي بحجة منع ادخال السلاح الأبيض. أعيدت السيوف وبعض المقتنيات إلى منفذ حرض وصودرت حوالى 30 مخطوطة أخرى إلى أيادٍ سعودية خالصة.

مقتنيات السنوسي المضبوطة فردها وكيل نيابة الآثار عبدالاله غانم أمام حشد في فناء محكمة استئناف الأمانة، لافتاً، بسخرية، إلى أن جلها زائف وأن المهرب السعودي لم يكن حصيفاً شأن الخلايا النشطة الأخرى والبارعة في اقتناص ما هو غال ونفيس.

وإذ هناك لم تكن تخلو المحادّثات من همسات خافتة عن احتمالية ضلوع شخصيات رفيعة في ابقاء قضايا الآثار مندفنة أو مراوحة بين أشداق التغاضي في الأقل.

في السياق عينه أدى نشوب خلاف حاد بين سمساري الأردني سمير جاد الله، اليمنيين، إلى قيام احدهما وهو مسؤول محلي بمديرية الصلوب محافظة الجوف بخطف الآخر الذي يمتلك متجر تحف في العاصمة صنعاء. الأول ويدعى محمد احمد شملة كان عليه دوماً اقتناء ما تدره التنقيبات في مناطق القبائل ويعمد التسلل بها إلى محطتي الشراء، جاد الله أو أمين احمد البعداني، هما بدورهما يبتاعانها منه بالأجل قبل إرسالها إلى أي من عواصم العالم.

حدث أن احتاج شملة لبعض المال وبعد مماطلة مضنية انتزع احد رفيقيه وهو امين البعداني فاراً به جهة منطقته، الأخير كان نبيها بالتأكيد ارسل masseg من هاتفه إلى قريب له وأبلغ الأمن بذلك فقبض على الاثنين وساقا معها زميلهما الأردني في عملية لم تكلف السلطات الكثير.

لحظة مداهمة جاد الله كان بحوزته 600 جرام ذهباً حميرياً خالصاً، وخرز اثري. ووكره آنئذ كان ما يشبه معملاً مثمراً جداً. فهو، ولحاجة في نفسه، يدمغ كافة المنحوتات الذهبية بدمغات يهودية ما يعني زيادة عائداتها.

إدارة مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب تولت التحقيق مع ثلاثتهم وسلموا اثر ذلك إلى استئناف محكمة الأمانة.

تمخضت المحاكمة إياهم عن إدانة الأردني بتهمة الاحتفاظ بآثار قديمة ومعاقبته بغرامة قدرها 10000 ريال. ليس هذا فحسب بل كوفئ أيضاً بأن عوض عن خسارة المضبوطات التي قرر الحكم تسليمها إلى الهيئة العامة للآثار. فيما بُرئ كل من شمله والبعداني. بالطبع استنأنفت هيئة الآثار الحكم لتحريك القضية مجدداً.

الحكم مارّ الذكر صدر من لدن القاضي عبدالملك المروني ووصفته (الحكم) جهات ذات صلة بالتراث أنه لم يكن سوى مسعر تهريب ويحرض على استمرارية مزاولته.

كنا اثناء تجوالنا بأروقة المحكمة نجد من يتحدث بشكل خافت عن أن نقل القاضي المروني من محكمة الاستئناف إلى مكان قصي ما كان إلا «ضربة جزاء» لحكمه المتواطئ حسب وصفهم.

وليس من غضاضة هنا، فيما لو أعدنا عرض المحكوميات التي واجهتها عصابات التهريب.. فالسوريون الثلاثة ايمن محمد طاهر ، رامز محمد سالم عمر، ومحمد سالم الشيخ عمر، مرفقاً بهم اليمني بكيل احمد مطهر، برأهم القاضي المروني جميعاً وكان قراره مثار لغط قانوني، لما اسماه مختصون تناقضات شابت منطوقه، ذلك أنه برأ المتهمين أخيراً وكان قد أدانهم في البداية «بالجريمة المنظمة». وسوغ إجراءه فيما يخص المتهم رامز محمد سالم عمر بعدم توافر ما يكفي من الأدلة.

أما العراقي إياد شاكر غُرم 100 ألف ريال وأوقف تنفيذ البند الثاني من المنطوق "حبس سنة". وصودرت جميع المضبوطات.

وفي مطلق الأحوال، فما من تطمين يمكن للمتابع الحصول عليه، فكل شيء يصادفه يبعث الريبة والقلق على مصير البقية الباقية مما لم يعثر عليها بعد ، أي ان الآثار التي لم تزل باقية دفينة نفضل، والحال هكذا، ان تظل في أجداثها ثاوية.

«لا توجد في القضاء صرامة موازية لما يحدث للتاريخ اليمني» يقول هشام الثور مدير عام حماية الآثار في سبيل إيضاح بعضاً من أطراف الإشكال.

وزاد: «قمنا بصوغ قانون عقوبات ومع انه غير كافٍ إلا أنه لا يُلتزم به أيضا».

القانون المذكور، العقوبة الاشد فيه حبس خمس سنوات للتهريب وأدنى عقوبة عامين للاتجار بالآثار.

وبتحسر، كان هشام الثور يأسف لعدم وجود محكمة مختصة إلا أنه حمل المسؤولية جميع الأطراف بما فيها الجهات الأمنية المعنية بالمنافذ البرية والجوية.

داعياً إلى استحداث قانون يواكب مستجدات السطو على شواهد التاريخ اليمني. وارجع قصور التوعية الإعلامية إلى شحة الإمكانات. وأضاف: «بصراحة أكثر إذا لم تكن ضمن سياسة الدولة بشكل رئيسي فليس ممكناً عمل شيء».

وعن القطع التي فقدت بالفعل وباتت مستلقية على فاترينات متاحف عالمية قال الثور: «نسعى لاستعادتها بعد ترصدها وقد اعددنا ملف بالتعاون مع اليونسكو وبعض الدول يحتوي على قوائم حصر لما بيع إلى الخارج».

وعلى ذكر إعادة ما تطاير إلى إناءات خارجية فقد استعاد المتحف الوطني بعدن بداية العام 2006م قطعة قيمة سرقت أثناء حرب صيف 94م إلى الولايات المتحدة الامريكية وهي تعود للدولة القتبانية القديمة ويطلق عليها «ذات حميم» أي «الهة الخصوبة». اعيدت وقد اصابتها شروخ لم تكن فيها من قبل، أكدت مصادر رسمية هناك أنها ستخضع للصيانة. ومعلوم أن متحف عدن فقد نحو 60قطعة اثرية في خضم حرب 94م.

إذاً، مهما يكن من شيء، فإنا لمسنا كيف أن التهريب يبلل الوطن حد الغرق ، وان استباحة الآثار والمخطوطات ذات طابع كابوسي حقاً.

عثرنا وقت تفتيشنا في أمرها على مخطوطات فريدة وجوهرية تتشذر في متاهات المحاكم جيئة وذهاباً دونما عناية تذكر.

ومهم حقا التأكيد ان هذه الخلايا الاجنبية حسب علم هشام الثور هي كل ما تم ضبطها وهذا بالتأكيد يدلل انه من غير المستبعد وجود غيرها حال تقاعس الحكومة دون ردعها بما ينبغي.

نبيل خوري - القائم بأعمال السفير الأميركي بصنعاء لـ«النداء»:

سندعم اليمن في مؤتمر المانحين، والسيطرة على تجارة السلاح مرتبطة بمكافحة الفساد

• خوري

أكد نبيل خوري -نائب السفير الأمريكي في اليمن- أن واشنطن ستدعم معنوياً وسياسياً الحكومة اليمنية خلال مؤتمر المانحين المقرر عقده في لندن الأسبوع المقبل.

وقال إن البعثة الامريكية إلى المؤتمر ستطرح برنامجاً لمساعدة اليمن خلال العامين القادمين، يعتمد بشكل أساسي على المساعدات من المؤسسات التقليدية كوكالة التنمية الدولية ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

وحول المؤشرات السلبية عن اليمن، التي أوردها تقرير هيئة صندوق تحدي الألفية (الأمريكي) المعلن الشهر الماضي، أوضح خوري أن هذه المؤشرات عكست أوضاع اليمن في السنتين الماضيتين، لكن الانجازات التي حققتها الحكومة اليمنية مؤخراً، كالانتخابات الرئاسية والمحلية، سيظهر أثرها (الإيجابي) في تقارير لاحقة.

وفي هذا الحوار الذي أجراه موقع «نيوز يمن» في خدمة خاصة بـ «النداء»، يتحدث الدبلوماسي الأمريكي عن الأولويات في العلاقات اليمنية الامريكية، ويعرض رؤيته حيال الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في سبتمبر الماضي، مشدداً في هذا الخصوص على أن الانتخابات خطوة إيجابية، وأن على المعارضة أن تعمل من الآن على تفادي تكرار أخطاء العملية الانتخابية في الانتخابات النيابية القادمة، من خلال اقتراح معالجات وآليات قانونية.

■ حوار: نبيل الصوفي - «نيوزيمن» - خدمة خاصة بـ«النداء»

■ التعديل الحكومي الذي حصل في العام الماضي أعطى إشارة جيدة بالنسبة للنية الإصلاحية، والداخلية والتخطيط من أحسن الوزارات الموجودة في اليمن

■ ما هي مستجدات ملف اليمن مع حساب تحدي الألفية؟

– أولاً، دعني أصحح ما ورد في بعض الصحف مؤخراً من أن طلب اليمن للالتحاق بالألفية قد رفض هذا العام، هذا ليس صحيحاً، اليمن لم يتقدم مجدداً بطلب رسمي منذ تم تعليق عضويته العام الماضي. هناك مباحثات ما بين الألفية ووزارة التخطيط في اليمن والسفارة، لتصحيح بعض الأمور، وتنفيذ بعض الإصلاحات لكي تتمكن اليمن من رفع مركزها في الترتيبات العالمية، ومن ثم تعيد الطلب مجدداً.

■ وماذا بشأن مباحثات رمضان بين الحكومة والهيئة في واشنطن؟ وماذا نتوقع من اجتماع 8 نوفمبر؟

– محادثات الدكتور عبد الكريم الأرحبي (وزير التخطيط) في واشنطن جانب منها كان يتعلق تماماً بالألفية، والجانب الآخر استعداداً لمؤتمر الدول المانحة في لندن. بالنسبة للألفية فإن مجلس إدارتها سيعقد في 8 نوفمبر (اليوم) اجتماعه الدوري السنوي، وهو دورياً ينظر في ملفات الدول الأعضاء والتي تطلب الالتحاق، وبالتالي فإنه لن ينظر إلا إذا كان هناك بالفعل طلب رسمي. وبناء على اللقاءات التي شارك فيها الدكتور الأرحبي في واشنطن فقد كان هنالك تفهم كبير وثناء من قبل المختصين في واشنطن على الإصلاحات التي طبقت في اليمن في الأشهر الماضية، وكان هنالك نوع من الاعتراف بجدية الإدارة السياسية التي أظهرها الرئيس والحكومة بالنسبة للإصلاحات. وفي نفس الوقت كان هنالك نقاش تقني محدد حول بعض الإصلاحات التي اقترحت من قبل الألفية العام الماضي، وما إذا تم تنفيذها بالكامل أم لا. الاستنتاج كان أن اليمن قد قطع شوطاً مهماً بهذه الإصلاحات ولكنه لم يكملها بعد، وهذا شيء تقني وهذا شيء مفهوم لأن هذه الإصلاحات تأخذ وقتاً ولا تحدث في ليلة وضحاها.

■ قبل جدول الإصلاحات أعلن صندوق الألفية مؤشرات الدول بحسب المرجعيات العالمية المختلفة: البنك الدولي وغيره، وكانت مؤشرات اليمن مؤشرات سلبية.

– المؤشرات الدولية تصدر عن مؤسسات مثل البنك الدولي والمنظمات الدولية غير الحكومية مثل ترانس بيرنس انترناشيونال التي تجدول الدول وترقمها حسب إنجازاتها في محاربة الفساد. المؤشرات عديدة، والألفية تستعين بهذه المؤشرات عندما تدرس عضوية دول فيها، ولكن الموضوع كله ليس هو هذه المؤشرات.

■ ما هي بالضبط القضايا التي تبحثها الهيئة واليمن؟

– هناك اتفاق على أن محاربة الفساد له الأولوية الأولى. وفي هذا المجال هنالك مشاريع قوانين اعتمدتها الحكومة وستطرح على البرلمان في الأسابيع المقبلة، منها قانون مكافحة الفساد، مع بناء مؤسسة جديدة لمكافحة الفساد. وكذلك ما يتعلق باللجنة العليا للمناقصات، قانون جديد في هذا المجال. والتصديق على هذه القوانين وتشكيل اللجان التي تنبثق عنها سيكون معالجة لهذا المؤشر. الشيء الثاني هو الإصلاح القضائي، وبالفعل فقد تمت بعض الإنجازات في هذا المجال وصدّق عليها البرلمان، وهذا شيء جيد. أيضاً من الإصلاحات السياسية: الشفافية في الانتخابات والتعامل مع حرية الصحافة، وفي هذا المجال هنالك إنجازات اعترف بها من ناحية صرف النظر عن (مشروع) قانون الصحافة الذي طرح العام الماضي ولم يلاق قبولاً من أكثر الأطراف التي عرض عليها. الشيء الآخر هو أنه لم تكن هنالك حوادث كبيرة بشأن الاعتداء على الصحفيين هذا العام.

بالنسبة للانتخابات فإن أغلب المراقبين رأى أنها نسبة للانتخابات الماضية ونسبة لانتخابات كثيرة تجري أو لا تجري في منطقة الشرق الأوسط، كانت هذه الانتخابات ناجحة ودلت على أن هنالك إصلاحات سياسية في عملية إجراء الانتخابات التي اعتمدت في اليمن وهي إصلاحات مطلوبة. وبذلك يعتبر هذا إنجازاً برغم أن الانتخابات كان فيها أخطاء.

قيادة الألفية الثالثة لاحظت ما اجتازه اليمن من مراحل في هذه المجالات الثلاثة، وبقي بعض الأمور التقنية التي يتوقع ان تتم في الأشهر القليلة القادمة، لذلك لم يكن هنالك طلب رسمي حالياً بالنسبة لنوفمبر، ولم يكن هنالك أي إعلان من قبل الألفية الثالثة عن قبول أو عدم قبول اليمن.

■ لكن الموقع الرسمي للهيئة أعلن في تقرير الهيئة عن مؤشرات الدول ومنها اليمن وفقاً لتقارير المنظمات المرجعية..؟

– كل ما هنالك أن المؤشرات الدولية صدرت، والمؤشرات الدولية تعكس الوضع للسنتين الماضيتين ولا تعكس الإنجازات التي حصلت في الأشهر القليلة الماضية، مثلاً: لا تعكس أبداً الانتخابات في اليمن، لأن طبيعة هذه المؤشرات أن الدراسات حولها والإحصاءات تأخذ عاماً كاملاً، فأنت لن تجد أثراً للانتخابات اليمنية اليوم بل ستجده العام القادم على أقرب تعديل.

■ متى إذا سيتم بحث وضع اليمن مجددا مع الهيئة؟

– القرار بيد وزارة التخطيط اليمنية. إذا أرادت أن تتقدم بطلب رسمي للإجتماع الذي سيعقد في نوفمبر. لكن نحن اقترحنا أن يكون هنالك تريث على أساس أنه يمكن إعادة النظر في قضية اليمن لوحدها، بمعزل عن دول أخرى، في أي وقت يشاء اليمن. قد يكون ذلك في الأشهر القليلة القادمة، مثلاً في شهر فبراير يمكن أن يكون هنالك إجتماع خاص حول اليمن، وفي ذلك الوقت يعاد دراسة طلب اليمن للالتحاق بالألفية الثالثة، ونحن بالفعل نقترح التريث شهرين أو ثلاثة لكي تكتمل الإصلاحات التي اتفق عليها.

■ لنقل أن ملف الألفية أُجِّل، ماذا سيكون الموقف الأميركي في مؤتمر المانحين؟ ألن يؤجل بحث الدعم أيضا؟

– مؤتمر لندن منفصل نوعا ما، هو مرتبط من حيث المبدأ، لأننا نناقش والأسرة الدولية مساعدات اقتصادية لليمن بناء على برامج إصلاحية وبرامج تنموية، لذلك من حيث المبدأ الاثنان مرتبطان، ولكن بيروقراطياً هنالك اختلاف، بمعنى أنه في لندن التركيز هو على دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي، هي العنصر الأساسي في هذا المؤتمر، وهي التي تدرس منحاً جديدة وتدرس موضوع التحاق اليمن بمجلس التعاون، هذا المؤتمر يدعمه البنك الدولي ودول أوروبية وأميركا.

■ ما هو حجم الدعم السياسي؟

– هذا يرجع إلى كل دولة مشاركة.

■ بالنسبة لأميركا؟

– أميركا ستقدم وجهة نظرها، ومن يرأس البعثة الأميركية إلى لندن سيقدم طرحاً أميركياً. من الناحية المادية سيطرح برنامج المساعدات الأميركية لليمن للسنتين القادمتين، وهو يعتمد بشكل أساسي على المساعدات من المؤسسات التقليدية المعروفة، بما فيها وكالة التنمية الدولية، مبادرة الشرق أوسطية، المساعدات العسكرية، ومساعدات وزارة الزراعة. أما الألفية فقد تذكر ولكن لن يكون لها دور في هذا المؤتمر بل سيكون برنامجها منفصلاً. هذا من ناحية الدعم المادي الأميركي أما من ناحية الدعم المعنوي والسياسي فإن أميركا أولاً دعمت وتدعم هذا المؤتمر، ودعمت وتدعم وستدعم مساعدات خليجية جديدة في هذا المؤتمر، وأيضاً تدعم عضوية اليمن في مجلس التعاون الخليجي.

في هذا الموضوع تحدثنا مع دول الخليج ابتداء من عدة شهور أو من سنة. نحن نرى أنه من الطبيعي أن يكون هنالك تعاون أكبر بين دول الخليج واليمن انطلاقاً من أنهم من نفس المنطقة وأن الاقتصاد يجب أن يكمل بعضه البعض. ولكن في المقابل ننسق مع دول الخليج على أن تكون الإصلاحات في المؤسسات اليمنية تسير في وتيرة جيدة لكي تستطيع هذه المؤسسات أن تستوعب الدعم الجديد وتنفذه التنفيذ الصحيح، ونصل إلى تناسق أكبر ما بين الاقتصاد اليمني والاقتصاد الخليجي، لذلك نحن ندعم معنوياً وسياسياً وحتى أن يكون هنالك مؤسسات جديدة تُقترح في هذا المؤتمر لكي تساعد في عملية التنمية في اليمن بشكل أفضل.

■ هناك موضوع تقليدي يأتي مع الحديث عن علاقات الولايات المتحدة مع اليمن. أستطيع أن ألحظ بسهولة أن هناك تقدير إيجابي لبضعة خطوات تمت في اليمن خلال الأشهر الأخيرة، هل هذا يؤول فعلاً لمدخل إصلاحات أم أنه مرتبط بملف محاربة الإرهاب و قضايا أمنية؟ ونحن نعرف أن قوى الأمن قتلت مجموعة من أعضاء القاعدة وتعتقل وتحاكم آخرين.. أيهما الملف الذي يتقدم هنا؟

– الاثنان يسيران في موازاة، نحن لا نقدم ملفاً على آخر، لأن الاثنين مرتبطان في النهاية. في الأمد البعيد، يعتمد الاستقرار والأمن في اليمن يعتمد على استئصال الفساد من المؤسسات وعلى تنمية الاقتصاد.

وكما أعلن الرئيس صالح أن محاربة الفقر والبطالة والفساد هي الأمور الجدية في اليمن، النجاح في هذه الأهداف سيؤدي إلى الاستقرار وإلى الأمن في اليمن. المواجهة الأمنية ضرورية في نفس الوقت، ولكن نوعاً ما دفاعية دائماً. يعني الإرهاب يأخذ المبادرة بأعمال إرهابية والأمن يرد ويحاول أن يحتوي. ولكن المبادرة من ناحية تثبيت الأمن تأتي بسبل اقتصادية وسياسية واجتماعية، ولذلك المنطق الأميركي هو أن الاثنين مرتبطان ونحن نأخذ زمام المبادرة في مكافحة الإرهاب عندما نعالج الاقتصاد والإصلاح السياسي والاجتماعي.

■ بشأن الانتخابات، هناك تقديرات أولية من الجانب الأميركي أعلنتموها أنتم هنا في السفارة، الموقف الأميركي ربما يثير حفيظة المعارضة، ويثير اتهامات لأميركا أنها لم تر الأخطاء الكبيرة التي حدثت في الانتخابات؟

– أنا تحدثت مع المعارضة في اجتماعات مباشرة، وتحدثت معهم عبر الصحافة وكنت صريحاً معهم بكل الأحوال، أظن أن بعض هذه الاتهامات في غير مكانها. قلت لهم مباشرة إننا نرى الأخطاء، ربما لا نراها كلها ولكن نراها، وقلت لهم أيضاً سيكون هنالك تركيز على هذه الأخطاء، ليس لمجرد إتهام أطراف معينة، ولكن لطرح برنامج إصلاحي مبني على هذه الأخطاء، وقد نصحت أحزاب المعارضة أن يكونوا بنائين في انتقاداتهم بأن لا يلقوا التهم فقط ويعترضوا على الأخطاء التي كانت موجودة، بل أن يقولوا بكل موضوعية: كانت هناك هذه الأخطاء وسنتعلم منها لنقترح الإصلاحات التالية... ويتعاونوا مع الحكومة ومع حزب المؤتمر للإصلاح، وقلت لهم إن هذا بالفعل ما نحن في السفارة الأميركية مجمعون عليه، وقد ابتدأنا بالثناء على العملية الانتخابية، ليس لإرضاء أي طرف ولكن، موضوعياً برغم كل الأخطاء، مازال تقييمنا أن هذه الانتخابات ناجحة أكثر من أي انتخابات سبقتها، وهذا، نقوله لأن هذا ما لاحظناه، ليس للإطراء أو الثناء على أحد.

■ قال أحد قادة المعارضة وهو أمين عام الحزب الاشتراكي، إن الإشادة بالانتخابات لا تعني فقط الإشادة بالحكومة، هي أيضاً إشادة بالمعارضة، بمعنى أن الأطراف جميعاً عملت في هذا الخط... إشادتكم تتجه نحو الحكومة فقط؟

– بالعكس أنا كنت واضحاً في أكثر من لقاء، بأني أثنيت على الطرفين أولاً لأنهم اتفقوا في 18حزيران على إصلاحات انتخابية، ما سمح للمعارضة بالدخول والمشاركة في الانتخابات. أثنيت على المعارضة لأنها اتسمت بالواقعية بقبولها بإصلاحات معينة ربما لم تكن كافية بالنسبة لهم، ولكن اتسموا بالواقعية، قبلوا بما يستطيعوا أن يحصلوا عليه وشاركوا في الانتخابات وهذا هو الإنجاز الأهم لأنهم لو بقوا خارج اللعبة الانتخابية لخسروا دورهم الطبيعي ودورهم الذي يحق لهم.

■ يقولون بأنهم يتنافسون مع الدولة وليس مع المؤتمر الشعبي العام؟

– المهم هنا التركيز على المرحلة القادمة، وأنا كما وعدت في اليوم الأول للانتخابات عندما أثنيت على العملية الانتخابية قلت إنها ناجحة نسبة لما حصل في الماضي، قلت عندما تأتينا كل المعلومات سنتحدث عن الأخطاء ولم تصدر التقارير النهائية بعد بالنسبة للمعهد الوطني الديمقراطي أو الأوروبيين. ولكن أستطيع أن أقول لك إننا لاحظنا ورأينا أخطاء فردية وأخطاء في بعض مراكز الانتخابات، من إقفال مبكر لمراكز الاقتراع إلى تدخل سافر في صناديق الاقتراع في بعض الأماكن إلى عمليات ترهيب ربما لبعض الناخبين وبعض المرشحين، كل هذا حصل بالفعل، ولكن تبقى هذه حوادث فردية، وأخطاء لأفراد، يجب أن يعاقبوا عليها عندما يكون هنالك إثبات بالفعل لمن ارتكب هذه الأخطاء، إنْ كان بإسم حزب المؤتمر أو بإسم المعارضة.

ولكن الأهم من هذه الأخطاء التي اعتبرها نسبة إلى الماضي أقل، الأهم من هذه الأخطاء الفردية هو الأخطاء المؤسساتية مما يحتاج إلى معالجة في الجذور أكثر، سأذكر منها اثنين مثالاً: أولاً، تمويل الحملات الانتخابية؛ يجب أن يكون هنالك قانون واضح يحدد هذا التمويل وحدوده وكيفيته، لأنه من الطبيعي في أي بلد من

■ نصحت أحزاب المعارضة أن يكونوا بنائين في انتقاداتهم، وأن يتعاونوا مع الحكومة ومع حزب المؤتمر من أجل الإصلاحات

■ المعارضة تعاني من نقص في الكوادر ونقص في الكفاءات ونقص في ترقية الشباب وقياداتها هي هي لفترات طويلة

←

البلدان أن الشخص الحاكم (والحزب الحاكم) يسيطر على أجزاء مهمة من الدولة، وطبيعي أن يفيده ذلك في حملته الإنتخابية، لذلك يجب أن يكون القانون صريحاً وواضحاً بما يُسمح به وما لا يُسمح به، فإذا كانت حملة حزب المؤتمر مثلاً ممولة بشكل أكبر فمن الطبيعي أن كانت لها دعاية أكبر، ومساندة أكبر من مؤسسات الدولة، لكن لا يكفي التنديد بهذا أو التذمر منه بل يجب اقتراح وسائل قانونية للحد من استعماله في المرحلة المقبلة، وهذه أشياء تتطور تدريجياً، اجتازت أميركا مائتي عام قبل أن تصل إلى القوانين المفروضة اليوم، لتحد من قدرة الرئيس أو حزب الأغلبية على استخدام مؤسسات الدولة لمصلحتهم الانتخابية، فبالتالي أنا لاحظت أن شيئاً مهماً في اليمن حصل هذه المرة، ولكن الإيجابي هو في التركيز على أن يأتي القانون الانتخابي في المرة القادمة لكي يحد من هذه الظاهرة.

الشيء الآخر الذي ألفت النظر إليه وهو الأخطاء التي وعدنا أن نتحدث عنها، هي عملية فرز الأصوات، فالنظام الذي طبقته اللجنة العليا للانتخابات هذه المرة أخذ بعين الاعتبار كثيراً من الاقتراحات من المؤسسات الدولية مثل (NDI) و(IFES) ولكن هنالك شيئاً أظن أن الجميع لاحظه وهو أن عملية فرز الأصوات يجب أن تتدرج بشكل يضمن الشفافية إلى آخر مرحلة، بمعنى أن الأصوات عندما تعد في مركز الانتخابات ويكون هنالك مراقبون يسجلون أن هذا الفرز حصل بقانونية وبشفافية، عندما ينتقل للمرحلة الثانية يجب أن يكون نفس المراقبين موجودين ليضمنوا أن نفس الأصوات من تعداد الورق إلى تسجيله كان صحيحاً، ومن ثم عندما تعلن النتيجة في صنعاء يجب أن يكون المراقبون موجودين ليقولوا: نعم، بالفعل هذا هو الصحيح.

وأنا برأيي أنه لنكن إيجابيين، فهناك سنتان ونصف السنة من اليوم إلى الانتخابات البرلمانية 2009م هذه الانتخابات ستكون على أهمية سياسية كبرى، هنالك متسع من الوقت من اليوم لتصحيح هذه الأمور بحيث تأتي انتخابات 2009م أفضل بكثير من إنتخابات 2006م.

■ لنتحدث عن شيء أوسع من الانتخابات.. ماذا بشأن ملفات الإصلاحات الأخرى، هل ممكن أن نستعيد الصورة التي كانت قبل عام من الآن؟ هل تحرك قطار الإصلاحات في اليمن بناء على مشروع اليمن وليس بناء على مطالب أميركية، كتفعيل دور الحكومة، والاهتمام بالشأن الاقتصادي ومكافحة الفقر، حتى الآن هذه مجرد خطاب عام؟

– أنا أرى تحركاً في كل المجالات، ولكنه تحرك جزئي، فانطلاقاً من التعديل الحكومي الذي حصل في العام الماضي كان هنالك تغير مهم في بعض الوزارات أعطى إشارة جيدة بالنسبة للنية الإصلاحية.بالنسبة لحرية الصحافة كان هنالك انطلاقة جديدة لكن تلزمها خطوات أخرى لتثبيتها. يعني لا يجب أن تكون هذه الأشياء مجرد إرادة مؤقتة، بل أن تكون إرادة تبني مؤسسات بحيث الإصلاحات تدوم ولا تكون مرحلية، أظن أيضاً الإصلاح القضائي هنالك استشارات جارية وهنالك تغيرات في القضاء. مشروع الإصلاح في اليمن بنظري مشروع عشر سنوات، مرحلة طويلة يلزمها نفس طويل لأن هنالك ممارسات ترجع إلى عشرات إنْ لم نقل مئات السنين، وأنت تتحدث عن مجتمع فقير، مجتمع حتى الثورة كان منعزلاً عن بقية العالم، مجتمع نصفه أمي، لذلك الإصلاحات هي برنامج عشر سنوات على الأقل بجدية، ولذلك نحن عندما نثني على الإصلاح لا نقول إن العملية تمت، وأنه وصلنا إلى بر الأمان، نقول ان العملية بدأت ويجب أن نكون واقعيين لنعترف بما يُنجز.

في كل المجالات هنالك خطوات إيجابية أُتخذت، لكن في كل المجالات أيضا هنالك خطوات أخرى كثيرة يجب أن تُقطع، أنا سأذكر منها من الناحية الأمنية، وقد ذكرت ذلك في العام الماضي، محاربة الفساد ومحاربة تجارة الأسلحة في اليمن مرتبطان الواحد بالآخر، تجارة الأسلحة في اليمن لها تاريخ طويل وربما كان لها تبريرها في الماضي أما في هذه المرحلة فهي خطيرة جداً على أمن اليمن وعلى أمن المنطقة، ويجب أن تنتهي، وبنظري هي مرتبطة بالفساد..

■ هل تتحدث عن تهريب السلاح في اليمن أم عن إدارة الدولة لمخزونها من السلاح؟

– طبعاً إدارة الأسلحة الرسمية موضوع مهم. نحن نتحدث مع وزارة الدفاع عن ذلك بشكل منتظم، وهو من باب بناء المؤسسات. المؤسسة عندما لا تكون مبنية بشكل عصري حديث سيكون فيها خروقات وعدم قدرة على ضبط المخزون الموجود، وهنالك وسائل عصرية للمساعدة في تحقيق ذلك ونحن طرحناها على الوزارة ومستعدون أن نساعد من ناحية التجهيز والتدريب على هذه التجهيزات، ولكن هذه ناحية واحدة فقط. هناك أيضا القطاع الخاص، تجار الأسلحة الذين لديهم شركات ويتاجرون بأشياء كثيرة من ضمنها الأسلحة.

■ كيف هو التقييم الأميركي لليمن في هذا الأمر؟ بشكل أوضح: هل هو متعلق بتجارة الأسلحة إلى اليمن أم من اليمن إلى المحيط، أي الحديث عن تهريب أسلحة إلى الصومال؟

– أتحدث الآن عن القطاع الخاص. التجار الذين يشترون الأسلحة من أي مكان في العالم ويأتون بها إلى اليمن ومن اليمن يبيعونها قد يكون جزء منها لوزارة الدفاع وهذا بتعاقد بينهم وبين وزارة الدفاع، وقد أعلن الرئيس علي عبدالله صالح أن هذا الموضوع انتهى وبأنه أمَرَ بأن لا يستمر، يعني وزارة الدفاع يجب أن تجهز نفسها بقنوات رسمية وليس اعتماداً على تجار الأسلحة. ولكن الجزء الأكبر من هذه الأسلحة التي يستوردها هؤلاء تُباع في السوق السوداء، تباع لأي شخص أو أي مجموعة أو أي بلد، يعني أنهم أحرار يبيعونها كيفما شاءوا، يبيعون لأي جهة يريدون، ففي هذا العصر وفي هذه المنطقة الخطرة وفي دولة تريد أن تكون مسؤولة عن أمنها هذا خطأ كبير، يعني لا تستطيع الدولة أن تسيطر على ما يحصل إذا كان التاجر له حرية الاستيراد والتصدير.

■ السؤال التقليدي: ماهو الأداء الحكومي منذ إعلان الرئيس صالح الذي أشرت إليه؟

– اليمن اتخذ خطوات في هذا الاتجاه ولكنها غير كاملة، ونتمنى أن يستمر في هذا الطريق.

■ إدارة السلاح مرتبطة بقضايا الإرهاب في اليمن، هذا الملف كيف يقرأ الآن؟ هناك 22 أو 21 هربوا من السجن قُتل بعضهم وكانت عملية كبيرة، هناك انتقاد لأمريكا بأنها غير مهتمة بأن يسيطر القانون على حرب الإرهاب؟

– من الذي يتهم؟

■ اتهامات كانت دولية، ولكن لنبقى في اليمن فهناك إتهامات محلية بأن أمريكا كما هي غير مهتمة بجوانتانامو وأفغانستان هي أيضاً تقبل أن تكافح الدول الإرهاب خارج نطاق القانون، تنفذ عمليات إغتيال بدون أحكام قانونية أو غيرها؟

– بالنسبة لما يحصل في اليمن نحن نتعاون مع الدولة وأجهزتها الأمنية لكي يتم كل شيء ضمن القانون، وبالنسبة لهروب بعض أعضاء القاعدة من السجون هذا يعني أن السجون يجب أن تكون على شكل أفضل وأن تكون إدارتها أفضل وأن يُعامل الكل ضمن القانون، وفي ملاحقة لهؤلاء الأشخاص نحن لا نطلب أو لا نقترح سوى أن يضبط هؤلاء الأشخاص ويُعادوا إلى السجون لإتمام عقوبتهم القانونية. أيضاً نحن مثلاً من جوانتانامو بدأنا من فترة إعادة أشخاص كثيرين إلى بلادهم الأصلية ومنها اليمن، والاتفاق مع حكومة اليمن هي أنه عندما تسلم الحكومة الأمريكية يمنيين كانوا محتجزين في جوانتانامو وغيرها يعادون إلى السلطة الأمنية لليمن، بمعنى أن تسري عليهم القوانين اليمنية، ونحن نقول ذلك باتفاقنا مع الحكومة أنهم يعاملون حسب شروطكم وحسب قوانينكم. هنا يجب التنويه بأن ما حصل في السنوات الأخيرة هو تجربة جديدة مع ظاهرة جديدة في العالم هي الإرهاب الدولي وشبكاته، ولذلك نحن كدولة

■ الخلل الأكبر في الانتخابات ظهر في تمويل الحملات الانتخابية وفي عملية فرز الأصوات ويجب معاقبة الذين ارتكبوا أخطاء فردية

■ نتحدث مع وزارة الدفاع عن ادارة الاسلحة الرسمية، وتجار الأسلحة يبيعون بعضها للحكومة والبقية في السوق السوداء

كبيرة لها مصالح في أنحاء مختلفة من العالم والعالم كله، نحاول أن نجد حلولاً لظاهرة جديدة، لو كنا نتعامل مع جرائم عادية كما كان يحصل في الماضي أو نتعامل مع حروب تقليدية بين بلد وبلد آخر فهذه شروطها معروفة وقوانينها معروفة، أما في مسألة الإرهاب الدولي كظاهرة جديدة فليس هنالك قوانين واضحة، القانون الأمريكي نفسه يتأقلم معها وكان هنالك خلاف مع المحاكم المدنية والتعامل العسكري مع معتقلي جوانتنامو. أخيراً المحكمة العليا في أمريكا فرضت شروطاً معينة في كيفية محاكمة هؤلاء الأشخاص، برغم أنهم قد يكونون مرتبطين بجرائم كبرى، لذلك ليس من باب الاعتراف بما هو واضح، نحن نتأقلم مع أخطار جديدة في العالم، وحينما لا يكون القانون موجوداً نقترح إيجاد قوانين جديدة وأساليب جديدة.

■ ماذا بشأن أداء الحكومة اليمنية تجاه ملف الإرهاب، إلى أي مدى تقيم فعالية الحكومة في هذا الأمر؟

– أداء المؤسسات اليمنية الأمنية يتحسن يوماً بعد يوم، إنطلاقاً من سنة 2000م عندما وقعت حادثة "كول" إلى اليوم برزت مؤسستان جديدتان في اليمن خفر السواحل ووحدة مكافحة الإرهاب في الأمن المركزي، وهذه مؤسسات جديدة صار لها سمعة طيبة، وتبنى على أسس عصرية ومبادئ جيدة، هي ما زالت صغيرة ولكن قدراتها تتطور يوماً بعد يوم، كذلك تزداد القدرات المعلوماتية المخابراتية إن كان من قبل القوات المسلحة أو المؤسسات الأمنية الأخرى، وقد عشت خلال السنتين الماضيتين، من خلال وجودي هنا، جدية أكبر في التعامل مع ملف الإرهاب، وقدرات أكبر في ضبط هذه التنظيمات قبل أن تنتقل إلى مرحلة تنفيذ خططها الإرهابية.

■ كنت تحدثت عن موضوع مأسسة العلاقات الأمنية، وأعتقد أن هذا الطرح لا يتعلق بأمريكا بل يتعلق باليمن، بمعنى أن أمريكا لها مؤسسات تدير علاقاتها الخارجية وخاصة في الجوانب الأمنية وغيرها هل تشعر أمريكا أن اتفاقاً واختلافاً مع أطراف يمنية أصبح اتفاقاً واختلافاً مع مؤسسات أم مع أشخاص؟

– اختلاف بالنسبة لماذا؟

■ بمعنى الوصول إلى إتفاق ما، أو الحصول على معلومات، هل أصبح أكثر مؤسساتياً؟ بمعنى أنه لا يتأثر بمزاج الشخص ذلك أو رأي هذا الشخص.. هل تثقون بهذا الأمر؟

– هنالك بداية في المؤسسات الاقتصادية والسياسية كما في المؤسسات الأمنية. بناء المؤسسات الأمنية على أسس عصرية هي مرحلة أولى لليمن، ولكن المرحلة الأولى أظن أنها بالذات تظهر ويجب أن تتطور، وكثير من هذا يعتمد على تدريب الكوادر الكفؤة، لكي يكون هنالك ثقافة وعلم عند من يقوم بتنفيذ الخطة الأمنية، وكبلد لا يتمتع بموارد كثيرة أظن هنالك صعوبات في هذا المجال. على المستوى القيادي يوجد أفراد ممتازون ولكن على مستوى الإدارة الوسطى وعلى مستوى الأفراد العاديين في كل المؤسسات هنالك فراغ، يعني هنالك نقص كبير في التعليم والتدريب والتجهيز، لذلك هذه مرحلة عشر سنوات، لبلوغ ما يجب أن تصل إليه البلاد.

■ في مسيرة العشر سنوات من الإصلاحات وما بعدها، هناك نقطة ربما لا تتعلق بمسألة العلاقات اليمنية الأمريكية، لكن أسألك كمراقب متابع لشأن الجدل بين تقوية المؤسسات في اليمن، مؤسسة الرئاسة، مؤسسة البرلمان، المؤسسة الأمنية، الحكومة، هناك حديث مختلف أدى بالمعارضة الى الحديث عن النظام البرلماني. هل ترى أن هذه مشكلة داخل النظام السياسي في اليمن.. أن الحكومة أقل فاعلية، أن الرئاسة أكثر فاعلية، مجلس النواب قدراته أقل من وزارة الداخلية؟

– لا شك أن هنالك تفاوتاً في قدرات المؤسسات المختلفة، وهذا طبيعي ولكن بشكل عام كلها تحتاج إلى تنمية، وتنمية كوادر، يعني الموارد البشرية أهم من الموارد المادية أو التجهيزات التقنية، كلها مهمة ولكن العنصر الأساسي هو العنصر البشري. مثلاً وبكل صراحة: وزارة الداخلية ووزارة التخطيط برأيي من أحسن الوزارات الموجودة في اليمن، من ناحية قيادتها من فوق ومن ناحية بعض العناصر العاملة فيها. الوزارتان تتمتعان بقيادة حكيمة وعناصر ممتازة تعمل داخلهما، ولكن هنالك نقص كبير في الكوادر أو هنالك كوادر موجودة ولكن غير مؤهلة التأهيل الكافي. وزارة التخطيط فيها عدد قليل من الأشخاص ذوي كفاءة عالية ويقومون بجهد كبير وبإخلاص كبير ولكن إذا اليوم حصل اليمن على مليار دولار جديد في التنمية هل تستطيع هذه الكوادر القليلة أن تنفذ المشاريع. بهذا البرنامج الجديد القدرة هنا موضوع جدي، وله وسائل للمعالجة وأتمنى أن يُناقش بجدية في مؤتمر لندن. هنا حتى الوزارات التي أفضل من غيرها تحتاج إلى بناء مؤسسات بشكل جذري.

■ ما مدى صحة الملاحظة بأن سفارات الدول الكبرى: أمريكا والقريب منها، هي أقل تعاملا مع مؤسسات من غيرها، علاقاتكم تدور حول مؤسسة الرئاسة ووزارة الداخلية أو مؤسسات الأجهزة الأمنية، الحكومة كمؤسسة والبرلمان كمؤسسة، لا نسمع حتى بالزيارات الاعتيادية لهما؟

– نتعامل مع الجميع.

■ ربما لا يظهر أن ثمة نقاشاً بينكم. وأزيد مثلا، فالسفارة هي صحيح تتبع الإدارة لكن رغم تكرر الوفود التابعة للإدارة ووزاراتها –الخارجية أو الأمنية– لا نرى زواراً من الكونجرس، أو غيره من المؤسسات..

– لا بد أن يكون هناك تبادل أكثر ما بين المجلس التشريعي (الكونجرس) في أمريكا ومجلس النواب هنا، ونحن نشعر بنقص من ناحيتنا من أن أعضاء الكونجرس لم يأتوا إلى اليمن منذ فترة طويلة. هذا العام كان هنالك زيارة لبعض كبار موظفي الكونجرس وهذه كانت بداية. وفي الأسبوعين القادمين سيأتي موظفون آخرون من الكونجرس، هنالك موفدون قادمون من موظفي الكونجرس، ولكن ما نتمناه هو أن يرتفع مستوى العلاقات بين الكونجرس ومجلس النواب، لدينا برنامج تدريبي مع مجلس النواب من خلال المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وهذه واحدة من الطرق التي نتعامل بها مع مجلس النواب من خلال الجمعيات غير الحكومية، ولكن أظن أن هذه ناحية، نوعاً ما، لا تلقى الاهتمام الكافي، ويجب أن يكون فيها تسريع في العلاقات.

■ أحياناً تكون الديمقراطية والتنمية على صراع في ديمقراطيات ناشئة كاليمن، تحدثت أنت عن نقطة مهمة وهي أن وزارات مهمة فيها من الكوادر أقل مما تتطلبه، هل ترى أن ذلك سببه الصراع السياسي بحيث أن الكوادر غير المنتمية للحزب الذي يحكم تغادر دائما جهاز الدولة الرسمي سواء بالإقصاء السياسي أو لأن الكوادر الحزبية ذات ولاء مغلق للحزب أكثر من النظام العام، أتحدث عن مدير عام وأقل..؟

– الالتحاق بما نسميه في أمريكا "الخدمة العامة" ليس على مستوى الوزير ولكن الأقل. الوظائف يجب أن تعطى حسب الكفاءات وليس حسب الانتماء السياسي. أنا اليوم موظف في الخارجية الأمريكية لا أحد يسألني إذا كنت ديمقراطياً أو حزبا جمهورياً، تعييني كموظف محترف في مجالي، أخدم الدولة وأخدم المجتمع الأمريكي ولا أخدم حزباً معيناً، فعندما تتغير الإدارة أستمر في وظيفتي، هذا مبدأ صعب في دول العالم الثالث يعني أحياناً الانتماءات السياسية والقبلية وأي شيء آخر تهم أكثر من الكفاءات.

على كل حال هذا يتطلب إصلاحات إدارية، وهنا أتوجه إلى المعارضة التي تنتقد أحياناً هذا الموضوع بأنها هي أيضاً تعاني من نفس المشكلة، يعني المعارضة هي جزء من هذا المجتمع ولذلك هي أيضاً تعاني من نقص في الكوادر ونقص في الكفاءات ونقص في ترقية الشباب... لذلك تجد قيادات هي هي لفترات طويلة، فهي يجب أن تشجع الشباب والشابات وأن توفد أعداداً أكبر للتدريب وعندما يلتحق أحد مهم في عمل يلتحق حسب كفاءته يعني لا يجب أن يقولوا: نريد حصة أكبر في وزارة كذا كمعارضة، لا. ما يجب أن يطالبوا به هو أن أي شخص عنده كفاءة يجب أن يلتحق بموجب امتحان فني، وليس امتحاناً سياسياً.

■ ربما أن الحكومة تشك أن الكوادر ستخدم أحزابها ولن تخدم المؤسسة الرسمية، بمعنى ستكون أكثر انضباطاً لحزبها أكثر من الدولة.

– اعتقد أنها ثقافة معينة يعاني منها الطرفان.

■ نقطة أخيرة ذات صلة بالملف الإقتصادي في العلاقات اليمنية الأمريكية: شركة النفط "هنت" اتجهت نحو القضاء وهو سيكون مؤثراً في السياسة مثل هذا الأمر تجاه الاستثمار في اليمن، أنا لا أتحدث عن صالح اليمن، أتحدث عن العلاقات اليمنية الأمريكية في هذا الأمر.. هل هناك جديد في هذا الملف؟

– نحن تركنا الموضوع حالياً لأنه اتجه للقضاء الدولي ولذلك تركناه للقضاء الدولي لم يؤثر سلباً على علاقتنا الرسمية باليمن، في وقتها أعلن عن انتقادنا الصريح لكيف تم التعامل مع شركة "هنت" رأينا لم يكن تعاملاً شفافاً كما يجب ولكن الموضوع الآن في المحاكم فنتركه هناك، كل ما أستطيع أن أقوله هو: هذا الموضوع مرتبط ارتباطاً متيناً بالإصلاح المقترح حالياً من ناحية محاربة الفساد في المناقصات الكبرى بكل شفافية وبمراقبة دولية لفترة لكي يتحقق المجتمع الدولي والمستثمرون الكبار من أنهم لن يضطروا إلى المشاركة في فساد لكي يحصلوا على مناقصات، وأنهم عندما يعطوا مناقصة معينة يتم التعامل معهم بحسب القانون، وإذا أبرم معهم اتفاقاً ينفذ هذا الاتفاق. هذه شروط أساسية مهمة جداً، لاحظت أن هنالك حملة لمكافحة الفساد، لافتات تقول: "اليمن أغلى" هذا بالفعل شيء جميل وشيء ينفذ إلى بيت القصيد كما يقولون، لأن الاستفادة المؤقتة لدى البعض وحتى الاستفادة المؤقتة عند الحكومة إذا حصلت على سعر أفضل من شركة أو شركة أخرى، هذا كسب مؤقت، أما اليمن أغلى بمعنى أن الشفافية ستدر على اليمن ليس فقط السمعة الجيدة ولكن الاستثمارات الأكثر، لذلك الاقتصاد والحكومة نفسها ستستفيد أكثر في المدى البعيد عندما تأتي عشر شركات بدل شركة واحدة، ولكن تأتي بالسبل القانونية الشفافة.

■ في موضوع اليمن والمناقصات.. ألا تشعرون أن هذا سيزيد من اصطفاف مراكز القوى في اليمن لصالح الأطراف الدولية.. اليمن كانت تدار من الخارج الى ما قبل عشرين سنة تقريباً وكانت الصراعات الخارجية في اليمن تتابع تعيين وزيراً وكانت اليمن تعيش في جو مختلف.. ألا تشعرون أن أمام هذه الإصلاحات محاذير إعادة الماضي..؟

– لا أعتقد، زمن الاستعمار والاستغلال ولى، ولا أحد يحاول اليوم أن يسيطر على اليمن ويديره من الخارج، لا اليمنيون يقبلون بذلك ولا أحد يرغب بذلك في الحقيقة، هذه التدخلات إذا أردنا استعمال هذا التعبير هي تدخلات من باب النصح من أصدقاء ومن باب الاشتراط، عندما يكون هناك مساعدات من الطبيعي أن يكون هناك شروط لأي معونات دولية، وشروط للالتحاق بأندية اقتصادية دولية. لا أحد يفتح لك الباب ويقول: تفضل، من غير شروط، في أي ناد أو في أي مؤسسة. لذلك اليمن يحتاج إلى الدخول في الأسواق العالمية كلها وفي الأندية الاقتصادية كلها، إن كانت إقليمية مثل مجلس التعاون أو دولية مثل مجلس التجارة العالمي. لكي يدخل هذه الأندية هنالك شروط يجب أن ينفذها. أصدقاء اليمن من أمريكا وأوروبا والبنك الدولي يقترحون على اليمن ما هي الإجراءات التي يمكن أن يأخذها لكي ينجح بمثل هذه الطلبات. هذا كل ما هنالك. نحن حتى عندما نقترح مراقبين دوليين، إن كان في الانتخابات الأخيرة التي سمح بها اليمن أو في المناقصات الكبرى، يكون ذلك مرحلياً لكي يستطيع اليمن أن يثبت للعالم أنه يتبع المواصفات العالمية في هذه الأمور، وهؤلاء المراقبون يراقبون ويعطون نصحهم ولا يديرون. وفقاً لقانون وطني.

المراقب الذي يراقب الانتخابات لن يملي على أحد ولكنه يقول: أنا لاحظت هذه الظاهرة وهي صح ولاحظت هذه الظاهرة وهي خطأ، واقترح كذا، ولكن بالنهاية القرار هو قرار يمني.

الحريات الصحفية في اليمن

عبدالباري طاهر

سلفاً لابد من الاعتراف بوجود هامش ديمقراطي لحرية الرأي والتعبير "الحريات الصحفية".

هذا الهامش قد يضيق، وهو يضيق حقا منذ حرب 94. ولكن الأهم انه موجود.

الحريات الصحفية في اليمن ليست هبة من الحاكم إنها الشرط الموضوعي و الأساس الذي قامت عليه دولة الوحدة في الـ22 من مايو 90.

فقد كفل دستور دولة الوحدة والتعديلات المتكررة حرية الرأي و التعبير المادة 42: "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصويت (في حدود القانون).

و الواقع ان نقطة الضعف الخطيرة في النص الدستوري الإحالة إلى القانون.القانون 25 لسنة 90 نص في المادة 3 على حرية المعرفة والفكر والصحافة و التعبير. والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الإعراب عن فكرهم بالقول أو الكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأي وسيلة أخرى من وسائل التعبير. وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق أحكام الدستور، وما تنص عليه أحكام هذا القانون. وتنص المادة الرابعة على: "الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع، وتكوين الرأي العام عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير في إطار العقيدة الإسلامية والأسس الدستورية للمجتمع والدولة، وأهداف الثورة اليمنية، وتعميق الوحدة الوطنية. ولا يجوز التعرض لنشاطها وفقا لأحكام القانون".

أما المادة الخامسة فتنص على: "الصحافة حرة فيما تنشره، وحرة في استسقاء الأنباء و المعلومات من مصادرها. وهي مسؤولة عما تنشره في حدود القانون". وتدعو المادة السادسة إلى " حماية حقوق الصحفيين والمبدعين، وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة. وحقهم في التعبير دون تعرضهم لأي مساءلة قانونية يكفلها القانون مالم تكن بالمخالفة لأحكامه".

هنا نجدنا أمام نص دستوري ـــ مهما اكتنفه من قصور وإحالة إلى قانون - ينص صراحة على حق المواطنين في التعبير عن الرأي. كما ان القانون أيضا رغم إحالته إلى أهداف ومبادئ الثورة و الوحدة والخ...، فان الأهم انه نص صريح في حق التعبير عن الرأي وكفالة التعددية الصحفية. نحن أمام خطاب أو تشريع مزدوج (يتيح ويمنع في آن واحد) فهو ديمقراطي ولا ديمقراطي في آن. لأنه يأخذ باليسار ما أعطى باليمين.

فقد اشتمل القانون المنوه به على مواد عقابية ومجرمة عديدة. وفرض قيوداً على حرية الرأي و التعبير تصل تخوم الخنق.

مع ذلك ظللنا ننظر إلى هذا القانون كمنجز رائع لأنه أتى عقب نظامين شموليين أو بالأحرى دكتاتوريين في الشمال و الجنوب. ونص على حرية الرأي و التعبير.

والواقع ان دولة الوحدة نومت المواد القامعة في غمرة ربيع صنعاء وعدن 90.

حرب صيف 94 ايقظت كل عفاريت القمع في الحياة السياسية. فقد أعادت الدولة المزهوة بالحرب صياغة العديد من القوانين. ومنها قانون الأحوال الشخصية، و المظاهرات والانتخابات. كما جرى تعديل متكرر للدستور.وكلها إلى الأسوأ طبعا. حاولت الحكومة أكثر من مرة تعديل قانون لتحمي الحكومة من الصحفيين كتعيير نبيل الخوري نائب السفير الأمريكي. ولكن الصحفيين رفضوا كل المحاولات البائسة لسن قانون يقمع الحرية الصحفية. ويلتف على التعددية. والاهم ان ألوان الطيف الصحفي في صنعاء وعدن وحضرموت رفضوا سن قانون للصحافة. وطرحوا محددات لن يقبل بها الحكم. وفي حين تصر الحكومة على استمرار التلويح بعصا مشروع القانون الجديد فإنها مستمرة في معاقبة الصحف والصحفيين بالقانون 25 لسنة 90. وهو قانون مفتوح على القوانين العقابية الأخرى. قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية، القانون المدني، قانون الوثائق،وقانون المرافعات بموجب المادة الأولى فقرة "1" من الفصل الثاني للأحكام الجزائية. كما ان القانون في المادة رقم "3" من الفصل إياه يعطي للحاكم الحق في توقيع عقوبة تكميلية حددها بالمنع من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على سنة.

لم تكتف الدولة بتفعيل الجوانب العقابية في ترسانة فوانيين القمع بما فيها "حكم الجلد". وتوقيع أكثر من عقوبة في مخالفة رأي. بل ذهبت ابعد من ذلك، فقد جرت عشرات الاختطافات والاعتقالات الصحفية. كما جرى إخفاء كثيرين، والاعتداء بالضرب، والتهديد بالموت.

وفي بلد كاليمن تحتل فيه الأمية مساحة أكثر من 60 % في صفوف الرجال وما يقارب 80 % في صفوف النساء فان حرية الصحافة تظل الوسيلة الوحيدة للتعبير الأمين و الصادق عن التعددية السياسية و الحزبية. وتظل أيضا الصحافة المقروّة المحاصرة بالأمية الأبجدية والمعرفية، وبقضاء فاسد ومتخلف وغير كفؤ ولا نزيه ولا مستقل وبوسائل، وأساليب قمع تبدأ من الجرجرة إلى المحاكم وتوقيع أكثر من عقوبة بما فيها السجن و الجلد ووصولا إلى الإخفاء والاختطاف والانتهاء بالضرب والتهديد بالقتل. تظل مسؤولة عن حماية نفسها وحماية مجتمعها من الفساد و الاستبداد، والدفاع عن الهامش الضيق والمحدود للحريات العامة والديمقراطية. فالصحافة والصحفيون لا يدافعون عن حرياتهم فقط، وإنما يدافعون أيضا عن حريات وحقوق مجتمعهم. ومنذ نهايات حرب صيف 94 أصبحت الصحافة ميدان المواجهة الأكثر حدة. وتحملت صحف المعارضة والأهلية المستقلة عبئ وتبعات هذه المعركة الضارية. وكانت النتائج جد وخيمة ضد الدولة والصحفيين. فبمقدار اشتداد الفساد وتعاظم الاستبداد ارتفعت نبرة وحدّة الانتقاد. وتصدى الصحفيون الشبان للإشارة بأصابع ضوئية إلى توريث الفساد والاستبداد و السطو على الدولة والمال العام وأراضي البلاد والعباد.وكانت الصحافة المقروءة هي الوسيلة والسلاح الوحيد في ظل تجريم أساليب النضال السلمي الديمقراطي. كالإضرابات والمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية والسلمية. وتحريم تعددية وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية في جهاز الدولة التي تحتكر هذا النوع من الصحافة وتحرس "الترخيص" للصحافة المقروءة بقيود وشروط ما انزل الله بها من سلطان.

دفع الصحفيون ثمنا غاليا للدفاع عن حرياتهم وحريات شعبهم. وبالغت الدولة في القمع المشرعن والمنفلت من العقال مما أسهم في نقلها من دولة ديمقراطية ناشئة تهيئ لقيادة الديمقراطيات الناشئة عالميا وتحتل مرتبة متقدمة في بلدان الهامش الديمقراطي إلى دولة قامعة وتنافس على الصف الأمامي في بلدان مصادرة حرية الرأي. واسهم إلى جانب الفساد في حرمان اليمن من الولوج إلى صندوق الألفية وتخفيض المساعدات الدولية.

لقد أظهرت الأحزاب عزوفا عن خوض غمار النضال الديمقراطي. ولوحت الدولة بتجديد وتنويع أسلحة المواجهة والقمع وغابت التعددية في الإعلام الرسمي المحتكر للحكم. وبقيت الصحافة الأهلية والحزبية "المقروءة" إلى جانب بعض مؤسسات المجتمع المدني ضحية المواجهة شبه اليومية، تفريخ الأحزاب وتزييف واستنساخ الصحف، وقمع المعارضة هي العدوان البارز لمرحلة ما بعد حرب 94 وكانت الأعوام 2004،2005، معركة الصحفيين ونقابتهم هي العنوان الأبرز حتى ليخال المرء ان معركة الفساد والاستبداد في جانب والصحافة والصحفيين في الجانب الآخر.

لم يكن الصحفيون العاملون في الصحف الحكومية والحزب الحاكم بعيدين عن المعركة –معركة الدفاع عن الحريات؛ فقد وقف غالبيتهم إلى جانب رفض "مشروع قانون الصحافة" الوائد للحريات الصحفية.كما تنادوا لإدانة وتجريم الاعتقال والاختطاف والضرب لرفاقهم. وتعرض الكثيرون منهم "للأذية".

الجوانب اللادimقراطية والقامعة في القانون لم تكن كافية لزجر الصحفيين وإسكاتهم شأن التطبيق المتعسف لهذه الإجراءات، إضافة إلى تخلف القضاء وفساده. وممارسات "إرهابية" تقوم بها أدوات خفية تتوالى منذ حرب 94 ولم يتم القبض على احد. فكلها تسجل ضد مجهول.

ديكتاتورية صدام أم ديمقراطية العم سام

محسن العمودي
angalh@hotmail.com

بتصرف ونقلا عن الأستاذ "علي الصراف" احد ابرز الكتاب المعارضين للرئيس صدام أثناء حكمه، وردا على مروجي الاستعانة بالخارج انقل إليكم هذا المقال مع بعض الاختصار ليتواءم ومساحة العمود الأسبوعي، يعنون الصراف مقالته بعنوان "رسالة اعتذار إلى ديكتاتور رائع" ويستهله قائلا:

الكتابة إليك، في أي وقت آخر، كان يمكن أن تكون موضوعا لسوء الفهم. ولكن بما انك سجين، فما من احد يستطيع اتهامي بالسعي للحصول على "كابون نفط" ولا على سيارة مرسيدس من تلك التي كنت تشحنها لكل كويتب يمتدحك.

في الواقع، فعندما كانت تنهال عليك المدائح وقصائد الشعر والأغاني والأهازيج، وعندما كانت طلعتك تشكل بمفردها مناسبة للبهجة والاحتفال، كنت واحدا من معارضيك. وكنت لا استهين بسياساتك القمعية وحدها، ولكني كنت أسخر حتى من اللغة الملتوية التي تستخدمها للتعبير عن أفكارك والتي كان "المثقفون" العراقيون من موظفيك يعتبرونها قمة العبقرية. كل شيء فيك كان يثير حفيظتي وخوفي. كنت أرى السلطة، لا المشروع. الغطرسة لا المعنى. الفرد لا المجموع. وبطبيعة الحال... القسوة والعنف لا العنفوان والقوة. وإذ جعلت الفاصل بين العراق وبينك صعبا، فقد زادت الهوة حتى صرتُ، كالكثيرين، مغتربا قبل أن أهرب لأبحث عن وطن آخر أقل وحشية.

لقد غادرتُ العراق منذ أن أصبحت رئيساً. كنت أقول، ممازحا، إن هذا البلد لا يمكنه أن يتحملنا معاً. فإما أنا وإما أنت. وكنت ما أزال شابا، فيه من الحماقة أكثر مما فيه من النضج. وفيه من الجهل أكثر مما فيه من المعرفة. وبطبيعة الحال، فقد كنت أقول "... ومن أنت؟"

الآن فقط، أشعر كم أن كلاما مثل هذا، قاس ومروع. والآن أقول بخجل "... ومن أنا؟".

كان نظامك في نظري وحشيا في عنفه، بل وذا طبيعة نازية أيضا، إذا أخذت بعين الاعتبار شموليته وسطحيته وتعاليه. ما من طبع من "طبائع الاستبداد" إلا وكان ظاهرا في ظل سلطتك. وبالحشد الهائل من أنصاف الأميين الذين كانوا يلتفون حولك، فقد كان من المستحيل حتى على الأشياء الحسنة التي فعلتها، وهي ليست قليلة، أن تحتفظ بقيمتها أو أن تتحول إلى شيء يمكن البناء عليه.

سهل جدا القول، إن هؤلاء كانوا هم السبب في تحويلك إلى فرعون متجبر، أو إنهم هم الذين يتحملون جملة الأخطاء التي ارتكبت في هذا الشأن أو ذاك. ولكن ذلك لا يعفيك أبدا من المسؤولية عنهم. فقد كنت أنت نفسك تفترض أن "أهل الولاء" يجب أن يكونوا أقرب إليك من "أهل الخبرة". ولا شك لدي بأنك تعرف جيدا الآن، بأن غباء وتهافت "أهل الولاء" هو آخر ما يفيد لحفظ سلطة أو لتحقيق أي هدف. إنهم مثل العسل المسموم، لذيذ في مذاقه، مدمر في عواقبه. في حين كان يمكن لـ"أهل الخبرة" أن يكونوا مثل العلقم الشافي، قد يقولون كلاما مُرا ولكن نقدهم يبني. بيد أني، وأنا انظر لعراق السبعينات والثمانينات من هذا المرتفع الزمني، أدرك انك كنت تعمّر شاهقا. كانت لديك رؤية خارقة لما يجب أن يكون عليه عراق المستقبل. أشعر انك كنت عراقيا أكثر من ملايين العراقيين. قسوة نظامك حالت دون أن نرى ما كنت تراه، ربما، ولكنك كنت تمضي قدما.

عندما كانت قواتك تضطهد الأكراد، حملتُ السلاح لأقف إلى جانبهم. لحسن الحظ، كان سلاحي الرئيسي هو قلمي. أما سلاحي الآخر –مسدس ذو سبع طلقات–، فقد كان ابعد ما يكون عن أن يشكل خطرا على أي احد، أكثر من خطره على نفسي. كنت أريد أن استخدمه للإنتحار، لكي أتحاشى الوقوع بين أيدي أجهزة مخابراتك. وبما أني كنت ضحية تعذيب سابقة على يد احدى تلك الأجهزة، فقد كنت، وما ازال أدرك، أن الموت أرحم مائة مرة من التعذيب. وكنت كثيرا ما أسأل:

هل كان من الضروري أن تكون قاسيا إلى تلك الدرجة؟

هل كان يجب التضحية بكل أولئك البشر لكي تقيم عراقا آخر موجوداً في مخيلتك؟

هل كان من الصحيح أن تقيم نظاما شموليا يُعدّ على الناس أنفاسهم؟

كلنا يمكن أن نتفلسف في تقديم الأجوبة. وأجوبتنا غالبا ما تكون قاطعة وحاسمة.

اليوم، ومن مرتفع الخراب الذي يحل بالعراق، فما من جواب يصلح أن

يكون جوابا.

الشك، والحيرة المليئة بمشاعر الخزي، هي جوابي الوحيد.

ربما كنا نستحق كل ما كنت تفعل.

عندما تنظر اليوم إلى اللصوص الذين ورثوا سلطتك، والخونة الذين امتطوا دبابات الغزو ليركبوا على ظهر العراق، والطائفيين الذين يقتلون الناس بالجملة، والمجرمين الذين يمارسون أعمال التعذيب، ألا يخطر لك أن تسأل من أي "سبتيتنك" بالوعة- خرج كل هؤلاء الوحوش والمشوهون؟ ثم، ألا يخطر لكل معارض ذي ضمير أن يسأل، من أي خزي جاء كل هؤلاء النصابون، من أي غابة خرجوا، لينهبوا ويدمروا ما كان يفترض انه بلدهم؟ وهل بقي أي شرف في القول "إني كنت معارضا".

أنظر إليهم، وسترى أنهم العار مجلجلا بعينه.

يا سيدي، يستطيع أي منا أن يقول إن الدكتاتورية لا تبني وطنا. ومجتمع الدكتاتورية هو بطبيعته خراب يغمره العفن. ووحدته الزائفة ليست سوى غطاء مهلهل لشروخ وتمزقات وتشوهات إنسانية وأخلاقية لا سبيل إلى حصرها.

أنت مسئول عن الكثير مما آل إليه حالنا.

ولكن، في غمرة الشك، ربما كان من الجائز أن نسأل عما إذا كان العراقيون أنفسهم أقل أهلية ليكونوا بمستوى الرقي الذي كنا نزعم إننا نأتي منه.

الوحشية ربما كانت وحشية العراقيين أنفسهم أيضا. أخلاقياتهم وقيمهم المزيفة،ربما كانت هي نفسها السبب في أن تجعلك ديكتاتورا. وإلا فما الذي يجعلهم اليوم، مثل الذئاب ينهشون لحم بعضهم بعضا. وكيف يجوز لهم التواطؤ مع مجرمين وخونة ولصوص، ليس لتغيير نظام بل لسحق العراق برمته وتمزيقه وتدميره. أتراهم "وطنيون" بأي معنى من المعاني؟ هل لديهم شرف أصلا؟ منذ متى أصبح الشيعي يقتل السني؟ كيف، وثلاثة أرباع الزيجات بينهم مختلطة؟ أهذا عراق أم مزبلة؟

الكثير من العراقيين يستطيعون أن يروا اليوم أن نظامك -الدكتاتوري جدا- استطاع في غضون ستة أشهر بعد انتهاء الحرب مع إيران أن يعيد بناء كل ما تهدم من البنية التحتية، وربما بالقليل جدا من التكلفة. بل إن أعمال الأعمار والتنمية لم تتوقف أصلا أنظر إلى مرحلة "ما بعد الدكتاتورية"، فماذا ستري؟

عشرات المليارات من الدولارات من أموال النفط التي احتجزتها الأمم المتحدة ضاعت بين اللصوص وأحزاب الاحتلال وشركاته. وما من شيء يعمل. عراق الجعفري والحكيم والجلبي وعلاوي والطالباني والبارزاني وصولاغ وخرازادة ليس سوى مرآة لانحطاط ثقافتهم ومستواهم الأخلاقي المتدني. لقد صنعوا بلدا يشبههم تماما؛ بلدا أسوأ من أسوأ برميل قمامة؛ بلدَ لصوص ومجرمين وقتلة، لأنه الوحيد الذي يسمح لهم بالثراء، والوحيد الذي يمنحهم الفرصة لتقاسم حصص النفوذ والسلطة، ولأنه الوحيد الذي يجعل دناءتهم وخستهم شيئا يتوافق مع أخلاقيات الديمقراطية كما يتصورها نازيو البيت الأبيض. ولأنهم كثر، فقد كان من المناسب أن يتحول كل منهم إلى تاجر حرب، أو تاجر ديمقراطية –لا فرق– وان يجلس كل واحد منهم على تلته الخاصة ليرى من خلالها نفسه "زعيما" و"قائدا" و"مرشحا" لجميع المناصب الممكنة وغير الممكنة. في وقت من الأوقات،اشتهر العراقيون بسحل المعارضين، كان ذلك تعبيرا عن وحشية خالصة. ويستطيع المرء أن يفهم من أين جاءت دكتاتوريتك بفظائعها الجليلة.

ولكن بالشك نفسه، وبمشاعر الخزي المحيرة، صار يحسن التساؤل: هل يكفي السحل لطيّ صفحة العار الذي يمثله هؤلاء؟ أم هل يكون من الأفضل استخدام أسلحة كيميائية؟

دكتاتوريتك ربما كانت مشكلة لبعضنا، ولكنها لم تكن هي المشكلة بالنسبة لصهاينة واشنطن ولندن.

في الواقع، لم يفعل أولئك الصهاينة شيئا أكثر من دعم الدكتاتوريات... على طول الخط.

هل هو النفط إذن؟

المسألة تقبل الجدل. الهيمنة على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، إغراء استراتيجي كاف. وبالنسبة لشركات لصوصية ونهب يشرف عليها مسئولون كبار في الإدارة الأمريكية، فإن شيئا من ذلك الإغراء الاستراتيجي كان إغراءً على المستوى الفردي أيضا.

ولكن النفط مبذول. وفي النهاية، فإنه سلعة للبيع. وشراؤها، والتحكم بأسعارها، ممكن باحتلال أو من دونه.

المشكلة الحقيقية هي انك كنت تريد أن تحوّل العراق إلى قوة إقليمية. قوة تقف شوكة في خصر إسرائيل. قوة ردع نووية مستقلة. قوة لا يعود بوسع الولايات المتحدة أو بريطانيا أن تمارس ضدها سياسات "البلطجة" التقليدية.

قوة كهذه، في موقع العراق الجغرافي، كانت ستعني الكثير جدا بالنسبة لاستراتيجيات الهيمنة الغربية، والكثير جدا بالنسبة لتطلعات إسرائيل الاقتصادية في المنطقة ولنظرتها الخاصة لعملية السلام، بل ولوجودها نفسه. لم تكن دكتاتوريتك هي المشكلة، ولا انتهاكات نظامك لحقوق الإنسان، بل أسلحتك للدمار الشامل.

كنت تريد أن تبني وطنا قويا وأمة حرة. وكنت تطالبنا بالولاء الأعمى، لأنك كنت تنظر إلينا ليس من حيث نقف، بل من حيث ترى نفسك في أعلى نقطة.

نحن لم نر. ولكنهم كانوا يرون، وكانت فرائصهم ترتعد من المستقبل الذي تقترحه على هيمنتهم وغطرستهم واحتلالهم.

الآن، نستطيع أن ندرك، أنت وأنا، لماذا جلبوا لصوصا وإمعات ليحكموا العراق بعدك، ولماذا أشاعوا الخراب في كل جزء من أجزائه، ولماذا يغتالون علماءه وأساتذته وخبراءه، ولماذا أحرقوا المكتبة الوطنية ونهبوا المتحف الوطني، ولماذا دمروا بنية البلد التحتية ولم يعيدوا إعمارها، ولماذا مزقوا بين العراقيين على أسس طائفية وعرقية، ولماذا نهبوا أمواله وثرواته، ولماذا يزمعون دفعه إلى هاوية حرب أهلية، ولماذا يرفضون الانسحاب قبل أن "يكملوا المهمة"؟

سيدي الرئيس، لقد أخطأت كثيراً وأصبت كثيراً. ولكنك كنت دكتاتورا رائعاً. أما أنا، فقد كنت على خطأ دائما

وأنا اعتذر أعتذر.. وأبكي من مقلتي دماً على عراق أضعناه كما لم نُضِع بلدا. انتهى.

فبعد ما تقدم أما آن لمروجي الاستعانة بالخارج ودعاة الخروج على الشرعية الدستورية أن يصمتوا، مع الأخذ بعين الاعتبار لوجود الكثير من المآخذ والملاحظات على بعض السلوكيات إلا انه لا يمكن أن تعالج إلا بالتوافق والاتفاق.

سنقول دوماً إننا أفتقدناه فعلاً من لحظة إعلان خبر رحيله الفاجع والمباغت، وهو في قمة تألقه وذروة حماسه وعطائه وصفاء روحه ورقة ابتساماته. ذلك هو الصحافي الناجح والسياسي المنفتح والشاب الجريء والدؤوب والطموح الزميل والصديق والاخ الاستاذ حميد أحمد شحرة رئيس «الناس» الصحيفة، الذي رحل عنا باكراً في الخامس والعشرين من اكتوبر المنصرم.

عبدالحليم سيف

حميد شحرة..
التألق الصحافي «خارج السرب»

(1)

كانت حياة فقيدنا الرائع حميد شحرة قصيرة، لكنها غنية، مليئة بالنشاط والحركة مع صاحبة الجلالة. كانت الصحافة بالنسبة له تعني حياة لا تنقطع مع الناس والايمان بقضاياهم وتبني همومهم والتحدث باسمهم. وكان حميد -رحمه الله- معروفا بين أصدقائه وزملائه ومن لا يعرفونه عن قرب بالتجرد والاقتدار والايثار والانفتاح «بلا حدود» «ولا قيود»، ومن فرط انفتاحه على «الرأي الآخر» كان يبدو متحررا من الانتماء الحزبي الضيق، وهو يواصل طرح آرائه على ألا يقف بها في منتصف الطريق أو يضعها في غيهب النسيان دون أن ترى النور.

(2)

بدأت معرفتي بالزميل الفقيد حميد شحرة -رحمه الله- في صنعاء نهاية 1995م في منزل فقيد الجميع الاستاذ عبدالله سعد محمد، طيب الله ثراه.. يومها قال لي بن سعد: هذا يا عبدالحليم هو حميد شحرة من أنبل الشباب وألمع الصحافيين في الإصلاح ولكنه بنكهة عطرة وروح جميلة يحبه الجميع.

وكنت قد قرأت بعض ما كان يكتبه حميد في «الصحوة» كما سمعت من عبدالله سعد -رحمه الله- عشق حميد المبكر للصحافة وكيف تجري في دمه وهو ما زال في إب قبل انتقاله إلى صنعاء، وكيف حاول إصدار نشرة تعبر عن هموم وتطلعات وأحلام أبناء محافظة إب.

منذ ذلك التاريخ والمسافة تذوب بسرعة بيننا.. وفي كل مرة ألتقيه سواء في منزل ابن سعد في بير عبيد أو في المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية بصنعاء أو في أي مكان آخر.. كنت ألمس حب حميد للصحافة وعشقه لها بجنون.

وهكذا.. وفي غير مرة التقيه مع زملاء كثر كان الحوار يدور ويتشعب ثم يعود إلى الصحافة اليمنية وحالها.. ذات «مقيل» كنا معا مع الزملاء: عبدالله سعد، سعيد ثابت، مراد هاشم، عبدالله المجاهد، حافظ البكاري، وعبدالفتاح البتول.. النقاش على أشده حول إصلاح حال الصحافة.. كنت مستمعاً ومتابعاً لما يجري.. كان حميد أكثر المتحمسين للحديث عن وجود صحافة مستقلة لكي يستطيع المرء أن يعبر عن أفكاره وآرائه بكل حرية وبعيداً عن الضغوط والهيمنة الرسمية والحزبية.

سألني عن رأيي وأجبته بما سبق وأن قلته لغيره وكتبته نهاية 1992 في صحيفة «الوحدة»، كان رأيا تلخص في أنه من غير الممكن وجود صحافة مستقلة تعبر عمّا تشاء، في الهواء الطلق- لأن ذلك مرهون بتوافر المال والمحررين والمطابع.. وذلك مشروع مهم يستحيل أن يحققه الصحافي بمفرده.. فمن أين يأتي الصحافي بالمال وهو لا يملك إلا قلمه؟! وزدتُ: لدينا ياحميد صحافة لكنها بائسة.. فالقارئ اليمني اليوم يبحث عن جريدة وليس العكس.

وتركته يومها وأنا اقرأ في عيونه كما في عيون غيره من الزملاء رأيهم فيما قلته.

ولكني في لقاء آخر وجدته يتحدث عن أول تجاربه في عالم الصحافة في مدينة إب وكيف أنه أصدر نشرة أو أكثر.. وفي كل مرة يفكر في الإصدار الجديد كان يصطدم بتأمين تكلفة طبع النشرة.. ومع ذلك أصبحت تلك المحاولة ذكرى لكنها ظلت حاضرة في عقل حميد ولم تغب إلىأن تحققت ذات يوم في «الناس».

(3)

وتمضي الأيام.. وكنا نلتقي بشكل خاطف.. وفي مرحلة لاحقة اقتربت أكثر من نشاط الفقيد حميد شحرة الصحافي، ففي ديسمبر 1999 جمعتني الصدفة في «مقيل» الزميل الأستاذ حمود منصر بالحصبة بعديد زملاء وأصدقاء كثر منهم الأستاذ نصر طه مصطفى والأستاذ فيصل مكرم والأستاذ سعيد ثابت سعيد والأستاذ سامي غالب والأستاذ محمد ابراهيم صدام والأستاذ أحمد الحاج.. وأحاديث كثيرة دارت بين الزملاء وكالعادة كانت اوضاع الصحافة هي الشاغل بين أصحاب صاحبة الجلالة.. وصل الحديث إلى مجلة «نوافذ» الشهرية التي تصدر عن المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ودورها الهام في التنوير.

ويومها أبديت إعجابي بالتنوع الذي يبرز على صفحات «نوافذ» آنذاك، وهي تجسد بالفعل مبدأ الرأي والرأي الآخر، بحيث أصبحت منبراً لمختلف الأقلام وألوان الطيف السياسي.. ومع ذلك فالتطور مطلوب. وفي ذاك اللقاء طلب مني الاستاذ القدير نصر طه مصطفى (وكان رئيساً لتحرير «نوافذ») أن أقوم بإعداد فهرسة لموضوعات المجلة بهدف الإرتقاء بها.. وبالفعل قمت بذلك عن طيب خاطر وبدون مقابل. فقد أعددت فهرساً لمحتويات «نوافذ»: موضوعاتها وكتّابها منذ صدور عددها الأول في أغسطس 1997 وحتى 2000م.

وقدمت موضوع «الفهرسة» أو «الكشاف» إلى قيادة المجلة مع تحليل مختصر عن تطورها ومجالات اهتمامها وملاحظات أخرى، لنشرها في أعداد تالية من المجلة إياها.. ومرت الأيام وصدر أكثر من عدد ولكن بدون نشر الفهرسة.. وبالمناسبة لا أعرف حتى الآن لماذا؟ ولم أحاول أن أسأل الأساتذة نصر طه وسعيد ثابت وجمال انعم وحميد شحرة، عن ذاك الموضوع.

والمهم هنا ليس موضوع الفهرسة وإنما الحديث عن إبداعات الفقيد حميد..

(4)

كان حميد شحرة هو الوحيد «المحرر» كما يظهر في ترويسة «نوافذ»، لكنه بشهادة زملائه كان الدينامو المحرك للمجلة يتابع كل شيء ويبذل جهداً يفوق الامكانيات.

الملف الامني في العراق بارومتر الانتخابات الاميركية

جهاد العيدان*

امريكا باتت متورطة في العراق اكثر من اي وقت مضى والجمهوريون يحاولون تقديم الورقة العراقية في الانتخابات البرلمانية الاميركية وكانها مكسب يمكن من خلاله استحصال او حتى انتزاع غالبية الكراسي لصالحهم.

لا يمكن تجاهل التصعيد الامني الحاصل في العراق لأن الوضع شارف على الانفلات وتراكمت الاخطاء الاميركية لتفرز حالة شذوذية في العراق لها انعكاسات خطرة ليس على الوضع العراقي وحده بل وحتى على الوضع الاقليمي والدولي والاميركي ذاته.

صحيح الاميركان قاموا بخطوات مهمة في الآونة الاخيرة من اجل تطويق تشعبات هذه الحالة ومضاعفاتها السياسية والامنية الا ان الصراع بين الحزبين الرئيسيين في اميركا يلقي بظلاله على الوضع العراقي ويصادر اية انجازات طالما ان ادارة اللعبة السياسية الاميركية انتقلت الى دائرة الوضع العراقي وباتت تتجاذب ادوات وبيارق معينة من اجل ان يحقق كل طرف برنامجه وشعاراته وان يكتسب الاصوات لصالحه، فالديمقراطيون حريصون على إفشال اي انجاز سياسي او امني لادارة بوش على الوضع العراقي وذلك من اجل سحب البساط من تحت اقدام الجمهوريين لكي لا يدخلوا الى الكونغرس او مجلس النواب او على الاقل يجعلوا منهم اقلية وهذا ما دفع بوش الى الصراخ بوجه الديمقراطيين قائلا: اروني ما عندكم لمعالجة الوضع العراقي.

ناهيك من ان الاسرائيلين بحاجة الى تفجير الوضع العراقي ودفعه الى حافات الهاوية لمحاصرة بوش والجمهوريين ليخلو لهم المجال ليمارسوا كل ما يحلوا لهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة وهذا ما دفعهم هذه الايام لتفعيل عمليات عدوانية واسعة في الضفة والقطاع لدرجة إعادة اجتياح القطاع ولدرجة العبث بالامن الاقليمي بشكل مطلق وبدون اي حساب او كتاب.

كما ان الجهات الاقليمية تلعب دورها في اطلاق مارد الفتنة الطائفية لدرجة ان الصراع الخفي بين السعودية وايران بدأ يأخذ أبعاده حتى ان احد المسؤولين الكبار نقل لي ان السفير الامريكي وبعد عمرته الاخيرة في السعودية وعند عودته الى بغداد قام السيد المالكي رئيس الحكومة واحد المسؤولين بزيارته على مأدبة إفطار في الايام الاخيرة من شهر رمضان حيث اكد زلماي خليل زاد للمالكي وهذا المسؤول ان السعوديين غير راضين بدعوى ان الايرانيين بدأوا يدعمون جهات

سياسية في مدينة الرمادي التي يعتبرونها خطاً سعودياً احمر لايمكن اختراقه من قبل اية دولة او جهة اخرى غير السعودية.

وهذا الامر ذاته يفسر لنا محاولة الامريكان إحداث توازن في عملياتهم فهم يضربون الفلوجة ثم يعودون لضرب النجف ويضربون الرمادي ثم يعودون لضرب مدينة الصدر وهكذا هو الواقع الذي يدعوهم دائما الى إقامة نوع من التوازن في طبيعة العمليات العسكرية ليكون الضرر هو وحدة الظاهرة الكامنة لتحديد علاقة واشنطن بالاطراف العراقية.

لكن ما صدر من بوش مؤخرا بانه حصل على تأكيدات سعودية واماراتية وقطرية واردنية بدعم حكومة السيد المالكي كانت في حقيقتها اعترافاً ضمنياً بوجود هذه التدخلات الاقليمية صحيح انها تقرأ من الوهلة الاولى على انها ايجابية بالنسبة لهذه البلدان الا ان قراءتها من خلال المنظور السياسي يعني ان القضية تدخل في سياق هذا المدلول التدخلي وان هذه البلدان قادرة على المساعدة وضبط الوضع الداخلي العراقي لو اردات.. ولكنها بالطبع ليست بصدد تشكيل انموذج عراقي يحمل هذه التجربة الديمقراطية وهذا النمط من التعاطي السياسي الفضفاض الذي يستوعب كل مفردات وخصوصيات الوضع الداخلي دون ان يقف عند بعض المظاهر او الانماط الحزبية او الطائفية او القبلية او حتى القومية.

والاهم من ذلك ان الشعب العراقي بمختلف اطيافه ومكوناته السياسية والقومية والطائفية شعب متعايش، شعب منفتح على الجميع، شعب متفاعل مع هذه الفسيفساء وهذه التلاوين التي اعطته بعداً شفافا وعالمياً يضعه في سياق استيعاب الآخرين والانفتاح على الجميع ولكن مع الاحتفاظ بهويته وخصوصياته وعمقه التاريخي وجذوره الحضارية.

ومن هنا يبحث المتربصون بالوضع العراقي عن نقطة الضعف او نقطة الاغتيال للتعايش المجتمعي العراقي وعليه جربوا العزف على الوتر القومي الذي لم يتزحزح.

وهاهم اليوم يعانون من صعوبة الايقاع بالوضع العراقي عبر محاولات فتح الثغرات في الجدار الطائفي حيث نجد هذا التحرك يتمحور على عمليات اغتيال متبادل بين الشيعة والسنة وكذلك على عمليات تهجير واجتثاث طائفي يطال الجانبين وعلى اكتاف بعض الجهلة والمأجورين وابواقهم التي تتقاضى اجورها من واشنطن وتل ابيب. اذن الوضع العراقي يعيش حالة التهديد المباشر وحالة التربص به من اجل دفعة الى حرب (داخلية - اهلية) لكن هذه المرحلة بالذات هي ايضا تحمل اخطارا اكثر إشكالية لأمريكا ولدول الجوار وحتى للسلم العالمي. والوحيد الذي يراهن عليها هو الكيان الصهيوني وبعض الجهات المحلية التي هددت باستقلالها لو حصل هذا الامر!!

بمعنى ان هناك حالة تبادلية في خطر الملف العراقي لا يمكن ان تنفرد بالوضع العراقي وحده، بل وحتى بالوضع الاقليمي والدولي لأن القضية العراقية باتت دولية اكثر منها شأناً داخليا وان معالجتها لا يمكن ان ترتكز على البعد الداخلي وحده، بل يجب استحضار كل الاطراف الدولية والاقليمية المؤثرة او التي لها تداخل مصلحي في الوضع العراقي.

الوضع العراقي بات نقطة الاحتدام بين الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة وان تحديد مصير اي حزب يقوم على ما يحصل في العراق وهذا ما يجعل الملف العراقي للمتاجرة السياسية داخل امريكا بعد ان تحول للمتاجرة التسليمية كما بات هذا الملف ذا طبيعة استغلالية من قبل الكيان الصهيوني الذي يسعى الى جر الادارة الامريكية الى صراعات داخلية وإضعافها ليملي هذا الكيان عليها أهدافه واستراتيجياته كما يلعب اللوبي الصهيوني في الساحة السياسية الامريكية دوراً فاعلا ومؤثرا لإحداث الاختراقات المطلوبة ومن ثم اللعب على الحزبين وتوزيع وعود فوزهما ليستطيع ان يحقق على الارض مكاسب سواء في فلسطين المحتلة أم على الصعيد اللبناني او السوري او بقية المنظومة الاقليمية. وبالمحصلة يبقى الملف الأمني العراقي مفتوحاً في هذه المرحلة وحتى إشعار آخر طالما هناك صراع دولي وتصفية حسابات وجهات مستفيدة. وبالمقابل لاتوجد على الساحة العراقية حالة تسام وانسجام داخلي وشعبي بالمسؤولية.

* إعلامي وصحفي إيراني - طهران

عوض الجند حاز عليها:

احتبس سنتين واحصل على ثمان سنوات مجانا!

هي عشر سنوات، حسبها فكانت 87600 ساعة، قضاها عوض محمد الجند داخل السجن المركزي بصنعاء في قضية غير جسيمة عقوبتها -بموجب القانون إن ثبتت- سنتان ونصف. لكن كان عليه أن يمكث.

«كان الموقف صعباً عندما وصلت القرية وقد فقد والدي بصره، وطفلتاي محرومتان من التعليم وأنا لم أعد أعرف البعض من سكان قريتنا». هكذا يحكي الجند قصة استقبال قرية غادرها شاباً وعاد إليها مكلل رأسه بالبياض، ولولا لحظة حظ ساقها القدر إليه (ضمانة حضورية من فاعل خير) ربما لبث في السجن بضع سنوات إضافية.

● الجند.. قبل أن تداهمه ساعات الشؤوم

■ علي الضبيبي

بداية قضيته وابجدياتها كما يحكي: «تعرضت للإختطاف وإلى احتجاز من قبل أحد تجار قطع الغيار كنت أعمل معه، وأكرهت على تواقيع محررة بالقوة»، يقول ذلك الآن بعد عشر سنوات، ويضيف: «طبعاً ذلك بعد أن أخذوا مني جنبيتي ومسدسي وساعة، وإلى الآن لم يعيدوها».

في 96/8/25 وجهت إليه النيابة العامة تهمة «ضم إلى ملكه الخاص مالاً منقولاً»، وقالت أنها ثمن بضاعة مملوكة للمجني عليه صالح أبو عادل، بالإضافة إلى تهمة ثانية تقضي بارتكابه تزويراً في فواتير بيع تابعة للمجني عليه.

ثم أصدرت محكمة جنوب شرق الأمانة ضده حكماً ابتدائياً يقضي بالحبس مدة سنتين ونصف من تاريخ القبض عليه عقوبة تعزيرية، مع تسليم مبلغ (6350) دولاراً وواحد و ثمانين سنتاً تعويضاً للمجني عليه أبو عادل، ثم أردفت قرارها: «وله الرجوع في ذلك على العملاء إن صح بقاء تلك البضائع لديهم».. تأمل هذه الفقرة!!

وإلى ذلك ألزمته بتسليم مبلغ (450) ألف ريال للمجني عليه، مقابل ما فاته من كسب وما لحقه من خسارة. عوض فوجئ بالحكم، فاستأنفه لدى الشعبة الجزائية على الفور بمحكمة استئناف الأمانة ضد النيابة العامة والمدعي بالحق المدني، وفي غرة منه وهو قابع في السجن المركزي بصنعاء أصدرت الشعبة الجزائية حكماً غيابياً ضده في 15 ديسمبر 98 يقضي بتأييد الحكم الابتدائي ورفض استئنافه موضوعاً. مضيفة في قرارها: «يتحمل المتهم اتعاب المحاماة لدرجة التقاضي ومصاريفها بمبلغ 60.000 ريال إضافة إلى ما حكمت به المحكمة الابتدائية».

لكن الجند الذي قال أنه لم يعرف بصدور هذا الحكم إلا من سجناء حضروا ذات الجلسة، طعن بالنقض لدى المحكمة العليا، وقدمه بخط يده عارضاً في صورة تفصيلية القضية، وما لاقاه من اختطاف، وما لحق به من اضرار جسيمة نفسية ومعنوية ومادية. واتهم فيه المحكمتين الابتدائية والاستئنافية بالتحيز وانهما لم تسمحا له بتقديم أي دفوع أو مناقشة، بالإضافة إلى غيابية الحكم الصادر ضده من الأخيرة.. الخ.

وطوال أربع سنوات ظل منتظراً رد المحكمة العليا الذي لم يصل خبره إلا بعد أن اضرب عن الطعام لمدة يومين في 2002 فكانت الإفادة من العليا أن الحكم صدر في 2000/4/18 بالنقض، وأرسل من الدائرة في 2000/2/23 إلى محكمة الاستئناف بالأمانة، كما يذكر.

● لينا ودنيال الجند

بالتأكيد قرار المحكمة العليا صدر بالنقض مؤرخاً بـ18/4/2000، وقضى بقبول الطعن شكلاً. وفي الموضوع: نقض الحكم الاستئنافي وإعادة الأوراق إلى محكمة استئناف الأمانة للفصل في الموضوع مجدداً وبتشكيل جديد.

وجاء في قرار النقض بقبول الطعن رغم أنه يقوم على التداخل والإزدواج والتكرار: «إلا أن أبرز أوجهه يتحصل فيما عرض له من أنه حرم من حقه في الدفاع عن نفسه المكفول له شرعاً وقانوناً بالتميز الظاهر من خصمه «المطعون ضده» من قبل المحكمة والنيابة رغبةً ورهبةً ممثلاً في تجاهل دعوى الإختطاف.. وسلبه بعض ممتلكاته (...) وبعض مستمسكات تخصه، وفي الاعتماد على ما اعتبر اعترافاً مستمداً من محضريْ الاجتماع المؤرخين في 2 سبتمبر 96، وهي محاضر أنكرها جملة وتفصيلاً لأنها تمت في مكتب خصمه وتحت سيطرته ومعاونيه وفي جو من الاضطراب والقلق النفسي، وفي الحالة التي لا يؤمن معها حصول الحيدة والنزاهة»، وأردفت العليا: «وهو ما كان يتعين على النيابة والمحكمة أن تنظر في مدى صحة وسلامة وجدية هذا الاعتراف المستمد من هذه المحاضر التي تمت تحت سيطرة الخصم وقوة نفوذه».

وفيما يتعلق بالمآخذ على الحكم الاستئنافي واجراءات النطق غيابياً عليه، قالت في معرض تخريجات قرار النقض: «إن النصب لا يقع إلا حين تمرد الخصم عن الحضور لسماع النطق بالحكم، وهو ما لم يحصل في حق الطاعن». وأضافت معتبة: «كان بوسع «الشعبة» أن تلزم النيابة وهي جزء من تشكيلها بإحضاره من السجن، الأمر الذي ينتفي معه مبرر النصب عنه». وجاء في الحكم القاضي بالنقض: «إن ما ذهبت إليه الشعبة لا يقوى على الاحتجاج به». وفي جانب عدم سداد الرسوم من المتهم قالت: «إن القانون لم يوجب رسماً في القضايا الجزائية».

وإزاء ما تضمنه الحكم الابتدائي أن للمتهم الرجوع إلى العملاء إن صح بقاء تلك البضائع لديهم، فقد اعتبرته المحكمة قراراً معلقاً بشرط والقرار المعلق على شرط «ينزع به إلى الضعف والركاكة وعدم الثبات».

وذكرت أنه كان يتعين على المحكمة الجزائية الابتدائية ان تستعين بالخبرة الحسابية والتجارية، لكون منطوق قرارها معلقاً على شرط.

وبعد أن عرف عوض أن الحكم صدر لصالحه بالنقض قال إنه تقدم بدفوع موضوعية وجوهرية في بطلان الدعوى بشقيها العام والخاص، «وطعنت بالتزوير في جميع الأدلة المزورة والمصطنعة ضدي التي كانت أساسا لقرار الإتهام في جلسة 2 أغسطس 2002»، هكذا يذكر ويسترسل متحسراً: «ولكن حتى اللحظة لم يتم الفصل فيها» وبصورة الواثق من نفسه»، يقول: «ولو تم الفصل فيها لثبتت براءتي».

بالطبع ظل عوض الجند في السجن رغم صدور قرار النقض لصالحه، ورغم انتهاء فترة العقوبة المقررة في الحكم الابتدائي الاستئنافي بسنتين ونصف، لم يفرج عنه إلا في 6/12 هذا العام، بضمانة حضورية ليكون بذلك قد قضى عشر سنوات في السجن. «دخلت السجن وعمري 26 وخرجت منه وعمري 37»، هكذا يناداح قهراً ممزوجاً بأمل المتفائل: «سأطالب بتعويضاتي المعنوية والمادية بكل الطرق المشروعة بالإضافة إلى كل ما لحق باسرتي من ضرر. أمام كل المنظمات الإنسانية وحتى أمام الجنايات الدولية».

قشة

شورى الشباب للأحمر:

إفرجوا عن الحدث «أبو سبعة»

طالب ما يسمى بمجلس شورى الشباب الشيخ عبدالله الاحمر -رئيس مجلس النواب- بسرعة الافراج عن الحدث يحيى صالح علي أبوسبعة، الذي قال إنه نقل الى السجن المركزي بناءً على طلب الأحمر بعد أن قضى اسبوعاً بالحجز في منزله.

وأضاف في رسالة لـ«النداء» أنه ينبغي «الافادة عن صحة الشكوى» التي أوضح انها قدمتها الى مجلس الشباب فكنة بنت راجي ابوراس جمعان.

وأشار الى أنه لو حدث ذلك بالفعل فإنه «يعد انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات ومخالف لقوانين ومواثيق الأمم المتحدة»

حزب التحرير: بقاء المعسرين في السجن مخالف للشريعة

استغرب حزب التحرير الاسلامي من تصريحات رئيس مجلس القضاء الأعلى التي أدلى بها لـ«النداء» في عدد سابق، والتي تقضي بأن لجنة رئيس الجمهورية الخاصة بالمعسرين تتبع اجراءات وضوابط كشرط للإفراج عن السجناء، منها أن يكون معسرا بموجب حكم قضائي، وأن يكون قد أمضى فترة الحبس المحكوم بها عليه.

وقال الحزب في رسالة إلى الصحيفة إن هذه «الأطروحات والقوانين مخالفة لشرع الله»، معللاً ذلك بأن السجن عقوبة لجريمة وأن المدين والمعسر والغارم غير المذنب ليس مجرماً في نظر الشرع، وحتى في القانون اليمني الذي يقضي بـ«أن بقاء السجين في الحبس بدون أمر قضائي وبعد انتهاء المدة التي حددها الحكم بعد إجراماً يعاقب المتسبب به»، وأضاف الحزب مستنداً إلى القانون. «لا يجوز الحبس في قضايا المديونية بما في ذلك قضايا الديون ولا يجوز جبر المعسر المدين الذي ثبت إعساره على الحبس، وكذلك لا يجوز التنفيذ على حبس المدين مقابل المال ويفترض في نهاية مدة الحبس (العقوبة) الإفراج عنه فوراً باعتبار أنه لا علاقة بين حبسه وبين الدين، وكذلك لا يجيز القانون ابتداع عقوبة كشرط لسداد المبالغ على ذمة هؤلاء المساجين».

وأشار الحزب إلى أن الإسلام عالج مشاكل التملك والتصرف بالأموال والتوزيع، والفقر بدءاً من فرض العمل على القادر المحتاج إلى توفير الدولة الأعمال للناس إلى أحكام التفقه وصولاً إلى ديوان الزكاة.

وفي نهاية رسالته المستفيضة خاطب الحزب القاضي السماوي: «هكذا وضع الله الحل يا سيادة القاضي عصام، وعوض الله المجني عليه، ولم تضع حقوق الآخرين».

مجهر.. في انتظار إنهاء قرار الابعاد

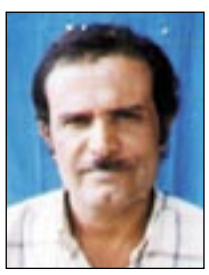

● مجهر

من نكبة أحداث يناير 1986 إلى نكبة حكومة الوحدة في عام 1997م ضاعت وظيفة الخضر محمد أحمد مجهر ومستحقاته المالية عندما قرر مكتب الانشاءات بمحافظة أبين فصله من العمل، بعد أن اصيب بمرض أقعده على الفراش عدة شهور..

المأساة التي حوتها رسالة تظلم قدمها مجهر إلى محافظ أبين تشرح تفاصيل رحلة الاقصاء، فقد التحق الرجل بالسلك العسكري عام 1980، وحتى احداث يناير 1986م حيث أحيل مالياً وادارياً على مؤسسة البناء والتشييد ومن ثم إلى مكتب الانشاءات فيما بعد.

استمر الرجل في عمله حتى العام 1997 حيث داهمه المرض وفوجئ حينها بقرار ادارة المكتب بمنحه مرتب سنة كاملة مقدماً ومن ثم فصله من الخدمة. توجيهات المحافظ إلى مدير مكتب الخدمة المدنية لم تفد في شيء، لأن الخدمة المدنية اكدت ان الرجل لم يفصل ولم تقيد حالته كذلك لديها، مع تأكيد ان نقله من العمل في وزارة الدفاع إلى الانشاءات لاسباب معروفة تم بإجراءات قانونية حيث نقل مرتبه ورتبته إلى العمل الجديد.

حصاد عقدين من الشقاء في عصري التشطير والوحدة، كوم عيال واسرة منكوبة تبحث منذ تسع سنوات عن مصدر للدخل يكفيها السؤال. غير أن ما لدى مسؤولي محافظة أبين لا يشير بخير لحالة واحدة من عشرات بل المئات من الذين أبعدوا من اعمالهم قسراً لأسباب تتعلق بالصراع السياسي والتصنيف الجهوي.

القضية مطروحة امام اللجنة التي كلفها الرئيس علي عبدالله صالح من اجل إعادة المبعدين إلى أعمالهم، والتي نشطت بصورة غير معهودة في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية وغاب نشاطها بعد ذلك.

غسيل

ذكريات مع برد الصُّباحة وقرار الفصل «السُّكَّري»..

ما تبقى لأحد رجالات فك الحصار السبعيني عن صنعاء

«الله لو تدري كم كان يقطقطنا البرد في الصباحة والحيمة! وكم كنا نتحاصر بين الجبال في الليل حتى نحس بالموت!!».

هكذا يتذكر الحاج علي حسين المعافا أحد رجالات فك حصار السبعين يوماً. التقيناه يرعى الغنم في قريته هناك في أدغال ريمة. من السهل أن تسأله عن حصار صنعاء وتأريخ التحاقه بالجيش في أول دفعة بعد قيام الثورة مباشرة. لكن من الصعب ان يجيبك بإسهاب مشبع عن تفاصيل تلك الأحايين الباسلة ولحظات الكر والفر على بعد 39 عاماً، خلال 70 يوماً كانت فيها صنعاء في طوق ملكي خانق. ذكريات لم تمحي من جبين ذاكرته بعد. «يا ولدي رجال الثورة..» وسكت ضاحكاً. سألناه: ما لهم؟ فأجاب: «يرعوا الغنم مثلي». وأضاف متذكراً بعض زملاء صفه وقيادات ثورية غيبتهم الأيام ونسيتهم أغاني المنجزات: «أين الفلاحي؟ أين عشرب؟ أين أحمد يوسف القحنب؟ أين جريزبة؟ أين العنسي؟ أين.. أين..؟!». يتساءل المعافى عن رفقاء حلم واحد اغتيل في وقت مبكر.

تسع سنوات بالتأكيد هي الأصعب بين سنوات ما بعد الثورة، كان الجندي على المعافى يتكبد لحظاتها قفزاً فوق جبال الحيمتين ومرتفعات بني مطر ونقم وما وراءها.

هو لم يخرج من الجيش فراراً وقد التحق به طوعاً، وإنما إجازة قضاها وزاد عليها في تمريض والدته التي وافتها المنية بعد ذلك. حينها صدر قرار بالحضور الفوري لكل أصحاب الاجازات، ما لم سيتخذ ضدهم عقاب صارم.

كان أن تأخر المعافى، وبعد أن دفن والدته، وبعد فوات الأوان، حضر فأحيل للقضاء العسكري وحضر جلساته بانتظام، وبعد طول انتظار وتحقيق صدر ضده قرار الفصل ممهوراً بتوقيع الفندم «السكري» كما يذكر، فقبله على مضض بعد أن سلم البندق، وبعد أن كلت مراجعاته اللا مجدية، فعاد إلى حيث وجدناه حاملاً حسرة مناضل انكسر قلبه الرطب على صخرة قلوب كالصخر أو أشد قسوة.

عاد إلى مخبئه وانتظر حتى رزق بولدين، أبى إلا أن يمنحهما لوطن يحبه، هما الآن جنديان يقطنان صحراء شبوة، وهو الآن مزارع بسيط في قرية الكدحة، يرعى الغنم في مداخلها.

قنبلتان تصيبان 9 في حفل زفاف بإب و3 في حديقة بصنعاء

■ «النداء» إب - إبراهيم البعداني:

لم يكن الصوت الذي سمعه المشاركون في حفل زفاف اقيم الخميس الماضي في ملعب الشباب بمدينة جبلة/ إب من إيقاع الأغنية التي كانت تعزف حينها.

كان شيئاً آخر مخيفاً وقاتلاً أيضاً نتج عن إنفجار قنبلة يدوية كانت بحوزة أحد المخمورين حضر الحفل واختلف هو وزميله مع بعض الحاضرين الذين حاولوا إخراجهما لإفراطهما في شرب الكحول، قبل أن يلقي القنبلة على الحاضرين لتخلف وراءها 9 مصابين فيهم اربعة اطفال تم اسعافهم إلى مستشفى جبلة لتلقي العلاج.

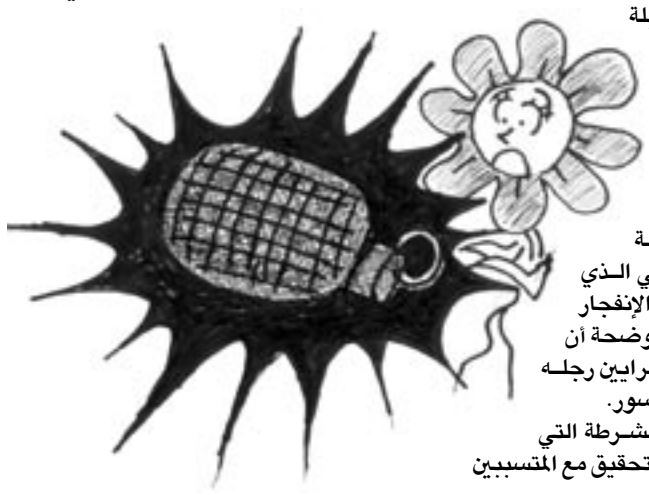

وذكرت مصادر طبية في المستشفى ان إصابة الطفل محمد أمين مجلي الذي كان على مقربة من موقع الإنفجار أكثر خطورة من رفاقه. موضحة أن شظايا القنبلة مزقت شرايين رجله اليمنى وأحدثت بعض الكسور.

هذا وباشرت أجهزة الشرطة التي هرعت إلى مكان الانفجار التحقيق مع المتسببين عقب اعتقالهم.

وعلى صعيد متصل أفادت معلومات حصلت عليها «النداء» أن قنبلة يدوية انفجرت في حديقة حي المشهد في العاصمة صنعاء الأحد الماضي اسفرت عن إصابة ثلاثة من العاملين في الحديقة.

ورفض مندوب البحث الجنائي في مستشفى الثورة العام -الذي زارته «النداء»- الإدلاء بأي تفاصيل عن ملابسات الحادث.

وقالت مصادر طبية في المستشفى، الذي نقل إليه المصابون، أن اثنين منهم حالتهما خطيرة ويرقدان في العناية المركزة، فيما غادر الثالث المستشفى بعد تلقيه الاسعافات الأولية.

بعد أسبوع من كارثة غرفة التفتيش بإب:

جثث معلقة بمحطة... وعاطلين

لا تزال جثث ضحايا غرفة التفتيش المفتوحة بقرية ذي الشاطر محافظة إب تسكن ادراج ثلاجة مستشفى ناصر؛ إذ رفض أهالي الضحايا دفنها قبل أن يحصلوا على التعويض العادل، ومنها نقل محطة معالجة مخلفات المجاري إلى خارج المدينة.

وأفاد مصدر مقرب أن من ضمن مطالب اهالي الضحايا توظيف العاطلين عن العمل اسوة بأهالي ضحايا حادثة التدافع التي حدثت في استاد إب في مهرجان الرئيس صالح الانتخابي.

الضحايا الخمسة لقوا مصرعهم في الحال عقب استنشاقهم مواد كيماوية وغازية انبعثت من غرفة التفتيش وأفادت التحريات انهم كانوا يحاولون استخدام مياهها لري مزارعهم.

لم يكن هؤلاء الضحايا الوحيدين للحادث، إذ تعرض 4 آخرون من أهالي القرية لاختناق حاد أثناء عملية الإنقاذ، اثنان منهم في العناية المركزة وصفت مصادر طبية حالتهم بالخطيرة.

وكان اهالي الضحايا من قرية ذي الشاطر بوادي ميتم بمحافظة إب خرجوا مساء يوم الحادث الذي صادف سادس ايام العيد بمظاهرة توجهوا فيها إلى ديوان المحافظة مطالبين السلطات بمحاسبة المتسببين في بقاء هذه الغرف مكشوفة، مما اسفر عن قيام اجهزة الأمن باعتقال اربعة مسؤولين في مؤسسة المياه والصرف الصحي بغرض التحقيق معهم.

هذا ولم تنجح محاولة مؤسسة المياه بالتصالح مع أهالي الضحايا بمبالغ قدمتها المؤسسة لأسر الضحايا بواقع 500 ألف ريال للضحية الواحدة.

عزرائيل في الجدار

■ «النداء» - إب

لقي شاب في العشرين من عمره مصرعه يوم أمس إثر تلقيه طلقة نارية من مسدسه استقرت في رأسه.

وحسب شهود عيان كانوا متواجدين ساعة وقوع الحادث أن الضحية كان منهمكاً في تنظيف مسدسه حينما تفاجأ الجميع بخروج طلقة نارية منه اصطدمت في الجدار وعادت إلى رأسه.

وأكد مقربون من الضحية ان الحادث لم يكن بقصد الانتحار.

الجزائية المتخصصة تدين 4 يمنيين بالمتاجرة في الحشيش المخدر

■ «نيوز يمن»

ادانت الجزائية المتخصصة امس 4 يمنيين بالمتاجرة في الحشيش المخدر.

وقضى منطوق الحكم الذي أصدره القاضي محمد البعداني بسجن اثنين منهم 25 سنة والاكتفاء بالمدة التي قضاها الآخرين.

وكانت إحصائيات رسمية كشفت عن تزايد في جرائم المخدرات حيث وصلت تلك الجرائم التي تمكنت اجهزة الامن من ضبطها منذ عام 2000م وحتى منتصف 2006م إلى 268 جريمة.

وأشارت الإحصائية الصادرة عن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات إلى أنه تم القبض على 435 شخصاً متهماً بإرتكاب تلك الجرائم منهم 406 يمنيين و29 اجنبياً وضبط لديهم ما مقداره 6271 كيلوجرام و2458 كيلو جرام من المواد المخدرة و1500 غرسة من نبتة الحشيش.

أبٌ يتحرش جنسياً بابنتهِ البكرِ!!

■ يحيى هائل

بعد وفاة الأم بأيام معدودات، لم تكن مشاق الإنابة عنها في الأشغال المنزلية هو كل ما ينتظر الفتاه «ق. م» (18 سنة) دورٌ آخر، وفي سياق الصرامة: "إفعلي ما كانت أمك تفعله"!!، طُلب اليها تَمثله، دور الزوجة، وبالتالي تلبية حاجات الجسد الذكورَي، ولو كان جسد الأب!!

في غرفتين صغيرتين ببيت حجري متواضع تسكن (ق) مع والدها وأخوة خمسة يصغرونها في السن، بينهم بنت تعمل في رعي الأغنام، وأخ معاق في السادسة من العمر..العام الماضي رسبت (ق) في الصف التاسع..تقول: كنت أروح المدرسة ما معيش مصروف، حتى الزي المدرسي أعطتني المديرة، ولما أروِّح من المدرسة أروح على المشاكل بين أبي وأمي.. ما أعرفش أذاكر!!»

وفي المدرسة حين يأتي الحديث على ذكر (ق)، تشير المعلمات إلى تلميذة تعاني الإنطواء وعدم التركيز، تقول إحدى المعلمات: "كانت كثيرة الشرود والغياب..".

تلك معلومات مفيدة، لكنها من وجهة نظر استاذة علم النفس ونائب عميد كلية التربية بجامعة تعز الدكتورة خديجة السياغي غير كافية لإعطاء رأي مفتوح في المشكلة..

كانت عقارب الوقت على مشارف الواحدة ليلاً، ولأن هذا اليوم هو حظ الصنابير الشهري من المياه، أيقظ الوالد (45 سنة) ابنته من النوم: "قومي صبني"، فعلت ما تؤمر، وشاركها الأب في دورة المياه غسيل الملابس، انتهى الغسيل، ولم يتبق سوى ما عليهما من ثياب، هنا يقترح الأب: «نخلع الملابس ونصبن!»، رفضت، وجاء رد الأب، مقترحا بديلا، فيه شيء من التنازل - لكنه- أكثر إفصاحاً عن الهدف: «خلاص لا تخلعيش الملابس اخلعي البنطلون نتسلى تسلية!!» مجدداً رفضت، أمسك بها، اجتذبها إلى أحضانه، ولم يتركها إلاَ وفيه حاجة للاغتسال، فيما التجأت هي إلى البكاء!!

"كنظرة عامة -تقول الدكتورة السياغي- حدثت وتحدث قضايا من هذا النوع، لكن معظم أو نسبة عاليه جداً من هذه القضايا يكون الأب فاقدا الوعي، فقدان الوعي بتعاطي الخمور والمخدرات، أو الناجم عن مشكلة عقلية أو مشكلة نفسية حادة. وإجمالاً لا يمكن الحسم في حقيقة ماحدث إلا من خلال البحث والدراسة..".

لم تكن تلك هي المرة الوحيدة، لكنها كانت المبتدأ، مفتتح الخطيئة، المرة الأولى، وعلى امتداد أشهر ثلاثة تلتها مرات عديدة. (ق) أخبرت المحقق الأمني عن كل ذلك، وأمعنت في رواية التفاصيل، في ثنايا التفاصيل ترتعد فرائص القيم، وتدوخ العاطفة!!

لكن "العاطفة شيء والدعوى الجنائية شيء آخر" قال الدكتور مطهر الشميري أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة تعز، ويضيف:"في المقام الأول والأخير، نحن أمام دعوى والدعوى تحتاج إلى إثبات "..، وما بين دوخان العاطفة ووضوح القانون، كل ما في حوزة (ق) تمزق جزئي في غشاء البكارة، وسيدٌ للأدلة ممهور بمداد إبهام لم تعد ترقه السيادة!!

ومع ذلك، سواء فعل أم لم يفعل، يظل الأب سيدا، سيداً في أمراضه وعلاته..تقول الدكتورة السياغي: "من الواضح أن الأب، سواءٍ كان أقدم على ذلك العمل أم لم يقدم عليه، شخصية معتلة نفسياً، بدليل أنه أوصل ابنته إلى هذا المستوى".

في هذا المستوى الراهن، تدق الدكتورةالسياغي جرس الإنذار: "إن هذه هي بداية طريق غير سوي بالنسبة للبنت"، (ق) يمكن أن لا تذهب في هذا الطريق، كل ما تحتاجه إعادة تأهيل، تقول الدكتورة السياغي وبجدية مضاعفة في الكلام:"تحتاج إلى إعادة تأهيل.. أكيد، أكيد"..

بالضبط، هذا ما أحسسته صباح السبت الماضي، وأنا أصغي إلى (ق) في ملجأها المؤقت بدار عاقل الحارة، من بين ما قالته لي: «كنت أحسب أن الآباء كلهم يعملوا هكذا مع بناتهم»!!

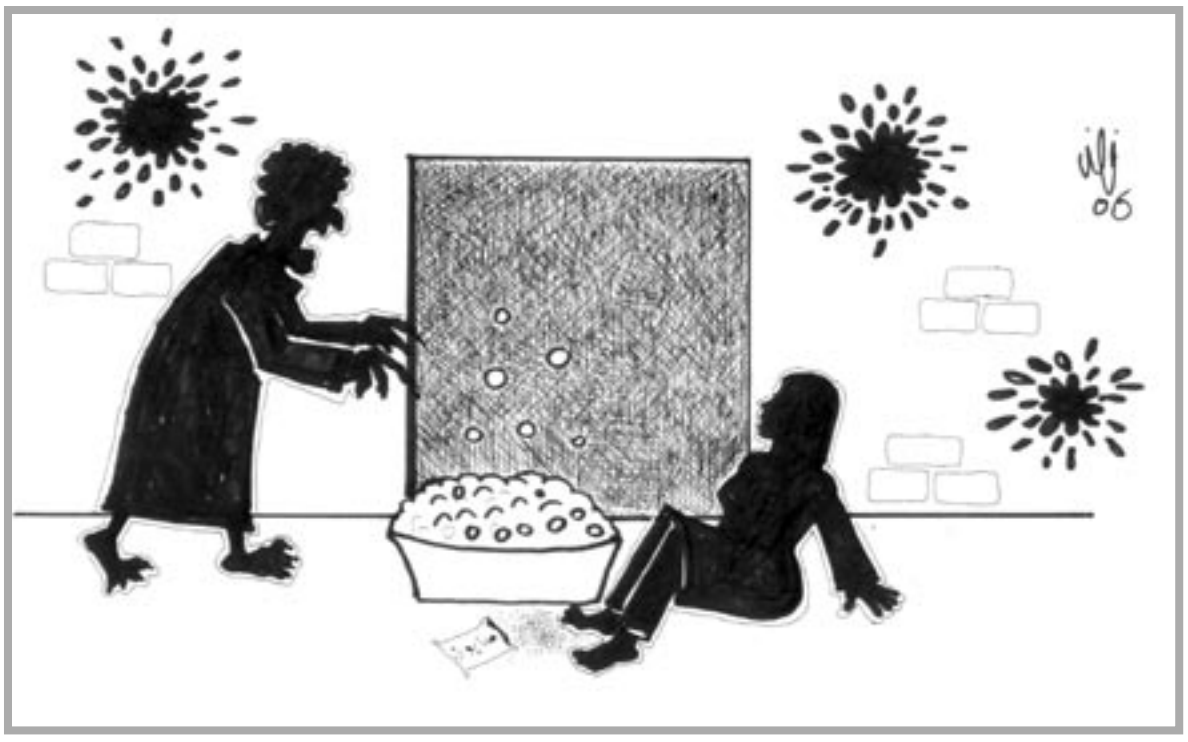

على خلفية مقال انتقد فيه أداء الوزارة

الوكيل بهيان يحيل الزميل عدنان مصطفى إلى التحقيق

مطلع الأسبوع الجاري قام الوكيل الأول لوزارة الشباب والرياضة الأستاذ عبدالله هادي بهيان بتوجيه مذكرة إلى الشؤون القانونية في الوزارة للتحقيق مع الزميل عدنان مصطفى نائب مدير عام قطاع الإعلام في الوزارة والمحرر الرياضي بصحيفة «الوحدوي»، وذلك على خلفية مقال للزميل عدنان في «الوحدوي» منتصف شهر رمضان المبارك، انتقد فيه اداء الوزارة وسياسة الوكيل الأول فيها، الأمر الذي جعل الوكيل بهيان يصدر أمراً بتوقيف صرف مستحقات (بدل سفر) الزميل عدنان الذي رافق بعثة منتخب الناشئين لكرة القدم في بطولة آسيا الأخيرة التي أقيمت في سنغافورة مطلع سبتمبر الماضي.

تطورات قضية الزميل عدنان مصطفى الملقب بـ«الراس» تأتي على الرغم من توجيه الاستاذ عبدالرحمن الأكوع، وزير الشباب والرياضة، بصرف مستحقاته أسوة بزملائه الإعلاميين المرافقين لبعثة المنتخب، إلا أن أوامر الوزير جوبهت بتعنت شديد من قبل الوكيل بهيان ومطالبته للزميل عدنان مصطفى بالإعتذار الرسمي والعلني في نفس الصحيفة التي نشر فيها مقاله الصحفي.

● بهيان

● مصطفى

تجاهل أمني مع سبق الإصرار والترصد

الزميل سامي الكاف يتعرض للتهديد بالقتل

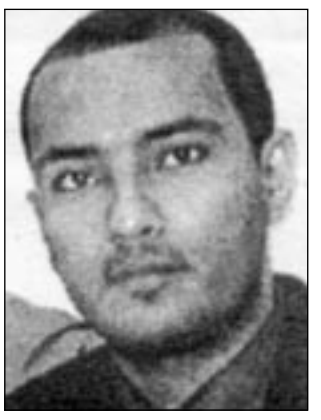
● الكاف

في ثاني أيام عيد الفطر (24-2006/10) وبعد منتصف الليل بنحو ساعة تقريباً، تعرض الزميل سامي ابراهيم الكاف عضو نقابة الصحفيين والمشرف العام لملحق «14اكتوبر» الرياضي، لمحاولة قتل داخل شقته التي يقطنها مع أفراد عائلته بحي الزيتون بالقلوعة مديرية التواهي محافظة عدن، من قبل شخص مجهول لم يسبق أن ربطته به أية صلة معرفة من قبل.

الزميل الكاف وعلى أثر محاولة الإعتداء عليه بالقتل، قام بإبلاغ قسم شرطة القلوعة بالواقعة فور حدوثها وفتح محضراً ذكر فيه أوصاف الجاني ورقم ونوع السيارة التي يستقلها، ورغم أنه طالب الشرطة بإنزال بعض افرادها إلى موقع الحادثة إلا أن شرطة القلوعة، ومع سبق الإصرار والترصد، تجاهلت الأمر، بل لم تعره أدنى اهتمام على الرغم من توجيهات مدير عام أمن محافظة عدن لها باتخاذ الإجراءات اللازمة، وتوجيه وكيل نيابة مديرية التواهي الذي طالبها فيه ببحث الشكوى ورفع محاضر جمع الإستدلالات إلى النيابة بأسرع وقت ممكن وذلك لغرض التصرف وفقاً للقانون.

من جانبها طالبت نقابة الصحفيين، فرع محافظة عدن، الجهات المختصة بالتوجيه بإلقاء القبض على الجاني والتحقيق معه لمعرفة دوافع إقدامه على هذا التصرف العدواني واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الزميل سامي الكاف وأسرته وإزالة آثار التداعيات التي أشعرتهم بأنهم ليسوا مواطنين لهم حقوق في هذا الوطن.

لـن نرحـل!؟

أحمـد زيـد

يبدو أنه علينا الجلوس على الرصيف الفارغ طوال رحلتنا الإعلامية. في السفر يرتاح الكثير من المسافرين إلى المضيفة اللطيفة المبتسمة طوال الوقت، بل ويتمنى كثير منهم لو أن الابتسامية تظل طوال العمر، كما هي عند البعض من زملاء حقل الإعلام الرياضي الذين كثيراً ما يكشطون بأقلامهم الفساد من على ظهر مسؤولي الرياضة، وأمثال هؤلاء هم من ينالون الحظ الأوفر من السفر والإبتسامة أيضاً!

وعند مسؤولينا عن السفر -من النوع الرياضي- يحدث عكس الحال، فإن أنت تناولت قضايا الوطن بصدق أو أفشيت مزاجية عبثهم وتلاعبهم بالرياضة الوطنية اعتبروك متحرشاً، بل يذهب بهم الذعر إلى أن يصنفوك فاسداً؛ إذ تفسد عليهم أمل العيش على حساب المصلحة العامة، قد يكون لديهم اسباب الخوف من بعض الاقلام وبخاصة من قاطني العاصمة، بالنسبة لي فالأمر لا يأخذ أهمية كبرى، صحيح بأن الاعلاميين المقربين من السيد الوزير وكذا مسؤولي الاتحادات العامة يسافر الواحد منهم من أربع إلى خمس سفريات في السنة الواحدة، فيما الإعلاميون العاملون في تعز -مثلاً- يحلمون بسفرة في وطن يقصر فيه عمر الانسان ويطول فيه عمر الفساد، ثم يتوقفون عند وصف أسفارهم، عموماً.. سنترك لهم السفر، وإن أحبوا سنترك لهم شأن الوطن، بل سنترك لهم كل المساحات بما فيها مساحات المقابر، فالموت فقط لا يقبل البيع، لأنه ليس للأكفان جيوب، فيما الأمانة والوطنية وحتى فرص السفر كلها في هذا الزمن قابلة للبيع.. مع كل ذلك أن لن نبيع ولن نرحل، بل سنبقى بما يمكننا أن ندون جزءاً من أوجاع وطن على صدر القليل من البشر.

رسائل مسافرة

السيد وزير الشباب والرياضة، رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية الأخ عبدالرحمن الاكوع، حل إتحاد الاعلام الرياضي، ولا حل له فيما أعمال الاتحاد جميعها اختزلت فقط بمهمة ايفاد الاعلاميين تحت أياد طويلة و«خفية» هي من توزع فرص الترحال مع كل مشاركة رياضية خارجية، فإن نلت رضاهم وشملتك ابتساماتهم كانت المكافأة (السفر)..

مقابل حرية الرأي، هناك من يتيح الحق لحرية الموت.. وفي رحلة غضبهم على حرية الرأي كادت الرصاصات تسافر إلى جسد الإنسان والصحافي سامي الكاف، مشرف ملحق 14 اكتوبر الرياضي، وإثر محاولة اغتيال فاشلة كان (سامي) سيكون في عداد الأموات ولا تفاصيل مطلقة، ظنا منهم أنه لا بد للشرفاء أن يرحلوا، فالوطن لا يتسع إلا للجبناء، ومن يتعقبون الأحرار لترويعهم وسلامات يا سامي.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

تتقدم الشركة اليمنية للهاتف النقال (سبأفون)

بخالص العزاء وأصدق المواساة الى الأخ/

أحمد علي شحرة وكافة آل شحرة

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى

الاستاذ/ حميد أحمد شحرة

رئيس مؤسسة «الناس» للصحافة والنشر،

رئيس تحرير صحيفة «الناس»

والذي انتقل الى جوار ربه إثر حادث أليم، بعد حياة حافلة بالإبداع والنجاح في مجال الإعلام والصحافة اليمنية.. سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، وأن يدخله فسيح جناته، وأن يلهم أهله وكافة أفراد الأسرة الصحفية الصبر والسلوان..

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الديلمي في شهادة علنية عن ظروف اعتقاله: ضربوني وهددوني حتى باختطاف ابنتي المريضة

■ «الشورى نت» - محمد عايش

في أول شهادة علنية يدلي بها معتقل سياسي في اليمن قال الناشط الحقوقي والسياسي علي الديلمي إنه تعرض لأنواع من التعذيب الجسدي والنفسي خلال اعتقاله وإخفائه القسري من قبل جهاز الأمن السياسي والذي امتد من التاسع من أكتوبر وحتى الخامس من نوفمبر الجاري.

وأدلى عضو الأمانة العامة لاتحاد القوى الشعبية والمدير التنفيذي لمنظمة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية أمام جمع من السياسيين والحقوقيين والإعلاميين في لقائهم معه نظمته منظمة هود صباح اليوم، أدلى بشهادته عن الكيفية التي عومل بها من قبل الجنود والمحققين وطبيعة التهم التي وجهت إليه وأنواع الإنتهاكات التي تعرض لها خلال ذلك.

وقال الديلمي إنه أبلغ عقيب اعتقاله في مطار صنعاء في التاسع من أكتوبر المنصرم أن اعتقاله هو فقط للتحفظ السياسي، وعند وصوله إلى جهاز الأمن السياسي قيل له إنه اعتقل بسبب ما أسموه نيته السفر إلى كندا لطلب اللجوء السياسي هناك، ثم ما لبث أن وجهت إليه تهمة أخرى بعد أيام، هي علاقته بأحد المتهمين بالانتماء إلى تنظيم القاعدة، وهي تهمة "مضحكة" حسب وصفه.

وأوضح الديلمي أنه تعرض خلال الاعتقال والتحقيق للضرب واقتيد إلى مبنى الجهاز معصوب العينين ومقيد اليدين والرجلين، كما كان يقاد إلى التحقيق بنفس تلك الكيفية، وقد احتجز في غرفة شديدة الإضاءة بمساحة مترين في متر واحد وجرد من ثيابه وحذائه ومنع من رؤية الشمس وأداء الصلاة وحيل بينه وبين الدواء والغذاء، وهدد باعتقال أفراد عائلته وشقيقه العلامة يحيى الديلمي.

الديلمي أضاف أن أكثر ما آلمه ودفعه إلى تفضيل الموت على الحياة هو قيام المحققين معه بتهديده باختطاف واعتقال طفلته الصغيرة والتي تعاني من إعاقة جسدية، وقد استجوب بشأنها واعتبر المحققون أن سفره في وقت سابق إلى الأردن لعلاجها هو سفر مشبوه.

وأوضح أنه أجبر على التوقيع على أوراق لا يعرف محتواها حيث وقع عليها وهو معصوب العينين.

ووصف الوضع، بشكل عام، بأنه كان مؤلما جدا وأنه دعا الله أن يميته "بدلا من ذلك الوضع المهين والمزري" مضيفا: "لقد شعرت خلال ذلك بأنني حشرة لا إنسان بسبب سوء المعاملة تلك".

كما ذكر أنه خاطب المحققين وإدارة الأمن السياسي محاولا إقناعهم بالحوار وبأن "كل ما يبحث عنه هو مواطنة متساوية ودولة تحمي مواطنيها وحقوقهم دون تمييز بينهم على أساس العائلة أو الرأي والفكر" لكن أحدا لم يستجب له هناك، وأشار إلى أن مدير السجن كان يقترب من الزنزانة التي أودع فيها ويأمر الجنود بصوت مرتفع بالقول "هذا الديلمي إذا فعل أي شيء فاقتلوه".

السب والشتم والتهديد بالقتل ظلت هي لغة يتعامل بها الجنود والضباط معه طوال اعتقاله، حسبما أوضح.

وتوجه علي الديلمي بالشكر إلى عائلته وائتلاف منظمات المجتمع المدني وقيادات اتحاد القوى الشعبية على التضامن والاهتمام الذي أبدوه بقضيته.

وخلال اللقاء الذي يأتي بعد يوم من إطلاق سراح الناشط الحقوقي علي الديلمي، تحدث المحامي محمد ناجي علاو رئيس منظمة هود كاشفا عن أن لدى منظمته مشروعا لتوثيق شهادات المعتقلين السياسيين منذ ماقبل الثورة والوحدة وما بعدهما لإنجاز مقارنة بما كان سائدا على صعيد الحقوق والحريات وما هو سائد اليوم، مشيرا إلى أن الوضع أيام التشطير والإمامة والاستعمار كان أفضل على صعيد صيانة حقوق المعتقلين وعدم التعرض لهم بالتعذيب.

وأضاف علاو أن الدستور والقانون يتضمن نصوصا جميلة تكفل حقوق الإنسان والمعتقل والمتهم إلا أن "حكم العادة غلب على حكم القانون" لدى النظام الحاكم، وقال إن الوضع بعد الوحدة كان قد تحسن قليلا إلا أنه، وبعد أن عاد التفرد مرة أخرى إلى الحكم "عادت حليمة إلى عادتها القديمة".

علاو أشار أيضا إلى ضرورة أن يتقدم كل من يتعرض للإعتقال التعسفي من قبل جهاز الأمن السياسي أن يرفع دعوى تعويض ضد الجهاز مضيفا: "يجب العمل على رفع سلسلة دعاوى قضائية ضد الأمن السياسي ليكف عن ممارساته".

اليابان تدعم مدرسة «رابعة العدوية» بصنعاء والمجالس المحلية بالمهرة

■ «النداء»:

وقع السفير الياباني في بلادنا «يو إيتش إيشي» هذا الاسبوع اتفاقيتين في إطار «المنح المقدمة لمشاريع الأمن البشري الأهلية».

وقال بلاغ صحفي صادر عن السفارة اليابانية بصنعاء إن «إيشي» وقع صباح الأحد الماضي مع مديرة مدرسة رابعة العدوية في صنعاء اتفاقية دعم المدرسة وتجهيزها بمعدات المكتبة وورشة الاعمال اليدوية بتكلفة (30557) دولاراً امريكياً، والتي تهدف إلى تشجيع الفتيات للإلتحاق بالتعليم، وتحسين المستوى التعليمي.

كما وقع السفير الأثنين الماضي اتفاقية دعم المجالس المحلية بمحافظة المهرة بمنحة قدرها (88986) دولاراً امريكياً والخاصة بتحسين تموينات المياه لمديرية قشن وتزويدها بمياه نقية لتخفيف معاناة النساء والاطفال وتحسين صحة السكان في المحافظة.

وأوضح البلاغ أن اجمالي عدد المشاريع التي نفذتها السفارة اليابانية خلال السنة المالية 2006-2007 بلغ تسعة مشاريع فيما بلغ عددها في السنة المالية الماضية عشرين مشروعاً، بلغت تكلفتها (1.807.292) دولاراً أمريكياً في اطار البرنامج الهادف إلى دعم المشاريع الأهلية الصغيرة الحجم في المجالات المرتبطة بالاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم الاساسي في الدول النامية.

دولة الرفاهية الاجتماعية

■ صدر، في سبتمبر الماضي، عن مركز دراسات الوحدة العربية، كتاب «دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية»، وهي الندوة التي انعقدت في الفترة بين 28-30 نوفمبر 2005م، في مدينة الاسكندرية، بمشاركة ثلاثين باحثا من اتجاهات متنوعة.

اعمال الندوة، التي يقدمها المركز في هذا المجلد تعكس رغبة في التصدي لمجموعة المفاهيم التي تستدعي التفسير الدقيق لمسألة «دولة الرفاهية الاجتماعية» في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، بعد الارهاصات التي مرت بها التجارب التنموية، وبعد التطورات الحاصلة في ظل العولمة، وما أصاب الفكر الاقتصادي من تحولات.

إن التنوع الفكري والمنهجي في تناول «دولة الرفاهية الاجتماعية»، وكذا التعمق في مشكلات الوطن العربي في هذا الميدان، كما والمقارنة بين التجارب المختلفة، ومحاولة رسم الآفاق المستقبلية، كل ذلك أعطى البحوث التي قدمت في الندوة، أهميتها؛ نظراً لحاجتنا الملحة إلى الاطلاع على مختلف التجارب في العالم -لا سيما السويدية- لاستيضاح الكيفية التي تم بها التعامل مع «التحولات الحاصلة في إطار العولمة والتغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية»، وكذا كيفية مواءمة كل ذلك مع الاحتياجات والمطالب الوطنية.

يقيناً أن بين دفتي المجلد، وبالتالي في متناول القارئ العربي، دروساً يمكن استخلاصها لتساهم في تعميق الخلفية العلمية والثقافية الهادفة إلى تحقيق الارتقاء المتوازن في الاقتصاد، وبلوغ دولة الرفاهية الاجتماعية، ولتساعد اصحاب القرار على حسن الاختيار.

■ إعداد: وليد مانع

العصر العباسي الأول: دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي

■ حديثاً صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الثالث من سلسلة الاعمال الكاملة للمؤرخ العربي الدكتور عبدالعزيز الدوري، حاملاً عنوان «العصر العباسي الأول: دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي». وكان المجلدان: الأول (مقدمة في تاريخ صدر الاسلام)، والثاني (نشأة علم التاريخ عند العرب) قد صدرا -على التوالي- في يوليو وسبتمبر من العام 2005م.

هذا المجلد يدرس نشوء الدولة العباسية، وظروف انتشار الدعوة إليها، وهي الدعوة التي استمرت حوالى ثلث قرن، لتضم في صفوفها كل خصوم الأمويين ومن ضاق بدولتهم وبحكمهم ذرعاً؛ ولتترك (هذه الدعوة) آثاراً مهمة في نفوس المسلمين من غير العرب، لا سيما الفرس.

ويرى الدكتور الدوري أن مزيداً من فهم هذه الدعوة يستلزم دراسة أوضاع مناطق وأقاليم انتشارها، من الناحيتين المالية والاجتماعية، كما يستلزم دراسة ظروف نشوئها، وأساليبها، والمبادئ التي بشرت بها؛ فالدعوة العباسية الأولى مثلاً «انتشرت بين الموالي (المسلمين من غير العرب) في العراق وخراسان، إذ أسرعوا إليها رغبة في التخلص من اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية السيئة. كما انضم بعضهم لتحقيق آراء كانوا يدينون بها».

السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل الاسلام

■ ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، صدر في سبتمبر الماضي، الكتاب رقم (50)، حاملاً عنوان «السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام».

يتضمن الكتاب بحوثاً تتناول حزمة القضايا المعبرة عن واقع السودان الراهن، في محاولة «لرسم الطريق بين قلب السودان ورمز سيادته: الخرطوم، وأطرافه الممتدة من كردفان ودارفور إلى أعماق الجنوب عند حدود جبال الأماتونغ. إن تلك الجغرافيا المذهلة التي تمثل واحداً من أكثر بلدان العالم التي تمتزج فيها المناخات الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال بمناطق السانا الشاسعة والتربة الطينية الخصبة والسدود في أعالي النيل، والمناخ الاستوائي الرطب في أقصى الجنوب، هي في الواقع تعبيرات ثقافية اسهمت بشكل وآخر في كل الأحداث التي عبرت عن تمزق السودان ووحدته في آن واحد.

ومن هنا، فإن هذه البحوث شملت موضوعات معبرة عن مسعى الطموح لبناء السلام الوطني المجسد لوحدة السودان، وتقدمه، ومعالجة تداعيات قضية الجنوب وأزمة، والتصدي لسياسات التدخل الخارجي، وفي مقدمتها المخططات الأمريكية لإثارة النزاعات الداخلية، ومواجهة التحالفات الإقليمية من داخل القارة الأفريقية، لانتزاع أدوار على مائدة القضية السودانية، وصولاً إلى تناول موضوع الثروة، والتنمية، والمحور الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيره في مسيرة السودان ووحدته واستقلاله وتقدمه.

كل تلك الموضوعات تلتقي على قاعدة جامعة تقود إلى التعريف وإشاعة الحقائق حول قضية السودان من جوانبها المختلفة، فالأرض العربية التي أرسل إليها نيرون قبل عشرين قرناً أولى بعثات الاستعمار، طمعاً في الثروات والنفوذ، تواجه اليوم عصر النيرون الأمريكي وأطماعه في الهيمنة، وتقاوم، كما عُرفت بذلك عبر تاريخها، من أجل ذات الثوابت، وفي سبيل حريتها وكرامتها».

● إلهام مانع

إلهـام مانـع لـ«النـداء»: (1-2)

مستقبل الديمقراطية في اليمن يفترض القطيعة مع نهج الإسلام السياسي

يحلو للبعض تشبيهها بنوال سعداوي يمنية، وهي فعلاً أثارت جدلاً سيما لجهة آرائها حول الحجاب وحقوق المرأة. لكن الباحثة إلهام مانع تبدو أنموذجاً ماثزاً للمرأة وبخاصية تخلق تكوينها ذاتياً تشتغل على حقل السياسة والدمقرطة، كما تتعاطى كتابة الرواية.

وربما عيشها في ثمان دول (راجع الإطار) هو ما جعل منها إمرأة كوزموبوليتانية قبل أن تستقر في سويسرا وتحصل على جنسيتها.

في حوارها مع «النداء» تحدثت إلهام مانع بعقل منفتح تحليلي، لكن كذلك بروح المنتمية إلى أمة عربية مثخنة بصنوف المعاناة وشتى النكسات. وهي تنقلت بالحوار على أكثر من بؤرة بدءاً من تقلبات السياسة والمجتمع في اليمن وليس انتهاء بالحالة الاقليمية والدولية وما تواجهه الجاليات العربية في الغرب.

■ حـوار: علـي سالـم

■ في ضوء انتخابات 20 سـبتمبر، كيف تقيمين أوضاع حقوق المرأة في اليمن؟

– لا بد بطبيعة الحال أن نميز بين ما هو موجود نظرياً وما هو موجود في الواقع. إذ على الرغم من أن الدستور والقوانين الموجـودة يمكـن أن تقرأ بأكثر من وجه، لكن القراءة المتواجدة حالياً هي قراءة لصالح المرأة، أن ترشح المرأة نفسها للرئاسة. عندما تقرأ النص الدستوري في هذا الصدد، تجده يتحدث عن رجل. رغم ذلك تم التغاضي عن هذه المسألة لصالح المرأة وهذا لحسـن الحظ. ولكن كيـف يتم تطبيق ذلك علـى أرض الواقع؟ هنـا المفارقة إذ تشـعر أنهـا بالفعل ورقة سياسـية يتم اللعب بها من قبل كافة الاطراف المتواجدة على السـاحة السياسـية. السـلطة والمؤتمر الشعبي العام موقفه هلامي، فهو وإن أظهر تأييداً للمرأة لكنه تأييد هلامي إنتهازي، من حيث اسـتخدامه للمرأة كورقة للحصول على الكسب الخارجي.. أداة من أدوات السياسـة الخارجية. إلا أن هذا بشـكل أو بآخر يصب لصالح المـرأة. والسـؤال هو: مـا الـذي نتج عن هذا التسـييس لورقة المـرأة؟ نجـد أن الحـزب الاشـتراكي لديه موقـف مبدئي مؤيد للمرأة ناتج لتاريخه ولفكره.

■ كافة الأحزاب متهمة من قبل المرأة.

– عنـدك حـزب الاصـلاح موقفـه مـا زال غامضاً. هـو لديه موقـف مبدئي يبدو أنه غير مؤيد لمشـاركة المـرأة. إلى الآن لم يحسم حزب الاصلاح قضية مشاركة المرأة، كما لم يرشح نساء إلـى المجالس المحلية، وهذا امر سـلبي بشـكل كبير. الأحزاب السياسـية عندمـا تعاملت مـع موضوع المـرأة جنت على حق المرأة. كان من المفترض على احزاب اللقاء المشـترك ان تتحمل مسـؤوليتها كمعارضة وتقدم مثالاً جيـداً، لكنها لم تفعل ذلك. اصبحـت المرأة ككـرة في ملعـب يتلاعبون بها جميعـاً والكل يزايـد عليهـا. لهـذا لـم تفز فـي الانتخابـات المحليـة الأخيرة سـوى 35 امرأة. قارنها بما كان عليه الامر في السـابق ستجد تراجعاً.

ماهـو جيد في انتخابات 20 سـبتمبر الماضـي هو الحراك بالنسبة للمرأة في حد ذاته. حيث بدأت تأخذ مواقف وشرعت بالتحـرك. منظمـات المجتمع المدني بدأت تسـعى إلى أن تكون قوة ضغط.

■ لكـن الانتخابـات الأخيرة بدت أقل ديناميكية لا سـيما الانتخابات الرئاسـية، إذ يرى البعض أن نجيب قحطان الشعبي عاد في نسخ جديدة من المرشحين.. إلى أي مدى فعلاً تشهد التجربة الديمقراطية في اليمن نضوجاً؟

– إذا تحدثنا عن التجربة الديمقراطية بشكل عام وتغاضينا عـن مسـألة المرأة، أرى أن ما حدث كان حـراكاً حقيقياً، خطوة تحسب إلى الأمام رغم ما شابها من سلبيات ورغم ما يمكن أن يكـون قد تم من تلاعب. ذلـك أن امكانية التلاعب موجودة، من قبيل التلاعب بالسـجلات، حيـث اموات كثيرون اقترعوا، هذه امكانيـة واردة. إلا أنـه ورغـم ذلك فإن الحـراك الحقيقي حدث عندما تحالف الفرقاء وأعني على الأخص الحزب الاشتراكي و التجمع اليمني للإصلاح اللذين قررا مع احزاب اللقاء المشترك أن يتحولـوا إلى كتلة معارضة. هذه الخطوة كان لها اهميتها القصـوى نتيجـة أنها تحولت إلـى معارضة فعليـة، معارضة يحسـب حسـابها، حيث لم يكـن لأي من هذه الاحـزاب متفرداً أي تأثيـر فعلـي، لكن عندمـا التقت هذه الاحـزاب فيما بينها، وتغاضوا عن خلافاتهم وهي كثيرة، صار لديك معارضة.

المشـكلة فـي البلـدان العربيـة بصفـة عامة هي عـدم وجود معارضـة فعليـة قادرة على منافسـة الحزب الحاكـم. هنا على الأقل في اليمن، حدثت خطوة إلى الأمام، والسؤال هو: إلى أي مدى سـنصل بهذه التجربة إلى غايتها وهي التداول السـلمي للسـلطة؟ هل هنـاك فعلاً امكانية لتنـازل الرئيس علي عبدالله صالح؟ لو حدث مثلاً، أن بن شـملان كسب في الانتخابات، هل كان علي عبدالله صالح سـيتنازل عن الحكم؟ هذا هو السؤال. حتـى لـو أراد (الرئيس صالح) أن يتنـازل عن الحكم، وأصبح نبيـاً، وقرر التخلي عن السـلطة، ونحن نعرف أن زمن الانبياء انتهى ولا نعرف رئيساً عربياً تخلى عن السلطة طواعية سوى سـوار الذهب في السـودان ودفع ثمن ذلك غالياً، حتى لو قرر الرئيس صالح أن يفعل ذلك لديك مجموعة من الرجال الأقوياء فـي مواقـع متنفذة لن يدعـوه يتخلـى، لأن مصالحهم مرتبطة بوجوده أساساً.

■ هل مستقبل الديمقراطية متعلق بأشخاص؟

– لديـك معارضـة بدأ يحسـب حسـابها. ماذا سـتفعل هذه المعارضـة في المسـتقبل؟ هـذا يظل هام جـداً، المسـألة معقدة بطبيعتها.

■ على من –إذن– يعول في مسألة الديمقراطية لا سيما في ظل استمرار ثقل العسكر والقبيلة مقابل ضعف المجتمع المدني؟

– عندمـا تلقي نظرة علـى التجارب الديمقراطية في البلدان الأوروبيـة، هـذه البلدان العريقة في الديمقراطية، كم سـنوات أخذت حتى ترسخت؟ مئات السنوات.

مشكلتنا أن عمليـة التنميـة والتطور الذي يحـدث، يحدث بوتيـرة متسـارعة إلـى حد ربمـا لا تسـمح البنيـة المتواجدة باسـتيعابها. هـذه مشكلة. وعدم الاسـتيعاب هذا يـؤدي إلى احتمال نكسـة. فيصل بن شـملان لو كان كسـب لقوبل بتدخل مثلمـا حـدث فـي الجزائر رغم اختـلاف الظـرف والجوهر في الحدثـين، ذلـك أن البيئـة لم تكـن مهيـأة لتقبل النتائـج التي ستتمخض عنها صناديق الاقتراع.

■ ما جرى في الجزائر تم بما يشبه توافقاً خارجياً. طبيعة الحركة التي نجحت فـي الانتخابات كانت تثير مخاوف الغـرب. لكـن الحالة اليمنيـة مختلفة فلم يعـد بإمكان المجتمع الدولي في الوقت الراهن أن يوافق على التراجع عما تفرزه صناديق الاقتراع.

– مـا حـدث فـي الجزائـر مرتبط أساسـاً بـأن هـذه القوى الاسـلامية توصف بالمتطرفة. وهي كانت متطرفة في كثير من مواقفها. وكان الخوف، على ما أشـار تقرير التنمية البشـرية العربـي لعـام 2004م حول الحقـوق والحريات، أشـار إلى ما يطلـق عليـه انتخابـات لمـرة واحـدة. هذا نـوع مـن «البُعبُعْ» الـذي يسـتخدمه الكثيـر مـن الحـكام العـرب، أنـه إذا تركنـا للإسـلاميين المجال للدخول في الانتخابات سـيفوزون بنسبة كاسـحة وستكون انتخابات لمرة واحدة، تمكنهم الاغلبية التي يحصلـون عليهـا –وهذا ما كان يُخشـى حدوثـه في الجزائر– من تغيير الدسـتور وتغييـر هوية المجتمع بأسـره. هكذا كان الخـوف. عنـدك هنـاك مصالح مرتبطـة أساسـاً وعضوياً بين الجزائـر وأوروبـا وخاصـة فرنسـا. كان هناك أكثـر من عامل مرتبـط بالحـدث الجزائـري. اليوم فـي اليمن تقـول الولايات المتحـدة أنها تدعم الديمقراطية. هـذا صحيح؛ الرئيس جورج بوش حدد للسياسـة الخارجية الامريكية أسسـاً ومنها نشـر مفاهيـم الديمقراطيـة في العالـم العربي باعتبـار ان مثل هذا سيؤدي إلى تغيير الدفة لغير صالح الفكر الإسلامي المتطرف، هذا نظرياً، ما حدث مع الوقت، وما حدث في العراق أدى، ربما، إلـى إعادة نظـر الإدارة الامريكية. تجد ذلـك عملياً وليس على صعيـد الأقوال. وجهة النظر هذه تقـول: من الأفضل التحالف مع القوى السـائدة حالياً لأنها أفضل الشـرّين فإذا كان علينا أن نترك السـاحة للعمـل الديمقراطي في إحـداث تغيير يصل بالإسلاميين إلى الحكم فإن ذلك قد يضر بمصالحنا. فيما يتعلق باليمن تحديداً هناك ظرف بالغ الخصوصية يتعلق بمشـاركة اليمـن الفعالة في الحـرب الدولية ضد الإرهاب وهذا مهم جداً ذلك أن الولايات المتحدة لا تفعل شـيئاً إلا لمصلحتها وهذا أمر طبيعي. كل الدول تبني سياسـاتها بما يخدم مصالحها. فيما يتصل باليمن مسألة الحرب ضد الارهاب هامة كما أن مشاركة اليمـن فيهـا هامة ولا أعتقـد أن الولايات المتحدة سـوف تقف موقفاً معارضاً من وصول المعارضة اليمنية إلى السلطة إلا إذا كان فـي هـذه المعارضة قوى من الممكن أن تقف موقفاً معارضاً لمشاركة اليمن في الحملة الدولية ضد الارهاب.

■ معنـى ذلك أنـه وفي ظل اسـتمرار ما يسـمى باللقاء المشـترك، المنضوية فيه احزاب دينية متهمة، غربياً على الأقل، بدعم الإرهاب.. هل يعني ذلك أن الادارة الامريكية ستبقى داعمة لحزب المؤتمر الحاكم؟

– لا يمكن لي أن أتحدث بلسـان الولايات المتحدة الأمريكية. كان هناك عدة تصريحات للسفير الأمريكي بهذا الشأن، لكنني أعتقد أن ما حدث بالنسـبة لتحالف اللقاء المشـترك كان حراكاً صحيحا. وأعتقد أن دخول حزب التجمع اليمني للاصلاح في هـذا التحالـف هام جداً. وهو هـام جداً كذلك بالنسـبة لتطور الأحـزاب الدينيـة. لأنه إذا ما أمكن تحول الأحزاب السياسـية التي تتخذ من الاسـلام السياسي جوهراً وأساساً إلى أحزاب عاديـة مثل غيرها من الأحـزاب: تقبل بالآخر أياً كان وتقبل أن تكون طرفاً من أطراف متعددة على السـاحة السياسـية، تكون بذلك قد وصلت بالعملية السياسية إلى مداها الطبيعي.

أمـا إقصاؤهـا إلى المرحلـة التـي تدفعها إلـى العنف، هنا تبـدأ المشـكلة. ما يحـدث الآن تطـور رائع. والسـؤال هو: هل هـذا التطـور يعكس فعـلاً رغبة بالقبـول بصناديـق الاقتراع مهما كانت؟ فعندما يصل الحزب الاشـتراكي مثلاً أو أي حزب علماني إلى السلطة، هل سيقبل التجمع اليمني للاصلاح بذلك رغـم أن مثـل هـذا الفكـر الاشـتراكي أو العلمانـي لا يتفق مع مبادئه؟

■ لكـن ما يؤخذ على تحالف اللقاء المشـترك هو عكس ما تتحدثـين عنه. صحيح أن مثل هذا الأمر يخرج الأحزاب الدينيـة من تقليديتهـا، لكن ما حصل هـو عكس ذلك. بالفعـل هي انفتحت إلى حد ما على الديمقراطية غير أن ذلك ترك أيضاً آثاراً سلبية على بعض احزاب التحالف.

←

■ السلطة دعمت السلفيين لضرب الإصلاح، والمشترك تحالف ايجابي أثَّر سلباً على المرأة والجميع تلاعب بها

■ أنا علمانية واحترام الدين يكون بجعله بعيداً عن التسييس

■ أجهزة الأمن والمخابرات قائمة على الولاء للرئيس والتحييد والإدماج من لوازم سياسة بقاء السلطة

فعلى سبيل المثال: يرى مراقبون أن الاشتراكي تراجع عن بعض المبادئ والقضايا، مثل مناصرة المرأة، فهناك نساء اشتراكيات اعتبرن ان الاشتراكي منذ تحالفه مع احزاب دينية راح يقدم تنازلات على حساب قضايا مبدئية من قبيل التضحية بالمرأة..

– (مقاطعة).. احنا دائما نستعجل النتائج. المسألة مسألة تطور. هناك مسار لا بد أن يأخذ مداه. ما نراه اليوم هو عملية مخاض، ما سوف تتمخض عنه؟ هو السؤال.

أعتبر تحالف اللقاء المشترك خطوة إيجابية، نتائجه على المرأة كانت سيئة. علينا أن نسمي الاشياء باسمائها. مؤكد أن الحزب الاشتراكي تراجع، ربما تجاوباً مع موقف التجمع اليمني للاصلاح من ترشيح المرأة، والتجمع اليمني للاصلاح لم يرشح أي امرأة وهذا يحسب ضده فيما يتعلق بقضية المرأة. لكن رغم ذلك سيكون من الاجدى أن نترك لهذه التجربة مساحة. ربما تتبلور. انظر مثلاً وضعية الاحزاب السياسية في بلدان اخرى: في سويسرا على سبيل المثال هناك احزاب ما زالت تحمل اسم «المسيحي الديمقراطي»، وكانت هناك احزاب أخرى راديكالية، وهذه كانت تأخذ موقفاً متشدداً من الأحزاب المسيحية. الحزب المسيحي الديمقراطي تاريخه يعود إلى 1848، والحزبان الراديكالي والمسيحي كانت مواقفهما متناقضة، الأول ليبرالي والآخر يتخذ من الدين جوهراً. اليوم، ورغم ان الحزب المسيحي ما زال ينظر إلى كثير من القضايا من منظور محافظ وأكثر تقليدية، لكن مسألة الدين عنده محسومة: الدين منفصل عن الدولة. انظر كم أخذ من الزمن. فحتى العام 1970م كان هذا الحزب وغيره يتخذ من بقاء المرأة في البيت مبرراً لعدم إعطائها حق التصويت. هذا في سويسرا حيث لم تعط المرأة حق التصويت إلا في العام 1970. وحتى العام 1980 كان قانون العائلة في سويسرا يعطي للرجل الحق في تحديد المكان الذي تعيش فيه زوجته. الرجل صاحب الأمر.

■ طبيعة التكوين الثقافي والاجتماعي لمثل هذه الاحزاب الدينية تفترض ذلك وهي في نهاية المطاف مصيرها ان تنمو وتتطور. لكن ما يثير الانتباه هو أن يكون هناك حزب تقدمي ثم يتراجع عما كان عليه.

– هنا يأتي دور الصحافة، والتقييم الذاتي من داخل الاحزاب نفسها، لمناقشة الاخطاء التي وقع فيها الحزب، وما هي الخطوط الحمر التي لا يمكنه تجاوزها. لكل حزب الحرية في أن يتحالف مع من يشاء. لكن لديك مواقف مبدئية مثل الموقف تجاه المرأة. مثلاً: الحزب الاشتراكي لديه في هذا الجانب موقف معروف. لكن الموقف المبدئي بصفة عامة لا ينبغي تجاوزه أو التنازل عنه من أجل أن نحصل على مكسب مرتبط بالسلطة أو للحصول على مواقع قوة في السلطة. اعتقد ان صوت الصحافة والمراجعة الذاتية هامة حتى يمكن لهذه التجربة ان تتبلور. من كان يصدق أن تجمع الاصلاح والحزب الاشتراكي يجتمعان مع بعض، هل نسيت عملية التكفير التي حدثت من قبل؟

■ هناك مصالح سياسية تحكم ذلك، هذا أمر بديهي، فمن الطبيعي أن تلجأ الأحزاب التي في المعارضة إلى مثل هذه التحالفات. لكن ما هو غير مفهوم أن تتخلى أحزاب ذات نزعة علمانية أو يسارية عن بعد أو جانب هو من طبيعة خصيصتها.. ما هو تفسيرك لمثل هكذا تراجعات تشمل الحقوق السياسية للمرأة وعملها سواء في القضاء أم في غيره، بل إن ما أطلقت عليه أنت مسمى «الهلامية» صار يغشى جميع الاحزاب تقريباً ويصل إلى تراجعات مجتمعية على ما هو عليه انتشار الحجاب في محافظات جنوبية لم تكن تعرف ذلك؟

– (تضحك).. كان هناك مد ديني اسلامي سياسي، مثل هذا التوصيف مهم فنحن لا نتحدث عن الدين، هناك اسلام وهناك صور وقراءات متعددة له. إذا ما نظرنا مثلاً إلى ما كانت عليه حال الممارسة الدينية في مصر في اربعينيات وخمسينيات القرن الماضي للحظنا أنها كانت تعكس الوجه الليبرالي الذي كان قائماً آنذاك. الدين يعكس روح المجتمع بوجه أو بآخر. ما حدث منذ سبعينيات القرن الماضي في إطار المنافسة بين مصر والمملكة العربية السعودية، بين مد قومي ناصري ومد سعودي محافظ، أدى إلى بروز ما يسمى بتيار الاسلام السياسي. كل هذا حدث طبعاً ضمن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. هذا المد الديني الاسلامي الذي نشرته المملكة العربية السعودية بقدر كبير من الحماس والتمويل والدعم والتغطية الإعلامية والذي وفرت له الولايات المتحدة غطاء في سياق حربها، آنذاك، ضد الاتحاد السوفييتي، باعتبار ان الدين سيواجه الفكر الشيوعي الاشتراكي الملحد، على حد اعتقادها، كل ذلك ترك بصماته على مجتمعاتنا العربية كافة. لو كنت في المغرب خلال السبعينيات وشاهدتها اليوم ستندهش، وذلك أيضاً في مصر. النقاب، الحجاب، كل هذه الصور اصبحت بارزة للعيان. وكذا اسلوب الخطاب: لم يعد الاسلام ذلك المتعدد والثري بل صار محصوراً بلون واحد سلفي قائم على التكفير.

اليمن لم تكن بطبيعة الحال بعيدة عن كل ذلك، حيث كان اليمن مسرحاً لهذا النفوذ والتغلغل الوهابي سواء بدعم مباشر من قبل المملكة العربية السعودية إما من طريق التعليم والمناهج والمعاهد العلمية، هكذا سموها وهي في الحقيقة معاهد دينية، وإما من حيث من طردوا خلال حرب الخليج والذين يقدرون، على تفاوت الاحصاءات، بنحو المليون. مليون شخص عاد بثقافة وبيئة وفكر ترعرع عليه وتشربه في مجتمع سلفي مختلف ثم جلبه إلى المجتمع اليمني. تجد ذلك اليوم في عدن.

كيف كانت عدن قبيل الوحدة؟ وكيف كانت الألوان في عدن قبيل الوحدة؟ وكيف اصبحت اليوم؟ الأسود أصبح هو الطاغي. هذا الأمر اكتسح الشمال والجنوب على حد سواء. المرأة التي كانت تخرج بالثوب الملون، بات الأسود يحتل كل تفاصيلها بشكل لا يسمح بتبيان أي جزء منها. الفكر، أي فكر، يستهدف أول من يستهدف المرأة، هذا ما نلمس نتائجه اليوم على الشارع وغيره. طفلة لا تتجاوز السنوات الست تجدها مغطاة بالسواد والحجاب. واقع كهذا سحب نفسه على الانتخابات وعلى المستوى السياسي. هناك خطأ قاتل تقع فيه السلطة اليوم. إنها لكي تضرب الاصلاح، تتجه إلى شيوخ السلفية وتدعمهم. اعتقاداً منها أنها بذلك ستضرب الاصلاح لكنها في الحقيقة تضرب مجتمعها في الصميم. مثل هذه السياسة سترتد على السلطة ذاتها. هذه المسألة معروفة رأيناها في مصر مع أنور السادات ونراها في أكثر من نموذج. التجربة تفيد بأن من تتحالف معه سيرتد عليك، لأن لديه مصلحة، لديه فكراً ورؤية. معروف على السلطة اليمنية اعتمادها سياسة البقاء. بالنسبة لها سياسة البقاء في السلطة هامة. تفعل ذلك بأسلوب هلامي إنتهازي. إنتهازي بمعنى أنه ما دام هناك مصلحة سأسعى إليها بأي من الطرق والوسائل بصورة ماكيافيلية أو سمها ما تشاء. نتائج ما تفعل نجدها على صورة الشيخ الذي أفتى بعدم جواز التصويت لغير المرشح علي عبدالله صالح. إنه شيخ من شيوخ السلفية.

خطاب شيوخ السلفية يقول إن الديمقراطية كفر وإلحاد. هذه لعبة خطرة ويجب التنبية إليها. إنها لا تضرب الاصلاح بل تضرب المجتمع.

■ مثل هكذا تناقض حاصل، يأخذنا إلى ما نسب إلى الشيخ عبدالله الأحمر زعيم تجمع الاصلاح من تصريحات تفيد أن علي عبدالله صالح مرشحه للرئاسة.

– (مقاطعة).. لكن شوف عائلة الشيخ الأحمر لم تفعل ذلك هي أمسكت بالعصا من منتصفها. الشيخ عبدالله الاحمر يقول ان مرشحه علي عبدالله صالح ونجله حميد الاحمر يعمل على دعم وتمويل بن شملان.

■ أنا لا أتحدث عن أسر بل عن زعامات. عبدالله الأحمر هو زعيم حزب تجمع الاصلاح المعارض، كيف يفهم مثل هذا؟

– هي هي لعبة البقاء. لو كان كل هذا يوجه لصالح اليمن لقلت لك ما فيش مشكلة.

■ لكن مثل هذا لا يصب في مصلحة اليمن ولا في مصلحة التطور الديمقراطي.

– هنا المشكلة. لكن لا ينبغي دعم القوى السلفية التي تعرف أنها تقف والديمقراطية على النقيض، هي وحقوق الانسان، ولا أقول المرأة ككائن له الحق في التفكير له إرادة.. قوى السلفية تقف وهذه الارادة والحرية وحقوق الانسان على طرفي نقيض. من الخطأ دعم مثل هذه القوى.

خلال زيارتي لليمن ذهلت، حيثما ذهبت إلى مكتبة أو غيرها ألقى منشوراتهم. أنا لا أدعو إلى منع كتب القوى السلفية. لكنني ادعو إلى تشكيل خطاب مواز. حيث لا تترك لهم الساحة هكذا. من يتحدث اليوم يجابه بالتكفير.

■ معنى ذلك أن السلطة تحولت من دعم الجماعات الوهابية إلى دعم القوى السلفية.. أي أن لعبة توظيف الدين ما زالت قائمة.

– نعم، لعبة توظيف الدين لعبة دائمة. نحن جنينا على هذا الدين بتسييسه. انظر مثلاً إلى تجربة الحزب الاشتراكي ما قبل الوحدة ستجد انهم عندما لم يتمكنوا من القضاء على الدين بالصورة التي رأتها أدبياتهم، ماذا فعلوا؟ حولوا إلى دين اشتراكي من خلال توظيف الدين باعتباره ديناً اسلامياً يحث على العدالة وتوزيع الثروة.

■ حدث هذا على صعيد المنطقة العربية برمتها في ما عرف باليسار الاسلامي.

– أنا درست ذلك في رسالتي لنيل الدكتوراه. حيث تجد أن الخطاب المستخدم انطوى على توظيف سياسي للدين. كافة الانظمة العربية وظفت الدين بصورة او بأخرى بغرض إدامة مصالحها. إلا أنها حين فعلت ذلك جنت على الدين.

الدين هو علاقة بين المرء وربه. ويتوجب إخراجه من السياسة لأنه لا مستقبل لمجتمعاتنا العربية دون ان نفصل بين الدين والسياسة، بدون العلمانية، والعلمانية لا تعني القضاء على الدين، بل احترامه وتركه في حيزه الروحاني. دون الوصول إلى مثل هذا الفصل بين الدين والدولة لا يمكن احراز تقدم. كافة الدول التي عمدت إلى الفصل بين الدين والدولة مثل تركيا حققت تقدماً ملحوظاً نشهده اليوم. في المقابل انظر ما نحن عليه.

■ مجتمع تقليدي مثل اليمن برأيك إلى أي مدى يتجه أو يتوفر على الحد الأدنى من امكانات العلمنة؟

– السؤال مرتبط أساساً بـ«لم لا يتقبلها؟!» لقد تقبلها في جنوب اليمن، ومارسها. وكذا في تونس، وفي تركيا. هذا لا يقضي على الدين إطلاقاً. المسألة متعلقة بالمصطلحات. إذ أن الكلمات المستخدمة تستخدم بمعان مختلفة. حينما اشتغل الاسلام السياسي بشكل حثيث منظم متواصل ومنهجي، اشتغل على المصطلحات. وأول ما بدأ، بدأ بالمصطلحات المتعلقة بالعلمانية والحرية والمرأة.. الخ. وعندما تحدث عن العلمانية تحدث عنها باعتبارها شراً مستطيراً.

انا علمانية، لا أنكر ذلك، بل بالعكس أنا فخورة وسعيدة. عندما أقول مثل ذلك سوف أقابل على ضوء مثل هذا التوجه باعتباري ملحدة. وهذه مشكلة التوظيف للمصطلحات. فاذا ما أردنا ان نخرج هذا المجتمع من الحالة التي هو عليها فيجب ان نبدأ نشتغل بشكل منهجي منظم. نشتغل على المصطلحات ونبدأ أول ما نبدأ بالمناهج التعليمية. ذلك ان المناهج السائدة لا تربي على التفكير. المجتمع اليمني وكل المجتمعات قابلة للتغيير. ليس لدينا مناعة ضد التطور. لنترك لليمن الفرصة وسنشاهد كيف يتطور. الانسان انسان في كل مكان. المسألة هي كيف نخلقه. اعتقد أن مجتمعاتنا قادرة على النهوض.

■ لا شك في أن كل الجماعات البشرية لديها هذا الاستعداد لكن ما قصدت إليه هو إلى أي مدى يسهم النظام السياسي الاجتماعي والوعي العام في اليمن في ذلك، العلمانية لا تهبط من السماء بل تحتاج إلى دفع وتحفيز على مختلف البنيات لا سيما وان العلمنة هي المدماك والمرادف للديمقراطية؟

– ما لدينا الآن لا يسمح. لسبب واحد هو غياب الرؤية. إذا لديك قيادة تملك رؤية واضحة فإنها ستقدر على تحقيق التغيير. كل المجتمعات التي تغيرت كان لديها قيادة مؤمنة بالتغيير ولديها رؤية واضحة عملت من اجلها. بامكانيات اليمن المتواجدة يمكن احداث تغيير خلال عشرين عاماً. فقط إشتغل على الأجيال برؤية واضحة وشفافية. مشكلتنا في اليمن مركبة اساسها الفساد. والفساد لا يسمح برؤية واضحة. الفساد معناه غلبة المصالح على الرؤية الواضحة.

الآن هناك قرارات يجب أن تؤخذ. والقرارات الصعبة لا يتخذها إلا من يؤمن بها. حتى الآن نحن لا نحوز على هذا. أنا مؤمنة بقدرتنا على الحلم وأن يترجم هذا الحلم على أرض الواقع. والسؤال هو: أين الرؤية؟

أنا مش شايفة رؤية إلى يومنا هذا. قارن بين ما هي عليه سلطنة عمان اليوم وما نحن عليه.

■ يعني ذلك أنه لا توجد إرادة سياسية.

– سلطنة عمان كانت عايشة في القرون الوسطى. انظر أين هي اليوم. شوف البنك الدولي في أي مصاف وضعها.. في الدول المتوسطة وبعدما كانت ضمن أكثر الدول فقراً وتخلفاً. كانت هناك رؤية واضحة ومرحلية. ورغم أن التجربة العمانية يصعب وصفها بالديمقراطية لأن السلطان قابوس ما زال مهيمناً كأب؛ إلا أن هناك مراحل ورؤية توجهان المجتمع العماني نحو وجهة محددة. مثل هذه الرؤية ليست لدينا.

نحن نسير من سيء إلى أسوأ. رغم وجود ما يمكن ملاحظته على البنية التحتية مثل ازدهار المجتمع المدني، وحرية صحافة تحسدنا عليها دول الخليج. عدا ذلك لا يوجد. الفقر ينتشر، 42٪ من السكان في اليمن يعيشون تحت خط الفقر. ما يقارب نصف المجتمع. ثم تريدنا أن نتحدث عن العلمانية.

■ لكن وبالنظر إلى أهمية الارادة السياسية تجربة الجنوب على ما ذكرت أنت اجترحت شوطاً صوب العلمانية رغم انتشار الفقر؟

– صحيح لكنها تجربة إستبدادية.

■ أين مكمن الأزمة إذاً؟ هل في طبيعة الجمهورية أم في المجتمع أم في هيمنة العسكر والقبيلة على ما يرى البعض؟

– ليس ذلك فقط.. القبيلة اليوم هي أساس الوحدة الاجتماعية، هي الأساس في ما يتعلق بالمناطق، فمن هو المهيمن هنا: هل القبيلة أم غياب الدولة؟

من الناحية السياسية هناك محور وهناك اطراف المحور، والمركز هو الأساس. في هذا المركز هناك مراكز قوى، الرجال الاقوياء. لم تعد القبيلة -كقبيلة- مهيمنة. أنت لديك رجال اقوياء: الشيخ الأحمر رجل قوي، مركز قوي، صحيح أنه يمثل القبيلة لكنه منسلخ. هو وغيره من مراكز القوى مرتبطون بنواة السلطة. هؤلاء هم من يحكمون. والسائد ضمن مراكز القوى هو سياسة البقاء. ومعناها: أنا سأتخذ كل ما يلزم حتى أبقى في السلطة. هذا يعني أنني اسيطر على الاجهزة الأمنية العسكرية المخابراتية. أطعمها واجعل رؤوسها موالين لي جميعهم: صاحب القرابة أو المنتمي للقبيلة وصاحب الولاء الحزبي. إذ تجد أن كل المسيطرين على الاجهزة الأمنية و غيرها مرتبطون بالولاء للرئيس. تضيف إلى ذلك تحييد القوى الوطنية. لديك هنا عنصران: السيطرة على الاجهزة الامنية العسكرية المخابراتية، ثم هناك تحييد المعارض بشرائه أو اخفاء صوته، إما من طريق الرشوة أو من طريق تقديم وظيفة كبيرة أو تعيينه في مجلس. سياسة التحييد هذه ظلت منذ الثمانينيات تسير على قدم وساق، لكنها برزت بكثرة بعد تحقيق الوحدة. التحييد والادماج لازمة من لوازم سياسة البقاء. كل هذا يتم من أجل إدامة البقاء في السلطة. والمشكلة أن ذلك يتناقض جوهراً مع مصلحة الوطن. فما دُمت تسخر موارد الدولة للتحييد والولاء فإنك لن تستطيع ان توجهها بالفعل نحو قنواتها الاساسية. وفي ظل استخدام مثل هذه الأساليب يصبح الفساد كينونة الدولة وماهيتها بحيث يتعذر القضاء عليه. مشكلتنا مركبة. رغم ذلك أظل أقول: إذا ما كان لديك رؤية اشتغل عليها. بامتلاك الرؤية والاشتغال عليها يمكن التغلب على هكذا وضع.

■ طالما وأن القوى النافذة بهذا الحجم وهذا التأثير، كيف يمكن اذاً تحقيق التغيير؟

– هذا صعب جداً. مادام التحليل بهذه الصورة قل لي انت كيف.

■ معنى ذلك ان لا مستقبل للديمقراطية في اليمن؟

– لا.. أنا بطبيعتي متفائلة.

■ على أي أساس يقوم تفاؤلك؟

– لأني مؤمنة بالإنسان اليمني. سأظل أؤمن بالانسان وأننا قادرون، إذا أردنا. مشكلتنا أننا عندما نتكلم، نتكلم ورؤيتنا متجهة نحو اللي فوق. لم لا ننظر إلى تحت؟ ليه ما نبحش للي تحت؟

■ وما له!! نبص للي تحت.. هل ذلك يعني أن هنالك إمكانيات شعبية للتغيير؟

– الامكانيات الشعبية موجودة. لذلك أقول أن هناك فرصة في اللقاء المشترك أتمنى أن يتم استغلالها. فمتى ما خلقت معارضة ستحصل على تنازلات. والمهم كيف يمكن أن تجيِّر هذه القوى لصالح هذا الوطن بدون تنازل عن المبادئ. جميعنا قوى وطنية بصرف النظر عن الانتماء الفكري. ما يتمناه المرء هو أن يكون الوطن هو هدفنا جميعاً.

■ صورة المعارضة لدى كثيرين هي معارضة هشة تعكس ما عليه المجتمع من هشاشة وتشرذم، إلى أي مدى يصح الرهان على المعارضة؟

– أنا لا أراهن على الانسان. نحن في أزمة، هذا صحيح. وصحيح أيضاً أن المسألة معقدة و لا تبعث على الأمل، لكن ما حدث مع تأسيس اللقاء المشترك سأظل اعتبره خطوة ايجابية.

ردة فعل السلطة تظهر بأن ما حدث كان حراكاً، خطوة إلى الأمام لا ينبغي أن ننظر إليها بأنها مظلمة أو سلبية.

● وُلدت في مصر، ودرست الابتدائية والاعدادية والثانوية متنقلة ما بين: مصر، اليمن، الكويت، والمغرب، حيث كان والدها محمد علي مانع سفيراً لليمن.

● حصلت على البكالوريوس في العلوم السياسية بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف من جامعة الكويت.

● عملت لمدة ثلاث سنوات معيدة في قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء، وسكرتيرة للجنة اعضاء بعثة التدريس بمكتب رئيس الجامعة.

● حصلت على منحة فولبرايت الأمريكية. وهناك حصلت على درجة الماجستير بامتياز. كما التقت بالشخص الذي اصبح زوجها، وهو سويسري كان عمل في مكتب البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بصنعاء.

● خلال دراستها للدكتوراه في جامعة زيورخ السويسرية، عملت صحفية في القسم العربي بالإذاعة السويسرية (إنفوسويس) وترقت إلى منصب نائب رئيس تحرير.

● بعد انتهائها من دراسة الدكتوراه التحقت بالعمل في جامعة زيورخ، وما زالت تعمل فيها استاذة لمادة السياسة والدمقرطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

● صدر لها عدد من المؤلفات، ومنها:

– الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن.

– السياسات الاقليمية في الخليج.

– سياسات البقاء: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية.

كما نشرت لها بحوث في عدة دوريات فرنسية وألمانية.

● تكتب الرواية، وصدر لها «صدى الأنين» وتستعد لإصدار رواية جديدة بعنوان «بلا خطيئة».

● تكتب مقالات في عدد من المواقع الالكترونية، ومنها: «يوميات امرأة عربية» على موقع شفاف الشرق الأوسط.

● عدا الدول العربية الأربع والولايات المتحدة، عاشت في المانيا وإيران، وتستقر الآن في سويسرا التي تحمل جنسيتها.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندا

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 17 شوال 1427هـ الموافق 8 نوفمبر 2006 العدد (78) Wed. 17/10/1427 - 8 Nove. 2006 No. (78)

عنوان الندا على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

حميد.. سرعة الحضور والغياب

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

بنفس السرعة التي انطلق بها الزميل حميد شحرة في دنيا الصحافة غادرنا، لكنه فعل الأخيرة بدون مقدمات عدا احساس سطرته بعض كتاباته.

من مجلة «نوافذ» مثل كثيرين كانت بداية لقائي به ومنها كانت الرحلة الأولى لتأسيس صحيفة «الناس» ووعد قطعه الأجل بأن تكون هناك خطوة أهم بإصدار صحيفة يومية لا تحاكي بالقطع ما هو قائم.

الضيق من مخاطبة النخبة والتوجه نحو البسطاء ومحاكاة تطلعاتهم والكتابة عن اوضاعهم كانت السمة التي اراد حميد من خلالها ان يطبع الصحيفة عند بداية التأسيس وكان له ذلك ولأني كنت أميل إلى الخطاب السياسي الجاف فقد ألححت عليه، حتى قبل، بإزالة الكف التي وضعت بإقتراح منه كشعار لصحيفة «الناس» كتعبير عن انحيازها للفقراء والمعدمين.

قبل أن تنشأ فكرة التعايش بين الأفكار السياسية كانت الفكرة الأولى للفقيد، رغم ما كان يظهر عليه من التزام شديد لتجمع الإصلاح الذي كان عضواً فيه، أن تكون صحيفة «الناس». محط التقاء أفكار متباعدة أو متصادمة احياناً..

التقيته وأنا حديث العهد بمغادرة صحيفة «الوحدوي» الناصرية وكان ثالثنا الزميل مروان دماج الاشتراكي المنفتح وكان العزيز علي الجرادي رابع التشكيلة التي اقيمت عليها الدعائم الأولى للصحيفة، التي استطاعت أن تحافظ على ذلكم النهج حتى الآن..

بطبيعتي المتحفظة على الافراط في الطموح كنت لا أتوقع أن تستطيع الصحيفة أن تتجاوز مراحل التأسيس في ظل وضع سياسي وتجاري لا يؤمن بدور الاعلام ولا يضع اعتباراً للإعلان التجاري باعتباره مصدراً أساسياً لقيام المؤسسات الصحفية، لكنه كان غير ذلك، كان على يقين أنه سينجح، وها قد فعل، كان موقناً بأنه سيتجاوز صحف أخرى كانت قائمة وتمكن من ذلك، لكني لم أكن اتوقع أن يغادر عالمنا بهذه السرعة وبتلك الطريقة الفاجعة رغم الايحاءات التي ضمنها بعض كتاباته..

قبل فترة قصيرة كان قد عاتبني لعدم استمراري في الكتابة في صحيفة «الناس» وزاد فأكد أنه بصدد تحويلها إلى صحيفة يومية وجدد طلبه بأن أعود لنعمل سوياً وكما هي طبيعة العلاقة التي ربطتني به لم أجد الاعتذار.. وعدته واتفقنا على لقاء لكن ارادة الخالق رأت ان لا يكون قريباً.

وبالقدر الذي ترك فيه حميد تأثيراً وإضحاً في الوسط الصحفي فإن رحيله ترك أثراً مؤلماً في نفوس من عرفوه ومن سمعوا عنه، ذلك أن مغادرته الحياة باكراً كان ابعد ما يتوقع منه. فقد كنت أنا وغيري كثيرون في انتظار انجاز آخر وتحول جديد في مشروع عماده طموح مفعم بحيوية صاحبة.

الحوادث المرورية..

ونحن نناقش حادثة وفاة العزيز حميد انتقد احدهم عدم اهتمام الصحافيين بالكتابة عن قضايا الناس غير السياسية وتحديداً الحوادث المرورية واسبابها.

الرجل الذي يواظب على قراءة الصحف استشهد بالأعداد المتزايدة لضحايا حوادث السير وتساءل إدارة المرور مع سائقي السيارات ومع مستوردي قطع غيارها ومن غياب الوعي المروري لدى الكثيرين.

فيما افاد آخر أن احصائية اعدتها جهة رسمية كشفت عن ان اعداد الوفيات نتيجة الحوادث المرورية وحمل الأسلحة يفوق أعداد حالات الوفاة الطبيعية، إنها أمنية مشتركة بين الصحافة ووزارة الداخلية للعمل معاً من أجل الحد من ضحايا القتل الجماعي لوسائل النقل.

صبراً.. حمدي

فجع الزميل حمدي عبدالوهاب الحسامي، المحرر البرلماني في صحيفة «النداء»، بوفاة والدته في حادث إجرامي، حيث دهستها سيارة لمجهولين أثناء مغادرتها المستشفى الجمهوري في عدن، ولاذوا بالفرار. وفي هذا المصاب نتقدم للزميل العزيز، وإلى والده الاستاذ عبدالوهاب الحسامي، والى جميع أفراد الأسرة، بأخلص التعازي، داعين المولى عز وجل أن يسكنها الجنة ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

أسرة «النداء»

الدليل المصرفي اليمني وشركات التأمين 2006

أصدرت «النخبة للعلاقات العامة والإعلان» إصدارها السنوي الخامس «الدليل المصرفي اليمني وشركات التأمين 2006» باللغتين العربية والإنجليزية.

هو أحد الأدلة الإعلامية والاقتصادية المتخصصة، يقدم للمختصين والمهتمين، تلخيصاً إعلامياً شاملاً لحركات المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية في اليمن، وملخصات تعريفية عن جميع البنوك في اليمن، ومعلومات عن اسماء المرخص لهم مزاولة أعمال الصرافة، وفصلاً كاملاً يختص بشركات التأمين.

كما ويحوي نصوص القوانين الهامة المتعلقة بالعمل المصرفي.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

لمحاكمة صدَّاماتنا!

ينطوي كاتب هذه السطور على الكثير من صدام حسين، وعلى نحو لا تخطئه العين، ويستوجب محاكمته والاقتصاص منه اسوة بالدكتاتور المذكور، وعلى قدر ما اقترف، بقطع النظر عن الظروف والملابسات والصدف والاقدار التي لم تشأ تمكينه من اختطاف حكم اليمن وهو بمعزل عن اي قدر من الحكمة والتحكم بمصائر عبادها من غير رحمة، ونهب ثرواتها بمنأى عن أي سقف يحد من حرية الإهدار والتبذير و«التوريث».

وعلى سبيل المثال فإن من يقترف هذه الكتابة يستحق المحاكمة لمجرد أنه انخطف للكتابة عن «السيد الرئيس» واستثارة ما صدر بحق صدام من حكم بالاعدام شنقاً، وكان اشبه بفراشة ملتاعة للاشتهار بانتحار في ذروة اللهب المثير.

ذلك لأن شغف الكتابة عن «السيد الرئيس» يستبطن ثقافة استبدادية تشربت وشربت هذا الكاتب- هو حضرتنا بالمناسبة- ومضغته كقطعة فلين جرداء من أي رنين، وحالت دون ان يتجرأ على كتابة حزنه وأساه وانسجامه تجاه وضع زميل سجين.

المحنة أن هذا الكاتب كان هدفاً سهلاً لابتلاع الهيجان الخارج من فوهة فضائية «الجزيرة» وشقيقاتها المتحدرات من سلالة اصوات العرب، والهادر الملعلع (أحمد سعيد).

أما المحنة الأكبر فقد تمثلت بانشغالنا مع زملاء (التكايا) ومصائد السياسة في تحليل وتفسير وتعليل الحكم الصادر بحق الدكتاتور صدام حسين.. ومن يحاكم من؟ وهل هي لعبة انتخابية امريكية ام فقاعة تستهدف تصريف احتقانات الشارع العربي، وصرف الانظار عن اوطان تجذر فيها الخراب؟!

ولم نسأل انفسنا عن: كم (صدام) فينا؟ وكم هي الصدَّامات -بتشديد الدال- الجديرة بالمحاكمة؟

ولم يسأل من يكتب هذا السطور الاسير لجمهورية الخوف في بلاده وفي غيرها من بلاد العرب، نفسه: لماذا لم يكتب عن الاسباب ميشيل كيلو السجين في دمشق من غير ذنب او جريمة سوى أنه كان من اصحاب الرأي ودعاة التغيير (من الداخل) والمطالبين بدولة لجميع مواطنيها.. دولة القانون، والحق والمواطنة المتساوية؟

ولم نسأل انفسنا عن مبعث انشغالنا بصدام وهو في القصر، وصدام وهو في القفص، وصدام وهو في القبو «الحفرة»، وصدام وهو على مشارف القبر، وصدام ما بعد القبر.

ولماذا نتمحور حول «الزعيم» ونتمركز ونتركز ونتقطر لحساب إقصاء الانسان فينا، وتغييب ثقافة حقوق الانسان وتمثلها على النحو الذي يفتح فضاءات الوعي لالتقاط أنات وعذابات هذا الانسان المقموع والمهمش في الأرصفة، الانسان بما هو طفل، وامرأة، وضالة إقصاء وإلغاء لـ«السيد الرئيس» أكان في قصره أو في قفص الاتهام أو برسم الاعدام؟

حميد شحرة.. كان ابناً لأناس طيبين

محمود ياسين

لم يكن حميد قصة نجاح مدهشة. كان صديقاً وكنت أبكي في المقبرة وكان الناس يكرمون دموعي ويفكرون في مصاحبة الرجل الوفي الذي كنته.. شكراً يا حميد.. اكرمتني حياً وميتاً. وفي مقيل العزاء كانوا يومئون للرجل المحترم الأصيل وهو يتكئ على نزاهته محتفياً بالإنسان الذي استعاده على حافة قبرك الكريم..

أذكر يا حميد أنني حدثتك عن ديستون هوفمان وهو يخبط رأسه على الدبابة ويصرخ: جون.. ماتت ابنتي ولست قادراً على البكاء. فهتف جون: «أنت تبكي الآن يا ديفيد...». وهكذا عزيت نفسي وأنا أتلوى من فرط عجزي عن بكائك مساء رسالة نعيك من نصر طه مصطفى حتى أنني خلعت الجاكت وارتديته مرات كثيرة بحثاً عن ملاذ اعتبرته خيانة لك.. وهمست أخيراً: أنت تبكي الآن يا محمود.

استعدت خيانة صغيرة وأنه ما كان عليَّ التفوه بتلك الترهات عن تخليك عن شخصية الحالم وكيف أنك لم تعد تكترث لغير النجاح وتلك تهمتك وذنب ابن البائع المتجول الذي ما كان عليه انجاز مؤسسة واستقدام مطبعة -لم أكن نزيهاً ساعتها- وتساءلت أثناء محاولات البكاء: أتراهم أخبروه؟ ليتهم لم يخبروك شيئاً. على أنني قلت اشياء أخرى كانت لائقة بك وما تفوهت بالترهات إلا لأنني اعتقدت خسران

صديق أمسى رجل اعمال. وما كنت رجل أعمال كل ما هنالك أنك قمت بأعمال رجل يعيش بكبرياء الجريح الذي لا ينام... ثم إن الثلاجة بنكهة الفولاذ وما كنت لازورك مجازفاً بما تبقى من عمري تحت رحمة صورة صديق ميت وأطرافه باردة... وعلى حافة القبر أدركت أنه ما من حميد بعد وأن الآخرة فكرة رائعة قد أراك فيها مجدداً وأن ابناء الناس الطيبين يرحلون مثخنين بشموخهم الحزين... وأن هذا العالم ظالم ولا انساني، ينتزع ابناء الناس الطيبين من بوابات النجاح مستكثراً فرحة لمحها في عيونهم.. ترحل وتبقى الذكريات يا حميد وذاكرة النهايات المأساوية ورثاء القمم الباردة والرجل الذي منحته ثمن بطانية لا يزال في شتاء صنعاء ربما يمر عليه حميد لم يمت بعد..

كنا ثلاثة ولطالما تعثرت بوجلي فمددت يدك المكسوة بالشعر وافسحت لي بينك وبين جمال وكانت امرأة قد مدت يدها المعروقة ومنحتك اخوة رضيعها مقابل علبة دواء كنت قد سألتك اثناء شرائها: هل تعاني التهاب المفاصل يا حميد...؟ أشياؤك لم تبارح طريق عودتك والمساء كعادته قارس كالموت وهو لم يعد رضيعاً لقد أصبح غلاماً يمد يده إلىجوار يد أمه ولم تكف مفاصلها عن الالتهاب.

نسي الناس عبدالله سعد، كاهن اعترافاتك الأخيرة، وتذكروك جيداً كما يفعل الناس عادة مع المشاريع الطموحة...

بكى سعيد ثابت لأجلك ونشج مثل طفل هائل، واختنق نصر بعبرات صغارك الذين اصبحوا جزءاً من عائلته. أطفالك بخير، غير أن «احمد»، النسخة الأصلية منك، قد تضرر قليلاً وأجريت له عملية ناجحة.. وقال «مالك» إنه يشكر نقابة الصحفيين ولا أظنه قد أدرك الكارثة. البارحة اتصل علي الجرادي وكان متحمساً للغاية اخبرني أن حميد الأحمر اشترى بيتاً جميلاً لعائلتك وأنهم أسموا ابنك الذي ولد في القاهرة «محمود».

طبعت بدار نجاد للطباعة والنشر ت: 220131